http://www.shamela.ws

تم إعداد هذا الملف آليا بواسطة المكتبة الشاملة

الكتاب : من مجلة اللسان العربي

معاني " الواو " العاطفة

بين الاصطلاح المعنوي والتقعيد اللغوي الأصولي

ذ. أحمد كروم (1)

اعتمد اللغويون والأصوليون ظاهرة الاصطلاح المعنوي، باعتبارها طريقا تأمليا في كلام العرب، وفي الأصول الموضوعة عند أهل اللغة، لإدراك حكم الشرع بهذا التأمل، انطلاقا من مصادر التشريع كالكتاب والسنة وغيرها من أصول الشرع. ومن خلال هذا التأمل في الاصطلاح المعنوي كانت معاني الحروف عندهم محل نظر، خصوصا ما يتعلق بمعاني حروف العطف، حيث نالت ظاهرة الاصطلاح المعنوي في هذه الحروف تأملا دقيقا يصعب التمييز فيه بين المادة الاستقرائية اللغوية والتأملية الأصولية. الشيء الذي جعل النظرة الاستدلالية فيه مكتملة الجوانب في بعديها اللغوي والأصولي.

– اصطلاحات معاني حرف الواو العاطفة:

1. مطلق الجمع

وقد ذكر الأصوليون هذا الإطلاق المعنوي لحرف الواو العاطفة بناء على إجماع النحاة بذلك. يقول السبكي: "الواو للجمع المطلق بإجماع النحاة لأنها تستعمل حيث يمتنع الترتيب مثل: " تقابل زيد وعمرو" ، و "جاء زيد وعمرو قبله" لأنها كالجمع والتثنية وهما لايوجبان الترتيب" (1).

فيظهر من خلال هذا الإطلاق الصفة الربطية لمعنى حرف من حروف المعاني، وهو (الواو) الذي يقصد استعماله في هذا المفهوم بأنه: "للجمع المطلق من غير أن يكون المبدوء به داخلا في الحكم قبل الآخر. ولا أن يجتمعا في وقت واحد بل الأمران جائزان وجائز عكسهما، نحو قولك: "جاءني زيد اليوم وعمرو أمس"، و "اختصم بكر وخالد"،و"سيان قعودك وقيامك، وقال الله تعالى: { وَادْخُلُوا البَابَ سُجدًا وَقُولوا حِطَّةٌ } (2) وقال: { وَقُولُوا حِطَّةٌ وَادْخُلوا البَابَ سُجدا } (3) والقصة واحدة،وقال سيبويه:(4) "ولم تجعل للرجل منزلة لتقديمك إياه يكون أولى بها كأنك قلت:مررت بهما" (5).

---

(1) أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – أكادير.

وقد أكد الزمخشري في كشافه ما ذهب إليه في (المفصل) من معنى مطلق الجمع للواو، وذلك في سورة الأعراف في الآية السابقة حيث قال: "و سواء قدموا الحطة على دخول الباب ، أو أخروها ، فهم جامعون في الإيجاد بينهما "(6). وقد أشار ابن هشام إلى فواصل هذا التعلق المعنوي في اصطلاح مطلق الجمع لحرف الواو، حيث قال: " الواو العاطفة، معناها مطلق الجمع فنعطف الشيء على مصاحبه نحو: { فَأَنجَيْنَاهُ وأصْحَابَ السَّفِينةِ } (7)، وعلى سابقه نحو: { وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإبْراهيمَ } وعلى لاحقه: { وَكَذَلِكَ يُوحَى إلَيْكَ وَإلَى الَّذينَ مِنْ قَبْلِكَ } ، وقد اجتمع هذان في : { وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَ إبْراهيمَ وَ مُوسَى وَ عِيسى بْنِ مَرْيَمَ } (10)" (11).

كما أشار الزمخشري إلى حدود هذا الجمع في الصفات في قوله تعالى : { هُوَ الأَوَّلُ وَالآخِرُ وَالظَّاهِرُ والبَاطِنُ } (12) حيث قال: فإن قلت: فما معنى الواو؟ قلت الواو الأولى معناها الدلالة على أنه الجامع بين الصفتين: الأولية والآخرية، والثالثة، على أنه الجامع بين الظهور والخفاء، وأما الوسطى: فعلى أنه الجامع بين مجموع الصفتين الأوليتين ومجموع الصفتين الأخريين " (13).

وحينما اعتمد الأصوليون والنحاة مفهوم (مطلق الجمع)، ميزوه عن مفهوم (الجمع المطلق) وإن كان يبدو التشابه متوهما بينهما عند انعدام التأمل. فقد ذكر ابن هشام أن إطلاق بعضهم على معنى الواو الجمع المطلق غير سديد وذلك لتقييد الجمع بقيد الإطلاق، وإنما هي للجمع لا يقيد " (14). وقد التقى المنظور النحوي بالمنظور الأصولي في تدقيق هذا الإطلاق، حيث نقل ابن السبكي في الإبهاج ما ذكره تقي الدين بن دقيق العيد عن بعض الباحثين المتعلقين بعلم العقول أنه فرق بين مطلق الماء، والماء المطلق، بما حاصله: أن الحكم المتعلق بمطلق الماء، يترتب على حصول الحقيقة من غير قيد، والمرتب على الماء المطلق، مرتب على الحقيقة بقيد الإطلاق (15). كما يضيف ابن السبكي في قوله عن التمييز بين الجمع المطلق، ومطلق الجمع حيث قال: وقد جرى البحث مع والدي رحمه الله في قاعدة مطلق الشيء، والشيء المطلق، ولا شك أنه إذا أخذ المطلق قيدا في الشيء، كان المراد بالأول حقيقة الماهية، وبالثاني هي تقييد الإطلاق، فالأول لا يقيد والثاني يقيد "(16).

وحينما نتأمل هذه القياسات الاصطلاحية التي أوردها ابن السبكي وكانت مرجعية تمييزية عند الأصوليين في إطلاق (الجمع المطلق) و(مطلق الجمع) نجد أن (مطلق الماء) يختلف عن (الماء المطلق). فمطلق الماء مقيد بالطاهر والطهور والنجس، وكل من الطاهر والنجس ينقسم بحسب ما يتغير به، ويخرجه ذلك عن أن يطلق عليه اسم الماء. أما (الماء المطلق) فلا ينقسم إلى هذه الأقسام، وإنما يصدق على أحدها، وهو الطهور، وذلك لأنه أخذ فيه قيد الإطلاق، وهو التجرد عن القيود اللازمة التي يمتنع بها لأن يقال له ماء إلا مقيدا كقولنا: ماء متغير بزعفران، أو أشنان أو نحوه، وماء اللحم وماء الباقلاء وما أشبه ذلك (17).

(3/1)

كما ميزوا بهذا الاعتبار بين إطلاقات أخرى منها (الرقبة المطلقة) و(مطلق الرقبة). حيث إن إطلاق الرقبة: يصدق على السليمة والمعيلة، والمطلقة لا يصدق إلا على السليمة. فلا يجزي في العتق عن الكفارة إلا رقبة سليمة، لإطلاق الشارع إياها. والرقبة المطلقة مقيدة بالإطلاق، بخلاف مطلق الرقبة (18). وكذلك الدرهم المذكور في العقود قيد بقيد الناقص والكامل، فإذا أطلق يتقيد بالكامل المتعارف عليه في المعاملات ونحوها في الرواج بين الناس. ومنها ثمن الأجرة، والصداق، وغيرها من الأعراض المجعولة في الذمة، ينقسم إلى الحال والمؤجل. وإذا أطلقت إنما تحمل الحال، فالإطلاق قيد اقتضى ذلك. وغيرها من الإطلاقات القياسية الاستطرادية التي اهتم بها الأصوليون في مسألة الجمع المطلق، ومطلق الجمع في معنى حرف العطف.

وقد ذكر ابن السبكي أن والده ألف مختصرا لطيفا في ذلك على وجه السؤال والجواب، وقد ذكر منه: " فإن قلت: اللفظ إنما وضع لمطلق الحقيقة لا الحقيقة المطلقة فتقييدكم قيدا في اللفظ. فإن قلت: من المعلوم أنه ليس في اللفظ فهل يقولون إن ذلك قرينة حالية، أو لفظية، وهي متوسطة بين القرائن الملفوظ بها، والقرائن الحالية وهي هيئة صادرة من المتكلم عند كلامه، وذلك أن الكلام قد يخرج عن كونه بالزيادة والنقصان وقد لا يخرج عن كونه كلاما ولكن يتغير معناه بالتقييد. فإنك إذا قلت: قام الناس، كان كلاما يقتضي إخبارك بقيام جميع الناس. فإذا قلت: إن قام الناس، خرج عن كونه كلاما بالكلية. فإذا قلت: قام الناس إلا زيدا لم يخرج عن كونه كلاما، ولكن خرج عن اقتضاء قيام جميعهم إلى قيام ماعدا زيدا" (19).

(4/1)

فالنص الذي اعتمده ابن السبكي في تأملات أصولية لغوية مركزة، يشير إلى مسألة الاصطلاح المعنوي الذي وضعه الواضع حيث جعله متهيئا لأن يفيد ذلك المعنى عند استعمال المتكلم له على الوجه المخصوص، والمقيد في الحقيقة إنما هو المتكلم، واللفظ آلة موضوعة لذلك. فكانت معاني الحروف معاني مخصوصة تدل على وضع اصطلاحي معين يرتبط بتركيب الكلام، فهي آلة موضوعة له. وقد تمم هذه الفاصلة الإمام السرخسي بقوله: "ثم إنهم وضعوا الفاء للوصل مع التعقيب، وثم: للتعقيب مع التراخي ومع: للقران، فلو قلنا بأن الواو توجب القران أو الترتيب كان تكراراً، باعتبار أصل الوضع، ولو قلنا إنه يوجب العطف مطلقا، لكان لفائدة جديدة باعتبار أصل الوضع. ثم يتنوع هذا العطف أنواعا؛ لكل نوع منه حرف خاص، ونظيره من الأسماء، الإنسان: فإنه للآدمي مطلقا، ثم يتنوع أنواعاً؛ لكل منه اسم خاص بأصل الوضع، والتمر كذلك وهو نظير في اسم الرقبة إنه للذات مطلقا من غير أن يكون دالا على معنى التقييد بوصف. فكذلك الواو للعطف مطلقا باعتبار أصل الوضع" (**20**).

2. الجمع في التركيبين

وهذه الظاهرة فهم منها أن معاني الحروف في العطف جامعة بين تركيبين، أي بين معطوف ومعطوف عليه. وهذه العلاقة تتميز بتميّز معاني الحروف في استعمالاتها. كأن يفهم من سياقها: المشاركة أو الترتيب أو التعقيب أو غيرها من المعاني التي أثارت أوجها استدلالية في فهمها المتبادر من استعمالات حروف العطف. لذلك نجد اللغوين والأصوليين حين يتحدثون عن ظاهرة الجمع في التركيبين في مسألة العطف، يصدرون في تعليلهم عن أسئلة جدلية مسبقة كقولهم:"القِران في اللفظ: هل يوجب القران في الحكم؟. قال عامة أهل الأصول: لا يوجب.وقال بعض الفقهاء: إنه يوجب" (**21**).

وصورة هذه المسألة أن حرف الواو متى دخل بين الجملتين التامتين كل جملة مبتدأ وخبر، فالجملة المعطوفة هل تشارك الجملة المعطوف عليها في الحكم المنوط بها؟ فأجمعوا أن المعطوف إذا كان ناقصا بأن لم يذكر فيه الخبر، فإنه يشارك المعطوف عليه في خبره ويشاركه في حكمه كقوله: " زينب طالق وعمرة "، فإن قوله و(عمرة) يشارك زينب في وقوع الطلاق. وقد عللوا هذه المشاركة بكون الثاني (عمرة) ناقصا لا يفيد لنفسه دون المشاركة في خبر الأول، وقد نقلت هذه المشاركة بواسطة حرف (المعنى) (و). وعلى هذا الأصل تعلق بعض الفقهاء في نفي وجوب الزكاة على الصبي بقوله تعالى : { وَأَقِيمُوا الصَّلاَةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ } (**22**). لقد عطفت الزكاة على الصلاة لذلك يجب أن تشاركها، فلا تجب الصلاة عليه وكذا الزكاة، تحقيقا

للمشاركة بين المعطوف والمعطوف عليه. وقد تمسك الفقهاء في هذا التعليل بأن (الواو) للعطف لغة ولهذا تسمى واو العطف عند أهل اللغة، ومقتضى العطف هو الشركة في الخبر (23).

إلا أن هذا الاعتبار الذي ذهب إليه الأصوليون في إطلاق العطف على معنى المشاركة يحتاج إلى نظر في الكلام المستعمل لمعنى العطف. فإذا كان المعطوف متعريا عن الخبر أو ما يسمى بالمعطوف الناقص فإنه يشارك الأول في خبره فيجب القول بالشركة في الأصل. وإن كانا كلامين تامين كقولهم: "إن دخلت الدار فامرأتي طالق وعبدي حر" فإن غرضه هو تعليق عتق العبد بدخول الدار لا التنجيز، فكان العطف عليه دليلا على أنه أراد به المشاركة للأول في التعليق.

وعندما نمثل بالآية القرآنية: { مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللهِ والَّذين مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ } (24)، فالجملة الثانية وهي قوله تعالى: { وَالَّذينَ مَعَهُ أَشِدَّاءِ عَلَى الْكُفَّارِ } ، معطوفة على الجملة التي قبلها ولا يوجب الشركة في الرسالة التي هي خبر للجملة الأولى، ولهذا نظائر كثيرة في القرآن. فالمعقول في هذه المسألة أن الأصل في كل كلام تام أن ينفرد بحكمه، ولا يشارك الكلام الأول فيه، وإن كان معطوفا عليه بحرف الواو. يقول السمرقندي: "إن واو العطف يقتضي الشركة في بعض الأحوال لا على الإطلاق، لكن لا نسلم . فما قولكم إنها تقتضي الشركة إذا دخلت على الجملة الناقصة أو على الجملة الكاملة؟ فإن قلتم في الجملة الناقصة فمسلم، وإن قلتم في الجملة الكاملة فهو موضع النزاع وفي المسألة إشكالات" (25).

فمعرفة معاني العطف لا يكفي فيها تحديد الأحكام العامة للعطف في علاقته بالمعطوف بأنه يفيد المشاركة، بل هناك ظواهر أخرى تقتضي النظر ومد التأمل في إدراك العلاقة الرابطة بين التركيبين وفق المعاني المحصلة. وتحديد هذه المعاني بطبيعة الحال كان محل نزاع لغوي أصولي. فعندما نبحث في دور معاني حروف العطف في التعلق داخل الجمل التامة، نجد هناك خلافا أصوليا مرده إلى تحديد معنى الحرف في التركيب بين الجزأين: ففي الجملة: " زينب طالق ثلاثا وعمرة طالق". (فعمرة) تطلق واحدة وكل واحد من الكلامين جملة تامة أي يتكون من تركيبين (مبتدأ + خبر)، والرابط بينهما وهو (الواو).

فذهب بعض الحنفية كما ذكر السرخسي، إلى أن معنى الربط في هذه الجملة هو (الابتداء)، حيث قال: " فالواو بينهما عند بعض مشايخنا لمعنى الابتداء حيث يحسن نظم الكلام" (26). وقد قاسوا على هذا المعنى قوله تعالى:

- { وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ } (27).

- { وَ يَمْحُ اللَّهُ البَاطِلَ } (28).
- { وَ أُوْلَئِكَ هُمُ الفَاسِقُونَ } (29).

(7/1)

قال السرخسي في معنى الواو في هذه الأدلة:" إنه ابتداء عندنا" (30). فلا تقتضي مقارنة أو ترتيبا.
وذهب أصحاب الشافعية إلى أن الواو السابقة للترتيب(31). أي أن معنى الترتيب حصل من الواو باعتبار الأهم في التركيبين حيث احتجوا في ذلك بأن العرب من عادتها أن تبدأ بالأهم . ولهذا قال عليه الصلاة والسلام: أبدأوا بما بدأ الله به (32). حين سئل عن البداية في قوله تعالى: { إِنَّ الصَّفَا والمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } (33).
وقد جعل الشافعية معنى الترتيب المتبادر من معنى حرف العطف ركنا في الوضوء لأن في الآية عطف اليد على الوجه بحرف الواو فيجب الترتيب كما في قوله تعالى: { إِذَا قُمْتُمُ إِلَى الصَّلاةِ فاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَاَيْديكُمُ } (34). كما أوجب ترتيب السجود على الركوع بالواو في قوله تعالى: { ارْكَعُوا واسْجُدُوا } فالترتيب مستحق في أفعال الوضوء عند الشافعي، بناء على النص السابق (35). وعلى هذا الترتيب قيست بعض الحالات التي يمكن أن يجري عليها معنى الترتيب في الواو كقول القائل:"أنت طالق وطالق وطالق"،فإنه حسب الشافعية لا يقع إلا طلقة واحدة،ولو كانت للجمع طلقت ثلاثا كما لو قال:"أنتق طالق ثلاثا أو طلقتين"(36).

(8/1)

إلا أن هذه المعاني التي فسرت بها مادة الحروف خصوصا في العطف عند الأصوليين أو اللغويين كانت مثار جدل في تعليق المعاني على الجمل المعطوفة، حيث كانت مناقشتهم في أغلبها استدلالية مبنية على القياس والاستعمال اللغوي وفق النصوص الموظفة في الظواهر الحجاجية. وهذه المناقشات الأصولية اللغوية كانت موجهة إلى الاصطلاحات المستعملة في معاني الحروف العاطفة من حيث ترتيب الأحكام وبناء القواعد عليها. فكانت عند الأصوليين بالوضع الاصطلاحي في معاني الحروف تنطلق من مراعاة حقيقة اللفظ التي تميز مجموعة من الدوال الحرفية في دلالاتها على المعنى المراد. فقد ميزوا بين (الجمع المطلق)، و (مطلق الجمع)،كما ميزوا بين (العطف) و (الاشتراك)، وبين (القران) و (الترتيب). وكان

ضبطهم للاصطلاح المعنوي في الحروف ينطلق من الفهم العام لسياق الكلام مع الاعتماد على الوظائف النحوية المعينة على الوجه الاستقرائي للقواعد. لذلك كان هناك تواصل مصطلحي بين النحويين والأصوليين في إرساء التحديدات المتعلقة و بمعاني الحروف عموما. فعندما يتحدث النحاة عن معنى الاشتراك في واو العطف يقصدون بذلك: "اشتراك الثاني فيما دخل فيه الأول، وليس فيها دليل على أيهما كان أولا " (37) . وأشاروا إلى ذلك بصيغة أخرى: "إنما جئت بالواو لتضم الآخر إلى الأول وتجميعهما وليس فيه دليل على أن أحدهما قبل الآخر"(38) . ومثلوا لذلك بقولهم: "جاءني زيد وعرو"، و"مررت بالكوفة والبصرة". فجائز أن تكون البصرة أولا، كما قال الله عز وجل : { وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِين } والسجود بعد الركوع(38) .

كما ميزوا بين لفظ الاشتراك والترتيب عند تمييزهم بين حرفي (الواو) و (الفاء). فالأولى تدل على الاشتراك، والثانية توجب أن الثاني بعد الأول وأن الأمر بينهما قريب،كقولك رأيت زيدا فعمرا،ودخلت مكة فالمدينة (40).

إلا أن استعمال الاصطلاح المعنوي، سواء عند الأصوليين، أو اللغويين، لم يقنع في طرحه، حيث أثار اختلافا كبيرا في تأديته لمعاني الحروف، وذلك لتطرق الاحتمال في الدلالة الاصطلاحية إلى معانيه، رغم محاولتهم التمييزية. ومن مظاهر الاحتمال في الاصطلاح المعنوي عند الأصوليين مثلا قولهم في معنى الواو: " للجمع مطلقا في التعلق، أو التحقق وقيل للترتيب"(41). كما نقل عن بعضهم: " لا خلاف بين أصحابنا أن الواو للعطف مطلقا إلا أنهم يقولون إنها موجبة للاشتراك بين المعطوف عليه، في الخبر"(42) . وعندما يتحقق الاحتمال في المعاني تظهر المذاهب والمشاحاة الاصطلاحية، والأوجه الاستدلالية المعبرة عن اشتداد الحاجة إلى تحصيل المراد من وضع الألفاظ، كما يظهر الاهتمام بصياغة القواعد العامة المؤسسة للمنظور الترجيحي للمذهب.

ظاهرة التقعيد في ترجيح معاني حرف العطف

يرتبط التقعيد في معاني الحروف بفهم النصوص ودلالتها على المعاني المقصودة، ولذلك نجد اللغويين والأصوليين يولون الاهتمام لصياغة القواعد في وضع الضوابط لترجيح المعاني التي يذهبون إليها. ونذكر من هذه القواعد:

القاعدة الأولى:

" يسبق إلى الأفهام في مخاطبات العباد أن البدائية تدل على زيادة العناية، فيظهر بها قوة صالحة للترجيح" (43) .

سياق هذه القاعدة وضع في إطار فهم نصوص تدل على الجمع أو الترتيب، أو المعية. وأن ما يبتدأ به في الكلام قصد به العناية والاهتمام أكثر مما يليه بواسطة رابط العطف. فهل يطلق على هذا الرابط وفق القاعدة السابقة معنى الترتيب، أو الجمع، أو غيره؟ نجد الاستدلال على هذه الحالات يرتبط باختلافات أصولية ولغوية. وترجع هذه الاختلافات إلى استعمال (الواو) للجمع، وهي لفظة تفيده في اللغة. كما ينظر إليها على أنها لفظة تقتضي الترتيب والمعية.

(10/1)

فالذين يرون أن العناية محصلة بالقاعدة السابقة اعتبروا معنى الحرف مستعملا للترتيب، أي الابتداء بالأهم فالأهم، وهو الذي اشتهر بين أصحاب الشافعي، حيث استشهدوا له بنصوص، منها قضية الخطيب، حيث قال بين يدي الرسول (صلى اله عليه وسلم): " من يتق الله ورسوله فقد رشد، ومن يعصهما فقد غوى" (44). فقال له بئس الخطيب أنت قل "ومن يعص الله ورسوله"، حيث ساوى بين معصية الله ومعصية الرسول وجمع بينهما في آن واحد، وكان من اللازم أن يرتب الكلام حسب الأولى بالعناية، وهو الله ثم رسوله. وفي آن مسألة الحج والعمرة، والترتيب في آية الوضوء والغسل والمسح.

(11/1)

إلا أن فهم الترتيب على أنه العناية المقصودة من الفهم، لاقى اعتراضا من قبل الأصوليين. وذلك لأن إفراد اسم الله تعالى بالذكر بواسطة الواو للتعظيم لا للترتيب. ففي المثال السابق أن معصية الرسول هي عينها معصية الله. فلا وجه للترتيب، فالتقدم يجوز عقلا بين معصية الله ورسوله، باعتبار أن معصية الله ممنوعة بالذات، ومعصية الرسول لأجل كونها معصية الله(45). كما أن فهم الترتيب من معنى الواو في مسألة الحج والعمرة في قوله تعالى: { وَأَتِمُّوا الحَجَّ والعُمْرَةَ لِلَّهِ } (46) ، أن المقصود من تقديم الحج على العمرة هو أن (الواو) للأعم، أي للجمع المطلق فلو وضع مكانها (الفاء) لم يكن الكلام مستقلا، فالواو توجب، حيث إنه للتعقيب مع الوصل. فلو كان موجب الواو الترتيب لم يختل الكلام بذكر الفاء مكانه (47). كما استدلوا على أن (الواو) لا تفيد الترتيب، بأنها لو أفادته لدخلت في جواب الشرط كالفاء، ومعلوم أنه لا

يحسن أن يقول قائل: " إذا دخل زيد الدار و أعطه درهما"(48) .كما أن النصوص التي تتعلق بالوضوء والغسل والمسح التي فهم منها الترتيب، تتعارض مع نصوص أخرى مخالفة لذلك الترتيب، كقوله تعالى: { وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِين } (49) . وفي مناقشة الأصوليين لترجيح المعاني التي يذهبون إليها يوردون قواعد ضابطة منها:

-(العطف على القريب أولى من العطف على البعيد) (50).

أي أن الواو تفيد معنى العطف وضعا مع مراعاة القريب فيه. فقوله تعالى: { إِنَّ الصَّفَا وَالمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ } (51) فإن مراعاة الترتيب بينهما ليس باعتبار هذا النص حيث إن فيه بيان أنهما من شعائر الله، بواسطة العطف ولا ترتيب في هذا، وإنما قال الرسول (صلى الله عليه وسلم): " ابدأوا بما بدأ الله تعالى" وذلك على وجه التقريب إلى الأفهام ، لا لبيان أن الواو توجب الترتيب (52).

(12/1)

فالذي عليه جمهور النحاة والفقهاء، أنها لا تدل على ترتيب ولا معية، وقد نقل عن صاحب التسهيل قوله: " لكن احتمال تأخر المعطوف كثير، وتقدمه قليل، والمعية احتمال راجع" (53).فتكون المذاهب المحصلة في أم الباب المتعلقة بمعاني حروف العطف وهي (الواو) ما يأتي:

1- أنها لمطلق الجمع، ومعناه أي جمع كان.

2- أنها تدل على المعية، ونقله إمام الحرمين عن الحنفية.

3- أنها تدل على الترتيب، وقد نقل عن الشافعي وطائفة من النحاة، منهم ابن درستويه وثعلب وأبو عمرو الزاهد وابن جني وابن برهان الربعي.وقد أنكر ابن الأنباري هذا النقل عن جميع من ذكر من النحاة،وزعم أن كتبهم تنطق بخلاف ذلك،حيث لم يرو هذا النقل عنهم إلا في بعض التعاليق الخلافية الفقهية،لافي كتب أهل اللغة العربية(54) .كما أنكر أبو إسحاق الشيرازي (ت476هـ)ما نقل عن الشافعي(ت204هـ)أن معنى الواو تفيد "الترتيب"حيث قال:أما نقل هذا القول عن الشافعي فخطأ. قال أبو منصور البغدادي:نعاد الله أن يصح عن الشافعي أنها للترتيب.وإنما هي عنده لمطلق الجمع" (55) .

وبذلك تكون القاعدة السابقة:(يسبق إلى الأفهام من خطابات العباد أن البدائية تدل على زيادة العناية). أن ايجاب الشافعي الترتيب في الوضوء ليس من معنى الواو، بل من جهة أن العبادات كلها مرتبة كالصلاة والحج والوضوء والواو لا تنفي الترتيب.

القاعدة الثانية:

(المجموع بحرف الواو كالمجموع بكناية الجمع) (56).

(13/1)

ومعناه؛ أن الواو للعطف والاشتراك على أن يصل واحد من المذكورين كأنه مذكور وحده على وجه الجمع بينهما ذكراً. وبيان صورة القاعدة: فيما إذا كان لرجل ثلاثة عبيد فقال: " هذا حر أو هذا وهذا" فإنه يخير في الأولين ويعتق الثالث عينا. كأنه قال: "هذا حر أو هذا حر". وعند الفراء: يخير فإن شاء أوقع العتق على الأول وإن شاء على الثاني والثالث: لأنه جمع بينهما بحرف الواو (57). "هذا حر وهذان". كما اختلفوا وفق هذه القاعدة في عطف الجملة التامة على الجملة التامة بحرف (الواو) كقولهم: "زينب طالق ثلاثا وعمرة طالق". فإن عمرة تطلق طلقة واحدة، وكل واحدة من الكلامين جملة تامة مكون من مبتدإ وخبر، ومجموع بالواو. فالأرجح في هذه الحالة أن الواو للعطف والاشتراك ولا تفيد الترتيب. كما أن العطف يستفاد من مجموع الكلام لا من بعضه كما ذهب إلى ذلك زفر في قوله: لو قال لغير المدخول بها: "أنت طالق واحدة وعشرين"، فإنها تطلق واحدة، وذلك لأن الواو للعطف، فتبين بالواحدة قبل ذكر العشرين. فما ذهب إليه زفر اعتمد على الكلمة الواحدة، لا على مجموع الكلام الذي يقتضيه العطف في القاعدة. أي مجموع ما قبل الواو بما بعده. لذلك نجد السرخسي يعلق على ما ذهب إليه زفر بقوله:"ولكنا نقول: تلك كلمة واحدة حكما، لأنه لا يمكن أن يعبر عن هذا العدد بعبارة أوجز من هذا، وعطف البعض على البعض يتحقق من كلمتين لا في كلمة واحدة. فإنما يقع هنا عند تمام الكلام فتطلق ثلاثا كما لو قال واحدة ونصفا، تطلق اثنين لأنه ليس لما صرح به عبارة أوجز من ذلك. فكانت كلمة واحدة حكما(58) . فعند زفر تطلق طلقة واحدة.

القاعدة الثالثة:

(ليس في آخر الكلام ما يغير موجب أوله فيتعين الجمع والاشتراك) (59) .

فهذه القاعدة أوردها الأصوليون لإثبات العطف للاشتراك في الخبر لا لإثبات خبر آخر. ومن صور هذه القاعدة: استعمال معنى حرف العطف في الصور الآتية:

(14/1)

لو تزوج رجل أمتين بغير إذن مولاهما ثم أعتقهما مولاهما معا. جاز نكاحهما. لكن لو قال بواسطة حرف العطف.

" أعتقت هذه وهذه" ، جاز نكاح الأولى، وبطل نكاح الثانية، وذلك لأنه ليس في آخر كلامه ما يغير موجب أوله. فنكاح الأولى صحيح اعتق الثانية أم لم يعتق. وبنفوذ العتق في الأولى تنعدم محلية النكاح في حق الثانية. والعلة: لأن الأمة ليست من المحللات مضمومة إلى الحرة. وبذلك يكون لمعنى الحرف الدال على العطف لطائف تدل على الجمع المطلق، بحيث لا يشعر في الإخبار بأن آخر الكلام بتغير أوله حكما أو معنى. وإذا حصل عكس ذلك انتفت وظيفة الجمع فيه التي هي الأصل عند اللغويين والأصوليين. ومن صور هذه القاعدة أيضاً:

لو زُوج رجل رضيعتين في عقدين بغير رضاه فأرضعتهما امرأة ثم أجاز الزوج نكاحهما، فلو قال: "أجزت نكاح هذه وهذه" بطل نحاكهما أيضاً لأن في آخر كلامه ما يغير موجب كلامه. والعلة في ذلك: أن في آخر الكلام ما يثبت الجمع بين الأختين نكاحاً، وذلك مبطل لنكاحهما،فيتوقف الكلام على آخره (60) .

فدلت هذه القاعدة على أن الأصل في الكلام المعطوف أنه متى كان في آخره ما يغير موجب أوله توقف أوله على آخره.ولهذا لو ذكر الاستثناء في آخر الكلام بطل الكلام به،وكذلك إذا ذكر شرطان لـ (إن) بالتعليق بالشرط تبين أن المذكور أولا ليس بطلاق، وإذا توقف أوله علىآخره تعلق الكل بالشرط جملة،وإذا كان الشرك سابقا فليس في آخر الكلام ما يغير موجب أوله(61) .

فلو قال قائل:"أنت طالق وطالق إن دخلت الدار". فإنها تطلق ثلاثا عند الدخول جملة. فقد قاس مالك هذه الجملة على التنجيز في العطف كقوله:" أنت طالق وطالق وطالق"، فأعطى للواو معنى المقارنة.

القاعدة الرابعة:

(15/1)

(احتمال دلالة المعاوضة في الخلافات الثابت بأول الكلام لا يتغير بالعطف) (62). يقصد الأصوليون بالمعاوضة في معنى الحرف الدلالة على تعويض حرف المعنى الدال على العطف بحرف آخر على سبيل المجاز. فقد تستعمل (الواو) بمعنى الباء مجازا، وذلك معروف في القسم، إذ لا فرق بين قوله: والله وقوله بالله. فقد حمل الأصوليون دلالة المعاوضة مجازا، للدلالة على مجموعة من المواضيع كالمضاربة والخلع. ففي المضاربة: كقولهم:" خذ هذه الألف، واعمل بها مضاربة في البز "، فإنه لا يتقيد بصرفه في البز، وله أن يتجر فيما بدا له من وجوه التجارات لأن "الواو" للعطف. فالإطلاق ثابت بأول الكلام لا يتغير بهذا

العطف.

وفي الخلع: كقول المرأة لزوجها: " طلقني ولك ألف درهم" فإن طلقها تجب الألف عليها. وكذلك لو قال الزوج: "أنت طالق وعليك ألف درهم" فقبلت تجب الألف عليه". وفي التعبير عن الخلع بواسطة العاطف طريقان:

أ–أن يستعمل الواو بمعنى الباء مجازا في دلالته على القسم بدلالة المعاوضة لأن الخلع عقد معاوضة، فكان المعنى بمنزلة ما لو قال: "احمل هذا المتاع إلى بيتي ولك ألف درهم".

ب–أن تستعمل بمعنى واو الحال كما لو قالت له: " طلقني في حال ما يكون لك في ألف درهم". وقد ذهب الأصوليون إلى حمل هذا على دلالة المعاوضة كما في قوله: "أد إلي ألفا وأنت طالق" كما حددوا احتمال الواو للحال وذلك إذا كان بصيغة تحتمل ذلك كما في قولهم: " أد وأنت حر"، انزل وأنت آمن". فصيغة كلامه للحال، لأنه خاطبه بكلام معطوف أوله على آخره بصيغة واحدة تتحقق بحالة واحدة، وهي في المثالين حالة الأداء وحالة النزول.

(16/1)

أما قولهم في المتاجرة:"خذ هذه الألف وأعمل بها في البز" فليس في هذه الصيغة احتمال الحال،لأن البز لا يكون حالا لعمله.وفي قوله:" أنت طالق وأنت مريضة" فإن المثال يدل على العطف حقيقة ولكن فيه احتمال الحال، لأن الطلاق يتحقق في حال المرض. وقد بنوا على هذه المسألة قاعدة أصولية تقول:"فلاعتبار الظاهر لا يديم في القضاء،ولاحتمال كونه محتملا تعمل نيته" (**63**).

وحينما ننظر في مفهوم العوض عند الأصوليين في الخلع والإجارة نجد قصدهم في الأول ينصرف إلى أن الألف عوض عن الطلاق في قولهما: "طلقني ولك علي ألف"، لأن الطلاق في الغالب يكون بغير عوض. "ألا ترى أنه بذكر العوض يصير كلام الزوج بمعنى اليمين، حتى لا يمكن أن يرجع عنه قبل قبولها " (**64**) . بخلاف الإجارة فإنه عقد مشروع بالبدل لا يصح بدونه، فكأنه حمل اللفظ على المجاز باعتبار معنى المعاوضة فيه لأنه أصل. فيكون العوض مجازا في دلالة معاني حرف العطف، ولا يمكن ترك حقيقة العطف فيه باعتبارها دليلا زائداً على ما وضع له في الأصل.

(17/1)

نجد وسط التخريجات الأصولية والشواهد الاستدلالية أن موضوع العطف بمعاني حروفه يعتبر مادة أساسية في الأبحاث الأصولية واستدلالاتها، وتخريج أحكامها، وبناء قواعدها الأصولية التي تقرب أفهام المكلفين منها، وذلك في مواضيع متنوعة، تحتاج إلى دراسة مستقلة في تركيز النظر على البعد الأصولي في تقعيده لقضايا العطف، وأغراضه في النصوص الشرعية. وإذا كنا قد ركزنا على معنى (الواو) باعتباره أم الباب في معاني حروف العطف فإن ذلك راجع إلى اشتداد حاجة الفقيه إلى معرفة معاني هذا الحرف وتقييد النظر بدورانه في تعلق معانيه بأغراض الكلام المتنوعة حسب معانيه الواردة في الخطاب الشرعي وارتباطه بالمصطلحات الشرعية المستعملة في النصوص الواردة. فهو أكثر الحروف عناية من قبل الأصوليين واللغويين، أما معاني الحروف الأخرى فقد أولوها عناية التحصيل لمعانيها، مرتبة حسب اشتداد الحاجة في إثارة القضايا المعنوية.

هوامش المصادر والمراجع

1- الإبهاج في شرح منهاج البيضاوي للسبكي علي بن عبد الكافي وابنه تاج الدين: تحقيق: شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، 1981،1/ 338.

2- سورة البقرة: الآية 58.

3- سورة الأعراف: الآية 161.

4- الكتاب، سيبويه أبو البشر عمرو بن عثمان:، تحقيق: عبد السلام هارون، ط3، عالم الكتب، بيروت، 1403هـ، 1993م. 1/437-438، حيث مثل بقولهم مررت برجل وحمار قبل، لأن الواو أشركن بينهما في الباء فجريا عليه.

5- المفصل في علم العربية، للزمخشري جار الله أبو القاسم محمود، وبذيله كتاب المفضل في شرح، أبواب المفضل للسيد محمد بر الدين، أبو فراس النعساني الحلبي، ط2، دار الجيل للنشر والتوزيع والطباعة،بيروت/ لبنان، طبعة مصورة عن طبعة مطبعة التقدم بمصر 1323 هـ، ص.304.

6- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت/ لبنان، مصورة عن طبعة البابي الحلبي القاهرة، 1387هـ-1968م.، 2/125.

7- سورة العنكبوت: الآية 15.

8- سورة الحديد: الآية 26.

9- سورة الشورى: الاية 3.

10- سورة الأحزاب: الآية 7.

11- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحيق: محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، 1407هـ-1987م.2/.354

12- سورة الحديدْ الآية.3

13- الكشاف 4/.61

14- مغني اللبيب 2/.354

15- الإبهاج، 1/.340

16- المصدر نفسه،1/.340

17- المصدر نفسه، ص.341

18- المصدر نفسه، ص. .341

19- أصول السرخسي، محمد أحمد، تحقيق: أبو الوفا الأفغاني، مطالع دار الكتاب العربي، القاهرة 1372هـ/1/.201

21- انظر ميزان الأصول للسمر قندي علاء الدين أبو بكر ميزان الأصول في نتائج العقول، تحقيق: محمد زكي عبد البر، ط1 ، قطر 1404هـ- 1984م، ص.415.

22- البقرة الآية 43 و83 و 10.

23- ميزان الأصول، ص.416.

24- سورة الفتح: الآية 29.

25- ميزان الأصول ص.418.

26- أصول السرخسي، 205/1.

27- سورة النساء: الآية 162.

28- سورة الشورى: الآية 21.

29- سورة النور: الآية 4.

30- أصول السرخسي، 205/1.

31- يرجع في هذه المسألة إلى جمع الجوامع وشرحه للمحلى مع حاشية البناني، دار إحياء الكتب العربية، طبع مصطفى محمد، مصر ، 1388هـ، 361/1 وما بعدها.

32- رواه النسائي وذكره النووي في شرحه لمسلم والحافظ وابن حجر في الفتح كما رواه الدار قطني في السنن، انظر أصول السرخسي202/1.

33- سورة البقرة : الآية 158.

34- سورة المائدة: الآية 7.

35- أحكام القرآن للجصاص أبو بكر أحمد بن علي الرازي الجصاصي الحنفي، ط1، المطبعة البهية، مصر،1397 هـ.2/439-440.

36- فتح القدير، لابن الهمام كمال الدين محمد البواسي، مطبعة 1389،1هـ 1970م،1/23.

(19/1)

37- تخريج الفروع على الأصول للزنجاني، شهاب الدين محمود بن أحمد: تخريج الفروع على الأصول، تحقيق: محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة، ط1399،3هـ-1979م، ص.52.

38- المقتضب للمبرد أبو العباس محمد بن زيد: تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، طبعة المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، 1388هـ،1/.10

39- الكتاب لسيبويه،1/2،304/.438

40- انظر المقتضي، 1/.10

41- انظر المصدر نفسه.1/.10

42- فواتح الرحموت شرح مسلم الثبوتاللكنوي الأنصاري عبد العلي محمد بن نظام الدين ط1، المطبعة الأميرية، بولاق، مصر، 1334هـ، 1/.229

43- أصول السرخسي 1/202.

44- أصول السرخسي 1/202. نهاية السؤل وبهامشه التقرير والتحبير للكمال بن الهمام، للأسنوي جمال الدين، المجلد 1، دار الكتب العلمية، بيروت، 1403هـ-1983م،1/229.

45- رواه مسلم في كتاب الجمعة:6/158 بشرح النووي من حديث عدي بن حاتم منفردا به، كما رواه أبو داود والنسائي 6/71 شرح السيوطي.

46- انظر مسلم الثبوت ص..232

47- سورة البقرة: الآية .195

48- انظر أصول السرخسي 1/.202

49- المعتمد في الأصول، البصري أبو الحسين محمد بن علي بن الطيب، دار الكتب العلمية، بيروت/ لبنان، 1403هـ-1983م، 1/.35

50- سورة آل عمران: الآية 43.

51- انظر القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام علاء الدين الحسن الحنبلي، تحقيق: محمد حامد النفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ- 1983م، ص. 122، وأصول السرخسي1/200. وما بعدها.

52- سورة البقرة: الآية 158.

53- انظر أصول السرخسي1/202.

54- القواعد والفوائد الأصولية لابن اللحام، ص.122-123.

55- المصدر نفسه، ص..123

56- التبصرة، ص..231

57- أصول السرخسي 1/.204

58- انظر المصدر نفسه.1/.200

59-انظر أصول السرخسي 1/.204

60- انظر أصول السرخسي 1/203-205. والمعتمد لأبي الحسن البصري ص1/31-33.

61- انظر مسلم الثبوت 1/231، أصول السرخسي 1/204.

62- انظر أصول السرخسي 1/204.

63- انظر أصول السرخسي 1/206-207.

64- أصول السرخسي 1/207.

65- أصول السرخسي 1/207.

أشباه الصوائت في اللغة العربية

(نظامها و وظائفها)

د. محمد أمنزوي (1)

1- المفهوم:

1.1- يطلق مصطلح "شبه الصائت" (Semi-voyelle) في اللسانيات المعاصرة على الأصوات اللغوية التي لها بعض خواص الصوائت من جهة وبعض خواص الصوامت من جهة أخرى. وأكثرها شيوعا في اللغات البشرية الصوتان المرموز لهما في الألفباء الصوتية الدولية A.P.I)) بالرمزين [W] و[j].

ولكن المصطلح نفسه – قبل أن يستقر على هذا المفهوم – له تاريخ طويل لا يتسع المقام هنا لسرده، غير أننا سنطل على محطة واحدة من هذا التاريخ، فنورد النص الكامل لتعريف "أرسطو" بالمفاهيم الثلاثة (صامت / صائت / شبه صائت(، حسب تصنيف اليونان في عصره، لما قد يتيحه لنا هذا النص من مقارنات مفيدة.

2.1- يقول أرسطو(ترجمة ع.بدوي):

« وتنقسم الحروف إلى: مصوِّت، ونصف مصوِّت، وصامت. والمصوِّت هو الحرف الذي له صوت مسموع من غير تقارب(اللسان والشفاه)، ونصف المصوِّت هو الحرف الذي له صوت مسموع مع هذا التقارب، ومثاله حرفا ? و? ، والصامت هو الذي فيه هذا التقارب ولكن ليس له بذاته أي صوت، وإنما يصبح مسموعا إذا كان مصحوبا بحروف لها صوت، مثاله الحرفان ? و ? » (2)

---

(1) أستاذ النحو والصرف كلية الآداب–جامعة القاضي عياض بمراكش

(2) أرسطوطاليس 52: 55 ؛ Aristote 80 : 103 ؛ وما دام المترجم (ع.ر.بدوي) قد اختار للصنفين الأولين (Phônèen و Hémi-phônon) ترجمة حرفية، فإن الترجمة الحرفية للصنف الثالث أيضا (aphônon) هي "لامصوِّت"، كما في الترجمات العربية القديمة. والمقابلات العربية للحروف التي مثل بها "أرسطو" هي السين والراء ، على التوالي، لأنصاف المصوِّتات، و"الكَاف" والدال للصوامت(أو اللامصوتات). وتنظر طريقة اختصار المراجع في هذه الهوامش ضمن الملاحظة التي قدمنا بها قائمة المراجع في آخر البحث.

ففي هذا النص نرى أرسطو يميز بين أصناف ثلاثة من الأصوات، اعتمادا على أساسين أحدهما فيزيائي والآخر نطقي؛ فهذا الصنف الثاني، الذي سماه بنصف المصوِّت وسماه أفلاطون في بعض محاوراته بالمتوسط (أي بين الصائت والصامت)(1)، يتميز بأن له صوتا مسموعا؛ وهذا أساس فيزيائي كما يرى بعض

الباحثين، وبأن الأعضاء النطقية تتقارب فيما بينها أثناء إنتاجه؛ وهذا أساس نطقي كما هو واضح.
ويلاحظ أن نصف المصوِّت(2) عند أرسطو يشارك المصوِّت في ميزته الأولى فقط (له صوت مسموع) ويخالفه في الثانية، وبالعكس فهو يشارك الصامت في ميزته الثانية فقط (تقارب الأعضاء) ويخالفه في الأولى؛ فهو إذاً متوسط بينهما كما نعته "أفلاطون" قبل "أرسطو"، لأنه يجمع بين صفتيهما.
إن مفهوم أنصاف المصوتات عند اليونان بعيد كل البعد عما تسميه اللسانيات المعاصرة بأشباه الصوائت، لأنه يشمل عندهم بعض الأصوات المركبة ومجموعة الحروف السائلة، بالإضافة إلى صوت السين، لكن مصطلحهم(3) قدانتقل إلى اللغات الأوربية الحديثة بعد أن جرد تماما من المفهوم الاصطلاحي الإغريقي وحُمِّل مفهوما جديدا...ولهذا سنتجاوز تعريف"أرسطو" لنبحث عن المفهوم الجديد للمصطلح في اللسانيات الحديثة.

---

(1) ينظر: مونان 72: 86 ؛ **Robin 89 , in (Platon 89 : 1345, n. p667) ; Robin 90 , in (Platon 90 : 1513, n.5 p559)**
(2) سنحافظ مؤقتا على ترجمة ع.ر.بدوي لمصطلحات "أرسطو" أثنا ء مناقشتنا لهذا التعريف.
(3) **hémi phônon**

(2/2)

3.1– تؤرخ المصادر اللغوية الغربية ظهور المصطلحين consonne و Semi-voyelle بسنتي 1845و1893 على التوالي(1)، أما مفهوم المصطلحين عند اللسانيين المحدثين فلم يحظ بنفس القدر من الاهتمام الذي حظي به المفهومان الآخران Voyelle و Consonne، فمن بين تسعة تعاريف درسناها لمفهوم الصائت قد اكتفت ثمانية بالمقارنة بين الصائت والصامت، وصرح واحد منها فقط بمفهوم نصف المصوّت بجانب المفهومين الآخرين، وهو تعريف أرسطو السابق، غير أن بعض اللسانيين الذين يتحرون الدقة المنهجية في صوغ تعاريفهم وجدوا أنفسهم مضطرين، وهم يصنفون أصوات اللغة، إلى الوقوف (استدراكيا في كثير من الأحيان) عند نوع من الأصوات لا يصح إدماجه ضمن الصوائت ولا ضمن الصوامت إلا تجاوزا، ومن ثم حاولوا استثناء هذه الأصوات من الصنفين الرئيسيين، دون أن يجعلوها صنفا ثالثا مستقلا.
فبينما يرى "ف.دُ.سوسير" مثلا أنه لا فرق بين i "الرنانة"(2) في fidelle وi "الصماء"(3) في pierإلا

في الوظيفة المقطعية(4)..نجد "روسلو/لاكلوط" يصنفان أشباه الصوائت ضمن الصوامت وينعتانها بـ الصوائت المصمَّتة، مع تمييزها تمييزا يعتمد على مقياس صوتياتي نطقي يتمثل في قصر مدة التحقق النطقي في أشباه الصوائت إذا قيست بالصوائت(5)، وهذا ما يقصده بعض اللسانيين الآخرين حين يصفون أشباه الصوائت بأنها أصوات انتقالية أو انزلاقية.

---

(1) Robert 85,8 : 689,692

(2) Sonante

(3) Consonante

(4) سوسير 85: 95–96

(5) Rosselot /Laclotte 27 : 54-55

(3/2)

وتعكس المعاجم الاصطلاحية بدورها وجهات النظر المختلفة لأشباه الصوائت، فيعرفها كل معجم تعريفا يختلف عن الآخر. ونكتفي هنا بإيراد تعريف معجم اللسانيات الذي أشرف على تأليفه "ج.مونان"، لمافيه من شمول وتفصيل، فهو يقول:« يقصد بالمصطلحين شبه صائت وشبه صامت المترادفين عند عدد كبير من المؤلفين الإنتاجات الصوتية (خصوصا [[j،w]] ،[?] التي يمكن النظر إليها على أنها صنف وسط بين الصوامت والصوائت، لخصائصها النطقية (الانفتاح) وتوزيعها داخل المقطع »، ثم يذكر أن بعض علماء الأصوات يميزون بين شبه الصائت وشبه الصامت ؛ فهو شبه صامت حين يقع قبل قمة المقطع كما في كلمتي "تِبْيَان" [tibja:n] و"أَقْوَال" [?aqwa :l]،وهو شبه صائت حين يقع بعد القمة المقطعية كما في كلمتي "بَيْض"[ba? –] و"حَوْض" [? aw –]. ويقترح وضع رمزين صوتيين كتابيين للحالتين (كما نشاهد في الكتابة الصوتية للأمثلة)، ثم يشير إلى أن علماء الأصوات الإنكليز يستعملون مصطلحا عاما هو الانزلاقي(Glide) الذي يتميز، على صعيد السمات الفيزيائية بأنه ليس صائتيا ولا صامتيا(1).

4.1– أن هذا التعريف قابل للنقاش، غير أن الوقت الضيق يستحثنا كي ننتقل إلى اللسانيين العرب والمستعربين، لنلاحظ أن المعاصرين منهم يرددون في الغالب آراء اللسانيين الغربيين، مستشهدين بصوتي الواو والياء الصامتين في العربية.

فمن إبراهيم أنيس و "ج.كانتينو"إلى محمود السعران والطيب البكوش نجد تعريفات لا تخرج عن نطاق

تعريفات الغربيين على العموم.

---

(1) Mounin74 : 297 ؛ وقد استعمل المعجم أمثلة من الاسبانية ، وفي مدخل Glide منه توضيحات أخرى بخصوص هذا المفهوم عند "جاكبسون" المخالف من بعض جوانبه لما هو شائع : p : 154

5.1– وأوضح تعريف يمكن أن نتبناه ونعتبره موافقا لأشباه الصوائت العربية هو التعريف الذي أوردته الدكتورة تغريد عنبر في نهاية كتابها دراسات صوتية وإن كان يشمل أصواتا أخرى لا يعدها كل اللسانيين من أشباه الصوائت. تقول (في ص 324، مع توضيحات سابقة في ص 228، 311): « الصامت المضيَّق يتكون عن طريق عقبة غير محكمة واسعة نسبيا بحيث لا يضطرب الهواء اضطرابا شديدا عند مروره فيها ».

6.1– أما اللغويون العرب القدماء فإن أغلبهم لم يصرحوا أصلا بالتقسيم الثنائي (صامت /صائت) الذي ينبني عليه إشكال هذا الصنف الثالث المسمى " شبه الصائت" أو"شبه الصامت" ولكن النظام الفونولوجي للعربية يشتمل على فونيمين شبهي صائتين هما الواو والياء في مثل "وَيْح"و"يَوْم" ؛ فما نظرة القدماء إلى هذين الصوتين ؟

يقول سيبويه عن الياء في " أن أُعْطِيَه " إنها « لما تحركت خرجت من أن تكون حرف لين، وصارت مثل غير المعتل، نحو باء "ضَرَبَه "، وبعد شبهها من الألف..»(1)، فيؤسس هذه الفكرة للاحقين بعده كي يرددوها أو يوسعوها أو ينقحوها؛ أما مرددوها فلا داعي للوقوف عندهم، وأما الموسعون والمنقحون فنذكر منهم أبا الفتح ابن جني، إذ يفسر جواز أمثال "غُيُر" و"عِوَض" في اللغة وعدم جواز أمثال "*مُيْسِر" و"*عِوْد" فيقول: « إنما جاز ذلك من قبل أن الياء والواو لما تحركتا قويتا بالحركة فلحقتا بالحروف الصحاح، فجازت مخالفة ما قبلهما من الحركات إياهما(2).

---

(1) سيبويه 75 ،4: 193 ؛ وينظر أيضا :3: 469 ، حيث وصف واو " جَدْوَل" بأنها حية .

(2) ابن جني 85 ،1: 19–20.

ويزداد تميز الواو والياء شبهي الصائتين وضوحا عند مكي القيسي وأبي عمرو الداني (القرن4 الهجري) وأمثالهما من المتأخرين إذ يقول القيسي: «حرفا اللين وهما: الواو الساكنة التي قبلها فتحة، والياء الساكنة التي قبلها فتحة، وإنما سميتا بذلك لأنهما يخرجان في لين وقلة كلفة على اللسان لكنهما نقصتا عن مشابهة الألف لتغير حركة ما قبلهما عن جنسهما فنقصتا المد الذي في الألف، وبقي فيهما اللين لسكونهما، فسميتا بحرفي اللين»(1)، ويقول الداني: «فإن انفتح ما قبلهما زال عنهما معظم المد، وانبسط اللسان بهما، وصارا بمنزلة سائر الحروف الجامدة..»(2). ونلخص نظرة المتأخرين إلى حروف العلة عموما في هذا المشجر:(3)

حروف العلة: (ا ، و ، ي)

متحركة ساكنة

(حرفا علة فقط) (حروف علة ولين)

قبلها حركة مجانسة قبلها حركة غير مجانسة

(حروف علة ولين ومد) (حرفا علة ولين فقط)

ا ، و ، ي

/ /a:، /u:/ ،/i:/ /

و ، ى

/ /W ، j/ /

ولا يلتزم هذه الاصطلاحات الدقيقة إلا خاصة الخاصة منهم، فالتفتازاني (-793هـ) يقول مستدركا:« ولكنهم يطلقون على هذه الحروف حروف المد واللين مطلقا »(4)، والشريف الجرجاني(-816 هـ) تلميذه يقول معرفا «حروف اللين: هي الواو والياء والألف »(5)

7.1- ومن المفاهيم ذات الصلة الوثيقة بمفهوم شبه الصائت ذلك الذي يصطلح على تسميته بـ الصائت المزدوج أو الصائت المركب، ترجمة للمصطلح الغربي**Diphtongue**. وأهم القضايا التي يثيرها هذا المفهوم تتلخص في ثلاثة أسئلة لا يتسع المجال هنا للإجابة عنها جميعا:

1- ما هو الصائت المزدوج ؟

2- هل هو صوت واحد، أم هو صوتان كما قد يفهم من اسمه ؟

3- ما علاقته بـ شبه الصائت ؟

2- المصطلح:

---

(1) القيسي 73: 101-102

(2) الحمد 86: 158.
(3) التفتازاني 54: 24 ؛ التهانوي ، 1: 355 ؛ ويقارن بحسان 73: 70 ؛ الحمد 86 : 354
(4) التفتازاني : م.ن ؛ التهانوي: م.ن ؛ الحمد 86: 356
(5) الجرجاني 85: 116

يعبر عن مفهوم شبه الصائت في اللسانيات الغربية عادة بأحد المصطلحين Semi-Voyelle و-Semi Consonne أوبهما معا، مع محاولة بعضهم للتمييز بينهما على أساس التوزيع المقطعي كما مر في بعض الفقرات السابقة (3.1–)،ولكن هناك مصطلحات أخرى كانت تنازع هذين المصطلحين قبل أن يشيعا ويتغلبا على ما عداهما.

وأما في اللسانيات العربية فقد أجرينا استقراء في 44 مرجعا عربيا بين كتاب ومعجم ومقالة، بعضها أصيل وبعضها مترجم، فخرجنا منه بنتائج لخصناها في جدول رقم 1 يمكن أن نستخلص منه الحقائق التالية:

1– ترجمة أربعة مصطلحات غربية لمفهوم واحد بـ 22 مصطلحا عربيا للمفهوم نفسه؛ 13 منها مقابل Semi – Voyelle (Semi – Vowel)، و4 مقابل Semi-consonne (Semi-consonant) ، و4 مقابل Glide وواحد مقابل Narrow ((consonant.

2– تراوح ورود المصطلحات الغربية المترجمة خلال 44 مرجعا عربيا ما بين مرة واحدة و47 مرة؛ فقد ترجم المصطلح Semi –Voyelle أو47 – Vowel Semi مرة، يليه المصطلح -Semi Consonne أو Semi-consonant بـ 11 مرة، فالمصطلح Glide بـ 9 مرات، وأخيرا – consonant Narrow بمرة واحدة. أما مقابلاتها العربية فقد تراوح ورودها خلال نفس المراجع ما بين مرة واحدة وإحدى عشرة مرة، وأكثرها ورودا ثلاثة كلها ترجمة للمصطلح الغربي الأول الذي ذكرنا من قبل (3.1–)شيئا من تاريخه في اللسانيات الغربية.

جدول رقم (1) لبعض الترجمات العربية المقترحة

لمصطلحات مفهوم شبه الصائت في اللغات الأجنبية، من خلال 44 مرجعا

المصطلحﷺ

اعتَمَدَهﷺ

قَبِلَهﷺ

المجموعڑ

تاريخ ظهورهڑ

نسبة شيوعه%(*)ڑ

1)شبه حركة ... المصطلح الأجنبي

2)شبه صوت لين ... 1929 ... 9.09 ... Semi-voyelle(برکشتراسر) ... 4 ... 4

3)نصف مصوّت ... " " ... 4.54 ... 1944(إ.أنيس) ... 2 ... 1 ... 1

4)نصف علة ... " " ... 4.54 ... 1952(ع.ر.بدوي) ... 2 ... 2

(7/2)

---

5)شبه صائت ... " " ... 6.82 ... 1955(ت.حسان) ... 3 ... 3

6)نصف حركة ... " " ... 15.90 ... 1962(م.السعران) ... 7 ... 2 ... 5

7)نصف صائت ... " " ... 25 ... 1966(ص.القرمادي) ... 11 ... 3 ... 8

8)شبه طليق ... " " ... 13.63 ... 1967(ش.عياد) ... 6 ... 2 ... 4

9)(حرف)لين ... " " ... 2.27 ... 1969(م.الأنطاكي) ... 1 ... 1

14)شبه علة ... " " ... 9.09 ... 1973(ت.حسان) ... 4 ... 1 ... 3

15)شبه مصوّت ... " " ... 4.54 ... 1979(د.عبده) ... 2 ... 1 ... 1

17)حركة وسطى ... " " ... 6.82 ... 1979(أ.بتي) ... 3 ... 3

20)نصف مد ... " " ... 2.27 ... 1980(م.الحناش) ... 1 ... 1

" " ... 2.27 ... 1984(غ.المطلبي) ... 1 ... 1

10)نصف حرف

11)نصف ساكن ... 1973 ... 2.27 ... Semi-consonne(ط.البكوش) ... 1 ... 1

13)نصف صامت ... " " ... 2.27 ... 1973(أ.م.عمر) ... 1 ... 1

19)شبه صامت ... " " ... 9.09 ... 1977(ع.ص.شاهين) ... 4 ... 3 ... 1

" " ... 11.36 ... 1981(ص.حسنين) ... 5 ... 3 ... 2

12)انحداري

18)انزلاقي ... 1973 ... 2.27 ... Glide(أ.م.عمر) ... 1 ... 1

21)علة ... " ... 9.09 ... 1980(س.مصلوح) ... 4 ... 4

22)انتقالي ... " ... 4.54 ... 1987(إ.السغروشني) ... 2 ... 2

" ... 4.54 ... 1989(الموحد) ... 2 ... 1 ... 1

16)(صامت)مضيَّق

(*) بين المراجع الـ44 المستشارة ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن بعضها استعمل أكثر من مصطلح واحد .

... 1980 ... 2.27 ... Narrow(consonant)(ت.عنبر) ... 1 ... 1

وهذه الثلاثة البارزة هي:

رقم 6 في الجدول : نصف حركة، ورد في 25% من المراجع .

رقم 5 في الجدول: شبه صائت، ورد في حوالي 16% من المراجع.

رقم 7 في الجدول: نصف صائت، ورد فيما يقارب 14% من المراجع.

فهذه الثلاثة هي التي يستحق الوقوف عندها لمناقشتها وتبرير اختيارنا لأوسطها شيوعا (شبه الصائت) مع أن أولها يفوقه بنسبة عالية من حيث الشيوع. وهذه المصطلحات الثلاثة كما نشاهد كلها مركبة من المضاف والمضاف إليه؛ أما المضاف إليه (حركة، صائت) فقد ناقشناه في بحث آخر غير هذا، وأما المضاف (نصف، شبه) الذي هو ترجمة للسابقة اللاتينية **Semi** فهو الذي سنحاول مناقشته هنا، مبررين تفضيلنا لكلمة "شبه" على منافستها "نصف" التي يبدو أن أحد مقاييس مكتب تنسيق التعريب لاختيار المصطلح العربي(مقياس الشيوع) يقف في صفها، في المراجع المستقرأة على الأقل، حيث وردت فيها "نصف" 39 مرة بينما وردت "شبه" 24 مرة ؛ ولم نأخذ بهذا المقياس هنا لأنه مبني على إحصائنا الفردي الذي لم ندّع له الشمول، ولأنه شيوع نسبي بأغلبية لا نعتبرها كافية للترجيح(1). وأخيرا للوقوف في صف المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات نفسه الذي تبنى ترجمة السابقة **Semi** بـ"شبه" في عدد من مداخله.

ومما قد يؤيد وجهة نظرنا أننا إذا ألقينا نظرة في أي معجم فرنسي أو نگليزي على المداخل التي تشتمل على هذه السابقة **Semi**، ومعظمها مصطلحات علمية وتقنية، وجدنا أن ترجمتها بـ" نصف" لا تستقيم في أغلب الحالات،إلا إذا أبعدنا عن كلمة نصف معناها الكمي الرياضي وحمّلناها معنى مجازيا، ونحن لسنا في حاجة إلى هذا التأويل مادام بإمكاننا أن نستعمل كلمة "شبه" التي تعبر مباشرة عما يقصد بتلك المصطلحات، دون تشويش أي معنى رياضي كمي؛ والمعاجم نفسها لا تحصر معنى هذه السابقة في

"النصف"بل إن من معانيها "جزئيا" و"تقريبا" و"شبه" ...(2)

---

(1) وقد يضاف إلى هذا أن بعض الباحثين يترددون بين الترجمتين (شبه ، نصف) في نفس الكتاب أو المقال (ينظر مثلا: ع.ص.شاهين 80 ب:31 ، 168 ؛ بتي 79: 172–174 ؛ أ.م. عمر 83 : 149 ، 277 ، 283)

(2) م.البعلبكي 80: 833 ؛ Keller 72,3 : 2360 ; Colin 79 : 203 ; Larousse 86 : 1718

وقد حاول بعض الباحثين أن يبرر ترجمة هذه السابقة بـ"النصف" فتخيل أن علماء الأصوات أطلقوا عليه هذا المصطلح (semi –vowel) لأن صوت المد الطويل حين يتحول إلى نصف مد يفقد نصف كميته»(1). وما كان أغنى هذا الباحث عن هذا التخيل لو نظر إلى السابقة على أنها "شبه"، وهو نفسه يقول: «بيد أنه قد ينشأ في بعض الحالات شيء قليل من الاحتكاك في أثناء نطق هذه الأصوات(أي أصوات المد) بسبب من ارتفاع اللسان ارتفاعا يمنع تلك الحرية في خروج الهواء وحينذاك تنشأ عنها طائفة من الأصوات نطلق عليها مصطلح أنصاف المد»(2)؛ ومعنى هذا الكلام بصراحة أن هذه الأصوات صوائت قريبة من الصوامت،أو بالعكس هي صوامت قريبة من الصوائت، وهذا ما يبرر تسميتها بـ"أشباه الصوائت" اختصارا. وحتى إذا نظرنا إلى قضية الانفتاح في هذه الأصوات، لنقول إن انفتاحها متوسط بين انفتاح الصوائت الضيقة وانفتاح الصوامت الاحتكاكية، فهذا لا يبرر تسميتها بـ"أنصاف.."، لأن التوسط هنا نسبي وليس حقيقيا، إضافة إلى أن هذا التوسط نفسه فيه نقاش كما سبق(3).

وممن ناقش هذه المسألة الدكتور عبد الرحمن أيوب والدكتور محمد محمود غالي، حيث أيد هذا الأخير ترجمة إبراهيم أنيس للسابقة (semi) بـ"شبه"مستدلا بتعريف قاموس أكسفورد لشبه الصائت(4).

3– أشباه الصوائت في اللغات وفي العربية :

---

(1) المطلبي 84: 41 (الهامش 69)

(2) م.ن.: 42

(3) تنظر الفقرة(3.1–) من البحث.

(4) غالي 66: 118–119.

1.3– ذكرنا في بداية هذا البحث أن أكثر أشباه الصوائت شيوعا في اللغات البشرية هما الصوتان[j] و[w] ورأينا أن معظم اللسانين غربيين وعربا يربطون حديثهم عن أشباه الصوائت بهذين الصوتين؛ غير أن بعضهم وسع هذا المفهوم ليشمل أصواتا أخرى غير "الياء" و "الواو" المذكورين، خصوصا الذين استعملوا مصطلحات غير "أشباه الصوائت"، ونذكر منهم "گليزون" و "أبركرومبي" و "تشومسكي/ هالي" وتغريد عنبر والجمعية الصوتية الدولية(1). ونظرا لاختلاف المصطلحات والرموز الصوتية التي استعملها هؤلاء فقد جمعنا كل الأصوات التي أوردوها ورمزنا لها برموز الألفباء الصوتية الدولية (A.P.I) في صيغتها الأخيرة سنة 1979..كل ذلك في الجدول رقم (2) الذي أوردنا فيه الرموز الصوتية الدولية، ووضعنا فيه العلامة + أمام كل الذين ذكروا الصوت تحت مصطلحاتهم الواردة أمام كل منهم:

الجدول رقم (2)

أشباه الصوائت أو ما في معناها من خلال خمسة مراجع

الرموز الدولية

المؤلفون ومصطلحاتهمڑ

jڑ
ʔڑ
wڑ
ʔڑ
ʔڑ
ʔڑ
ʔڑ
çڑ
ʔڑ
ʔڑ
ʔڑ

گليزون(أشباه الصوائت أو الانزلاقيات) ... ?

أبركرومبي(الصائتيات اللامقطعية)* ... + ... + ... + ... +

تشومسكي/هالي(الانزلاقيات1،2) ... + ... + ... + ... + ... +

تغريد عنبر(الصوامت المضيّقة)** ... + ... + ... + ... +

ج.ص.د.(الاحتكاكيات الواسعة)*** ... + ... + ... + ... + ... + ... +

* ينظر:أبركرومبي 88: 122–

** حول هذا المفهوم تنظر الفقرة 5.1– أعلاه

*** تحت هذا العنوان أوردت الجمعية الصوتية الدولية معظم أشباه الصوائت، ولكنها أوردت بعضها الآخر تحت عناوين أخرى . ينظر الجدول الآتي رقم (3) ... + ... + ... + ... + ... + ... + ... +

---

(1) أبركرومبي 88: 122 ؛ عنبر 80: 312

ففي هذا الجدول نلاحظ أن الـ (ج.ص.د) هي التي أوردت أكبر عدد من أشباه الصوائت وأن الصوتين المتفق إجماعا على أنهما شبها صائتين هما "الياء" و"الواو" [[j، w]] وأن بعض الأصوات(1) تبدو غريبة عن المفهوم المستخلص من التعاريف السابقة في(2.1–،3.1–)؛ وربما يتعلق الأمر بأصوات ينبغي تمثيلها برموز أخرى خارج الألفباء الصوتية الدولية أو استعمال علامات إعجام (Signe diacritique) للرموز التي يبدو لنا تمثيلها لأشباه الصوائت غريبا، وتوضيحا لهذا، ثم لإبراز بعض الخواص النطقية لكل هذه الأصوات، نضعها في جدول الألفباء الصوتية الدولية في صيغتها المشار إليها سابقا:

الجدول رقم (3)

أشباه الصوائت والانزلاقيات من خلال جدول(A.P.I)

حنجرية

حلقية

شفوية–

أقصى حنكية

شفوية–حنكية

لهوية

أقصى حنكية

حنكية

حنكية–لثوية

التوائية

أسناني–لثوية

أو خلف لثوبة

شفوية–أسنانية

شفتانية

المخارج

الصفات

+ –

+ –

+ –

+ –

– +

+ –

– +

– +

– +

– +

– +

– +

– +

الجهر

تيار رئوي

أنفية

?

انفجارية

?

? ?

j ç

احتكاكية ضيقة

w

?

?

j

?

?

?

احتكاكية واسعة

احتكاكية جانبية

جانبية

ارتجاجية

قذفية

تيار غير رئوي

إغلاقية

تمطقية

تمطقي جانبي

فمن هذا الجدول نستخلص ما يلي:

1– الهمزة [?] المألوفة في بعض اللغات كالعربية هي صوت انسدادي محايد جهرا وهمسا، ف الهمزة الانزلاقية إذاً صوت آخر لعله قريب من همزة بين بين عند العرب(**2**).

(**1**) خصوصا صوت الهمزة[?] الوارد ضمن الانزلاقيات عند "تشومسكي/هالي" ، ويبدو أنه هو المقصود عندهما بـ :الانزلاقي اللامستمر (أي الانسدادي) ينظر : **Chomsky / Halle73 : 294**

(**2**) وفي العاني **83**: **95** ما قد يبرر وجود همزة انزلاقية في العربية

2– من المتعارف عليه، عند معظم اللسانيين،أن الهاء المجهورة [ʔ]، والعين [ʕ]، والحاء[ħ]، و"الكافين" الحنكيتين المجهورة والمهموسة [j] و[ç]، كلها أصوات احتكاكية "ضيقة"، أي صوامت خالصة ولكن بعضهم أدرجها، كما رأينا في الجدول رقم (2)، تحت عناوين تجمعها مع أشباه الصوائت.

3–أن الـ (ج.ص.د) أدرجت ضمن "الاحتكاكيات الواسعة" (أي أشباه الصوائت): أ) ثلاثة أنواع من "الواو"، إحداها شفوية–أسنانية [ʋ] غير مألوفة في معظم اللغات، والأخريان خلفيتان مشفَّهتان، أولاهما طبقية[w]، وهي المألوفة في كثير من اللغات، والثانية حنكية[ɥ]، وهي موجودة في بعض اللغات كالفرنسية. ب) نوعين من "الياء"، إحداهما حنكية [j]، وهي المألوفة في كثير من اللغات، والثانية طبقية [ʔ]، وهي توجد في بعض اللغات كالرومانية.ج) نوعين من "الراء" الاستمرارية (غير المكررة)، إحداهما بأسلة اللسان مع مقدم الحنك [ɹ]، والثانية التوائية [ʔ] (بالجزء الأسفل من أسلة اللسان مع الحنك).

وبالعودة إلى الجدول رقم (2) نجد أن الياء الحنكية [j] والواو الطبقية الشفوية [w] هما الصوتان اللذان اتفق جميع اللسانيين على أنهما شبها صائتين؛ ويبدو أن هذا الاتفاق يعود إلى أمرين:

– أولهما أن هذين الصوتين هما أكثر أصوات اللغات البشرية شبها بالصوائت، حيث ينطقان في نفس موضعي الصائتين [i] و[u] كما سنرى بعد قليل.

– وثانيهما أن التحقق النطقي لهذين الصوتين ما هو في الواقع إلا انتقال من صائت إلى شبه صائت أوالعكس، وهذا ما جعل بعض اللسانيين يعرف شبه الصائت رابطا إياه مباشرة بالصائت المزدوج، لأنه لا يتصور أحدهما إلا بتصور الآخر ، ومن هنا عمم بعضهم مفهوم المزدوج ليشمل كل المجموعات الصوتية التي تتجاور فيها الصوائت، والتي لو حاولنا أن نستقصي صورها الممكنة لحصلنا (مع الاقتصار على الصوائت الرئيسية الثلاثة: الفتحة والكسرة والضمة) على اثنتي عشرة صورة يمكن تصنيفها إلى فئتين(1):

أ– فئة ينطق ثاني عنصريها كما تنطق أشباه الصوائت ويبقى أولهما صائتا خالصا، وهي فئة المزدوج الهابط (أو المزدوج الحقيقي) مثل:

1– فتحة + ياء [aj] في "بَيْت" ... 2– فتحة + واو [aw] في "كَوْن"

3–كسرة + ياء [ij] في "beat"(2) ... 4 –كسرة + واو [iw] في "*مِوْزَان"

5– ضمة + ياء [uj] في "*مُيْسِر" ... 6– ضمة + واو [uw] في "boot"(3)

ب– وفئة ينطق أول عنصريها كما تنطق أشباه الصوائت ويبقى الثاني صائتا خالصا وهي فئة المزدوج الصاعد

(أو المزدوج المزيف) مثل:(4)

7- ياء+ فتحة [ja] في "يَذْهَب" ... 8- ياء + كسرة [ji] في المقطع الأوسط من "بُويعَ"

9- ياء + ضمة [ju] في "يُذْهِب " ... 10- واو + فتحة [wa] في "وَصْل"

11- واو+ كسرة [wi] في "وِصَال" 12- واو + ضمة [wu] في "وُجُوه"

---

(1) سوسير 85: 100- ؛ السعران 62: 180 ؛ الأنطاكي 69: 242 ؛ أ.م عمر 76: 118 ؛ Gleason: Ibid ؛ Fleish 61: 67

(2) وفي النطق المعاصر لبعض الكلمات الإنكليزية يظهر بوضوح ما يسميه گليزون بالجزء الثاني من النواة المقطعية في مثل beat و boot اللتين تنطقان bijt و buwt . ينظر 27: Gleason 69 ؛ پاي 83: 81 الهامش (1) ؛ بروكلمان 77: 67

(3) الهامش السابق

(4) لا يعتبر مالمبرگ هذه الفئة صوائت مزدوجة، لأنها في نظره صوامت تليها حركات (Malmberg 79: 44)

ونظرا لتعدد الفتحات والكسرات والضمات، وقبولها للتطويل، فإن عدد صور الازدواج الصائتي قابل للزيادة نظريا، ولكن المستعمل منها يختلف بين لغة وأخرى، ففي العربية مثلا لا تنطق الصور 3 و4 و5 و6، بينما تنطق كل الصور الأخرى مع قبول الحركات في أغلبها للتطويل المميز.

2.3- يتفق جميع الباحثين العرب والمستعربين المعاصرين على أن العربية الفصحى لم تستعمل في نظامها الفونولوجي من أشباه الصوائت إلا اثنين هما "الواو" و"الياء" اللذان تناولهما أغلبهم ضمن النظام الصامتي للعربية تحت عنوان فرعي استدراكي هو "أشباه الصوائت" أو ما في معناه، أو "الواو والياء" مباشرة، أما قدماء اللغويين العرب فيمكن أن نجد لدى بعضهم إحساسا بوجود نوعين من "الياء" ونوعين من "الواو". وسنحاول هنا استخلاص أفكار المحدثين أولا ثم القدماء ثانيا حول طبيعة الواو والياء شبهي الصائتين.

1.2.3- يعد "برگشتراسر" من أوائل الذين عبروا عن رأي جديد حول الواو والياء العربيين، فقد صرح بمخالفته للقدماء في نظرتهم إلى هذين الحرفين، وذلك بأن عدهما «بين الحركات أو الحروف الصائتة»، غير أنه أثبت فرقا بينهما وبين الضمة والكسرة « من جهة بنية مقطع الكلمة»، وسمى الواو ضمة والياء

كسرة إذا كانتا مركزا للمقطع، وسمى الضمة واوا والكسرة ياء إذا كانتا طرفا للمقطع، وقد سمى الواو والياء"شبهي الحركات" وقرر أنهما حرفا العلة في حالتهما الأخيرة (طرف المقطع)، وفي كل ذلك يعتبر أن الواو تطابق الضمة والياء تطابق الكسرة من حيث النطق والمخرج(1).

---

(1) برگشتراسر 81: 29.

ومنذ وقت مبكر من هذا القرن كذلك تناول إبراهيم أنيس الواو والياء تحت عنوان " أشباه أصوات اللين"، فذكر أنهما صوتان «يستحقان أن يعالجا علاجا خاصا، لأن موضع اللسان معهما قريب الشبه بموضعه مع أصوات اللين (يقصد الصوائت)؛ ومع هذا فقد دلت التجارب الدقيقة على أننا نسمع لهما نوعا ضعيفا من الحفيف»، ثم قارن بينهما وبين الضمة والكسرة من حيث موضع النطق ونوعه، فذكر أن موضع نطق الواو والياء هو موضع نطق الضمة والكسرة تقريبا، «غير أن الفراغ بين اللسان ووسط الحنك الأعلى حين النطق بالياء يكون أضيق منه في حالة النطق بصوت اللين (i)...وكذلك الواو لا فرق بينها وبين الضمة (u) إلا في أن الفراغ بين أقصى اللسان وأقصى الحنك في حالة النطق بالواو أضيق منه في حالة النطق بالضمة»، ثم يستخلص أن كلا من الواو والياء صوت انتقالي لأنهما تتكونان من موضعي الضمة والكسرة ثم تنتقلان إلى مواضع صوائت أخرى، ولهذا ولقصرهما وقلة وضوحهما السمعي قياسا على الصوائت «أمكن أن يعدا من الأصوات الساكنة (يقصد الصوامت)(1)، ثم بين وجوه النقص في وصف القدماء لهذين الصوتين.
وفي نفس الفترة تناول "كانتينو" هذين الصوتين في مقال له صدر قبل كتابه حول علم أصوات العربية، فرأى أن الصائتين [i] و[u] معرضان لتحققات خاصة " î "و"û " في بعض المواضع، وهذه التحققات تقوم صرفيا بوظيفة الصوامت، وذكر أنه لا داعي لاعتبار شبهي الصائتين[j] و[w] فونيمين متميزين عن الصائتين[i]و[u]، وعرض أمثلة متنوعة تبين مختلف صور ورود الياء والواو في صيغ العربية ثم استنتج من ذلك أنه «في الواقع لاوجود لصوائت مزدوجة أحادية الفونيم في العربية »(2).

---

(1) أنيس 79: 42 ؛ ونفس الوصف لـ [j] و[w] نجده عند 97: Robins73 ؛ وبدقة أكثر عند Gleason 69: 35
(2) Cantineau 46: 126 ويقارن بـ "كانتينو" 66: 137.

ولم يضف اللسانيون العرب المعاصرون على العموم شيئا جديدا إلى وصف إبراهيم أنيس و"ج.كانتينو" للياء والواو(1) ، فهذا تمام حسان مثلا يتناولهما ضمن الصنف الرابع من الصوامت وهو "الأصوات المتوسطة"، ويصف كلا منهما على حدة من الناحية النطقية، ويقارن بينهما وبين الكسرة والضمة، إلا أنه أضاف أن التفريق بين "نصفي العلة" وبين الكسرة والضمة يأتي عن طريق التشكيل والتطريز اللغوي «حيث تأتي الواو والياء بعد صائت وقبله، ولا تأتي الضمة والكسرة كذلك...»(2)، وهذا سعد مصلوح يتناول الصوتين نفس التناول ولكن بدقة أكثر، وكذلك فعل من قبله سلمان العاني معتمدا على التجربة والمختبر، فجاء وصفه في معظمه جديدا، إذ كان فيزيائيا (أكوستيا) أكثر منه نطقيا(3).

2.2.3- أما في التراث اللغوي العربي فإن وصف الياء والواو شبهي الصائتين أقل وضوحا من وصف المعاصرين، لأن القدماء لم يميزوا غالبا في وصفهم النطقي لـ"الياء" و"الواو" بين حالتيهما الصائتية وشبه الصائتية، كما لم تميز الكتابة العربية أيضا بين هاتين الحالتين ، ولكننا مع ذلك نجد عندهم، حين يتحدثون عن بعض الظواهر الصوتية/الصرفية، إحساسا بتميز الياء والواو «الحيتين القويتين عن الياء والواو الميتتين الضعيفتين»، وإن كان شرحهم لمظاهر هذا التميز غير تام؛ فأول من نجد عنده هذا الإحساس هو الخليل وتلميذه سيبويه ومن رددوا أقوالهما كالعادة. وعند بعض المتأخرين من علماء التجويد خاصة وصف لهذا التميز أكثر وضوحا كما يستخلص من مجموعة نصوص اطلعنا عليها ولا يتسع المجال هنا لسردها والتعليق عليها(4).

4- من وظائف الواو والياء في العربية :

---

(1) ينظر : السعران 62: 180 ؛ بشر 75: 133 ؛ أ.م.عمر 76: 283 ؛ الضعيف 79: 169- ؛ ع.ص.شاهين 80 ب : 170.

(2) حسان 74: 107

(3) مصلوح 80: 211 ؛ العاني 83: 59 ؛ ويقارن بـ: عنبر 80: 228 ؛ القضماني 84: 13-14 ، 23

(4) سبق إيراد بعض تلك النصوص في الفقرة (6.1-) من البحث.

1.4– يفهم من الفقرات السابقة أن التحقيق النطقي للياء والواو الصامتتين ما هو إلا عملية انتقالية من صائت إلى شبه صائت أو العكس ، وفي جرد الصور الممكنة لهذا الانتقال، في نطاق النظام الفونولوجي للعربية، نلاحظ أن جميع الصور التي يقتضيها التوزيع التأليفي للياء والواو غير المدّيتين مع الصوائت القصيرة والطويلة – جميع هذه الصور قد وردت لها أمثلة من الألفاظ العربية، باستثناء صورة واحدة لم نجد لها مثالا مستعملا ، وهي الصورة**[j: i]** ، ومن الصور ما هو قليل التنوع في الأمثلة، ومنها ما هو نادر... كما نلاحظ أيضا أن كلا من الواو والياء (غير المديتين) تقع هامشا للمقطع إما قبل قمته وإما بعد هذه القمة، وهذا ما يؤكد صامتيَّتَها وعدم كونهما جزءا غير منفصل مما يسمى في لغات أخرى بـ" الصوائت المزدوجة"، بدليل إمكان استبدال غيرهما من الصوامت بهما، في جل مواقعهما، مع بقاء الصوائت المحيطة بهما، ويكفي لتأكيد هذا مقارنة كل مثال بميزانه الصرفي. ومعنى هذا أن العربية ليس فيها "صوائت مزدوجة" على المستوى الفونولوجي (خلافا لعبد الصبور شاهين الذي له رأي آخر)، وإن كانت بعض التأليفات الصوتية التي تتجاور فيها الصوائت مع الياء والواو الصامتتين تبدو على المستوى الصوتياتي كأنها صوائت مزدوجة ؛ ولا ينبغي أن ننخدع ببعض المقارنات التي قد توحي بتقابل فونولوجي بين "الصائت المزدوج" من جهة وبين الصائت المفرد من جهة أخرى، كما في "عَيْلَم" و"عَلَم" اللذين مثل بهما "أ.رومان"(**1**)؛ فلم لا نقول هنا إن "عَلَم" تتقابل مع "عَيْلَم" كما تتقابل ألفاظ أخرى هكذا(**2**):

دَرْبَلَ ص ح ص ص ح ص ح

دَبَلَ ص ح ? ص ح ص ح

عَبْهَل ص ح ص ص ح ص ح (ن)

عَيْهَل ص ح ى ص ح ص ح (ن)

دَوْرَق ص ح و ص ح ص ح (ن)

(**1**) **Roman 75** :**341**

(**2**) ص: صامتا ؛ ح = صائتا قصيرا : **?** = صفر فونيم ؛ (ن) = تنوينا ؛ و = شبه صائت خلفي ؛ ى = شبه صائت أمامي ؛ ~ = يقابل ؛

م = صائتا مدّيا .

دَرَق ص ح ? ص ح ص ح (ن)

عَيْلَم ص ح ى ص ح ص ح (ن)

عَلَم ص ح ? ص ح ص ح (ن)

عَالَم ص ح ح ص ح ص ح (ن)

صَانِعاً ص م ص ح ص ح (ن) ...

صَانِعَ حِبَال ص م ص ح ص ح ? ص ح ...

صَانِعَيْ حِبَال ص م ص ح ص ح ى ص ح ...

أي أن الياء في"عَيْلَم" يقابلها فراغ مكانها في عَلَم، كما يقابلها "فتحة" أخرى مكانها في "عَالَم"، أو بعبارة القدماء : الياء زائدة في "عَيْلَم" والألف زائدة في "عَالَم" ، أما الفتحة التي بعد العين في الألفاظ الثلاثة فهي باقية في "عَلَم" وفي "عَيْلَم" ومطوَّلة "في "عَالَم" بـ "إضافة" فتحة أخرى إليها(1). وهكذا تتقابل الألفاظ الثلاثة بالفونيمات / j/ و /?/ و / a/(2).

2.4– وفي كل الأحوال تبقى الياء والواو غير المدّيتين متميزتين عن باقي صوامت العربية صوتياتيا وفونولوجيا؛ أما تميزهما الصوتياتي فهو أصل تسميتهما بـ "شبهي الصائتين"، وأما تميزهما الفونولوجي فيتجلى في كونهما "ليّنتين" إلى درجة إمكان ورودهما مع صامتين آخرين في بعض صيغ العربية، بشروط خاصة ليس هذا محل شرحها، مثل "دُوَيْبَّة" التي يمكن تمثيلها هكذا:

د ُ و َ ى ب ب َ ت ُ(ن) = ص ح: ص ح ى ص: ص ح : ص ح (ن)

ومعلوم أن النظام المقطعي للعربية لا يقبل تجاور أكثر من صامتين. ومن نتائج هذا اللين في الياء والواو أن تجاورهما مع الصوائت أو فيما بينهما ليس حرا، بل هو خاضع لعدد من القيود؛ إذ قد تقع إحداهما في بعض الصيغ القياسية مواقع "ضعف" تعرضها لـ "التعديل" أو "الحذف".

---

(1) حول كون الألف تساوي فتحتين ينظر:عبده 79: 33–؛ وإن كان استشهاده بنص لابن جني في غير محله، لأن ابن جني لا يقصد ما فهمه منه الباحث

(2) كما تتقابل وظائف الفونيمات /(ن)/ و/ ?/ و/ j / في آخر لفظ "صَانِع" في الأمثلة الثلاثة الأخيرة.

3.4- ولعل هذا اللين الذي يميز الياء والواو عن غيرهما من صوامت العربية هو الذي خول لهما القيام بوظائف لغوية متنوعة، فهما تؤديان من جهة وظائف لا تؤديها إلا الصوامت، كتكوين جذور الاشتقاق في معجم هذه اللغة، وتشاركان من جهة أخرى الصوائت في أداء وظيفة الزوائد في الصيغ القياسية لاشتقاق الألفاظ من الجذور المعجمية، وتقومان بوظائف صوتية وتركيبية أخرى سنذكر بعضها بعد قليل. وقد كان اللغويون القدماء يشيرون إلى بعض هذه الوظائف وإلى درجة تردد الواو والياء في الخطاب العربي، ولكنها كانت إشارات لا يعززها الإحصاء الدقيق، ولا يفصل فيها غالبا بين حالتيهما الصائتية والصامتية. فهذا ابن دريد في مقدمة جمهرة اللغة يقول: «واعلم أن الألف والياء والواو أمهات الزوائد، لأنهن حروف المد واللين...»، ثم يذكر أن «أكثر الحروف استعمالا عند العرب الواو والياء والهمزة...»(1) ، ويذكر ابن جني أن كلا من الواو والياء «يكون في الكلام على ثلاثة أضرب: أصلا وبدلا وزائدا»(2). واهتموا بالأفعال التي جاءت لاماتها بالواو والياء، فجمعها ابن مالك

(-672هـ) في منظومة أوردها السيوطي في المزهر

(3). وسنحاول فيما يلي التركيز على أهم الوظائف اللغوية للياء والواو في العربية معتمدين على الإحصاءات التي عرضنا خلاصات لبعضها في جداول شاملة لا يتسع المجال هنا لعرضها:

---

(1) ابن دريد 87 ، 1: 48 ، 50 ؛ وينظر أيضا: ابن يعيش ،ش.المفصل،9: 141-

(2) ابن جني 85 ، 2: 573، 729-.

(3) السيوطي [45]،2: 279-

1.3.4- فمن أهم وظائفهما أنهما تشاركان بنصيبهما في تكوين جذور الاشتقاق ضمن معجم اللغة العربية، وهذا ما يقصده اللغويون عادة حين ينسبون إليها وظيفة الصوامت(1). ويمكن أن نلاحظ مقدار إسهام كل من الواو والياء في تكوين جذور أكبر معجم للغة العربية، وهو تاج العروس، وذلك إذا انطلقنا من أن نسبة التردد الوسطي لكل فونيم صامتي من فونيمات العربية هو 28/1(= 3,57%)، فندرك أن الواو تحتل رتبة متوسطة (هي الثانية عشرة بنسبة 3,51%) في ترددها العام خلال مجموع جذور تاج العروس ثلاثية ورباعية وخماسية، أما الياء فتأتي في رتبة متأخرة نوعا ما (21، بنسبة 2,38%). وإذا اقتصرنا على الجذور الثلاثية وجدنا أن نسبة تردد كل من الواو والياء ترتفع لتحتل الواو الرتبة الثانية (بنسبة 5,89%)، والياء

الرتبة العاشرة (بنسبة 4,01%). ومعنى هذا أنه لا ينافس الواو الصامتة في قوة ترددها خلال الجذور الثلاثية إلا الراء (ونسبة ترددها 5,90%)، وأن الياء أكثر ترددا في هذه الجذور من ثمانية عشر فونيما تأتي دونها في الترتيب.

2.3.4–وللواو والياء وظيفة ثانية متميزة هي مشاركتهما بنصيبهما في تنويع صيغ الاشتقاق من الجذور المعجمية، عن طريق "زيادتهما"، وفق نظام توزيعي مطرد غالبا، ضمن أصول هذه الجذور و زوائدها الأخرى. ويقوم بهذه الوظيفة في العربية الصوائت بالدرجة الأولى وفئة قليلة من الصوامت(2)، كما هو واضح في الجدول رقم (4) الذي هو مختزل من جدول أعم يشمل الصوائت أيضا ؛ فنظام الاشتقاق القياسي في اللغة العربية يستعمل 288 وزنا تعتمد على المكونات الآتية:

---

(1) ينظر : البكوش 87: 53 ؛ أ.م.عمر 76: 283 ؛ حسنين 81: 17 ؛ المطلبي 84: 42 ؛ Cantineau 46: 126, Fleisch 61-66

(2) حول تفسير القدماء لاختيار العرب هذه الحروف بعينها لهذه الوظيفة ينظر: ابن يعيش، ش.المفصل،9 : 141–

أ– الأصول: وهي دائما صوامت يرمز لها في الأوزان بالحروف ف.ع.ل. كما هو معروف، وتقوم بهذه الوظيفة كل صوامت العربية الثمانية والعشرين.

ب– الزوائد، وهي:

ب.1– إما صوائت قصيرة أو طويلة ترد في الميزان الصرفي كما ترد في الألفاظ الموزونة، ويقوم هذه الوظيفة كل صوائت العربية.

ب.2– وإما صوائت معينة اختارتها العربية من بين صوامتها الثمانية والعشرين لتسند إليها هذه الوظيفة الإضافية، وعددها سبعة رتبناها في الجدول رقم (4) ترتيبا تنازليا حسب نسب ترددها ضمن الأوزان الـ 288 ومن بينها الياء والواو:

الجدول رقم (4)

يبين تردد أشباه الصوائت الزائدة في 288 وزنا قياسيا للصيغ الصرفي

النسبة المئوية

داخل الصنف (2)

التردد الفعلي

التردد الوسطي(1)

العدد القاعدي

المعطيات الإحصائية

الأصوات

الفعلية

الوسطية

% (3)

العدد

%

العدد

100
100
100
2564
100
2564
34

الفونيمات

100
100
58,62
1503
82,35
2111
28

الصوامت وأشباهها

100
100
41,38
1061
17,63
452

6

الصوائت

100

100

100

2564

100

2564

34 (4)

الأصول والزوائد

71,86

80

42,12

1080

35,96

922 (5)

28

الأصول

–

–

57,88

1484

38,23

980

13 (6)

الزوائد

28,14

20

16,50

423

20,59

528

7

الصوامت الزائدة

4,06
7,14
4,06
61
5,88
151
2
أشباه الصوامت منها
9,51
3,57
5,58
143
2,94
75,41
1
3. التاء الزائدة (7)
5,39
3,57
3,16
81
2,94
75,41
1
7. النون الزائدة
5,25
3,57
3,08
79
2,94
75,41
1
8. الهمزة الزائدة
2,59
3,57
1,52
39

2,94
75,41
1
9. الياء الصامتة الزائدة
2,46
3,57
1,44
37
2,94
75,41
1
10. الميم الزائدة
1.46
3,57
0,86
22
2,94
75,41
1
11. السين الزائدة
1.46
3,57
0,86
22
2,94
75,41
1
11. الواو الصامتة الزائدة

(1) يستخرج بضرب العدد القاعدي الأدنى في 2564 باستثناء ما ورد في التوضيح (6) الآتي

العدد القاعدي الأعلى

(2) أي داخل المجموعة الخاصة : الصوامت وأشباهها أو الصوائت أو غير ذلك.

(3) أي نسبة العدد الترددي الفعلي إلى العدد العام للفونيمات.

(4) هذا العدد هو مجموع الصوامت والصوائت عامة ؛ وإذا اعتبرنا أن سبعة من الصوامت تكون أصلية وزائدة فإن العدد القاعدي سيصبح

هو:28+7+6 =41. وبذلك ستتغير كل المعطيات الأخرى.

(5) هو مجموع الفونيمات التي تكون زائدة : 7 صوامت + 6 صوائت ، وبهذا تلعب سبعة من الصوامت دورين فتدمج في خانتين.

(6) هو نتيجة ضرب عدد الصيغ ذات الأصول الثلاثية في 3 و ذات الأصول الرباعية في 4، ثم الجمع بينهما: x3+58x4 =922230.

(7) الرتب الفارغة هنا تحتلها الصوائت في الجدول العام.

ففي هذا الجدول نلاحظ أن نسبة تردد الواو الصامتة الزائدة ضئيلة جدا، حيث لم ترد إلا 423/22 مرة لمجموع الصوامت السبعة الزائدة (أي بنسبة 5,20%، مع العلم أن نسبة التردد الوسطي هي 7/1 أي 14,28%)، أما الياء الزائدة فهي أكثر ترددا من الواو، دون أن تصل إلى التردد الوسطي (حيث وردت 423/39 مرة، أي بنسبة 9,22%). والسبب الأساسي في تردد الياء أكثر من الواو في صيغ العربية هو أن الياء من حروف المضارعة وأنها حرف التصغير الوحيد، بينما لا نجد الواو إلا في صيغ قليلة بعضها نادر الاستعمال (مثل اِفْعَوْعَلَ ومشتقاتها).

3.3.4- وتقوم الياء والواو الصامتتان بأداء وظيفة لغوية ثالثة هي المشاركة في تكوين بعض الوحدات اللغوية "المبنية" الكثيرة الشيوع في الخطاب العربي(حروف المعاني والأسماء الموصولة والضمائر وأسماء الإشارة وبعض الظروف)؛ فمن إحصاء أجريناه حول 149 من هذه الوحدات ولخصنا نتائجه في جدول آخر غير هذا توصلنا إلى أن الياء والواو الصامتتين تحتلان الرتبتين التاسعة والخامسة عشرة، على التوالي، بين الفونيمات التسعة والعشرين المشاركة في تكوين هذه الوحدات (بنسبة 4,51% و1,67% على التوالي، والنسبة الوسطية هي 3,45%). وإذا اعتبرنا نسبة ترددهما بين الصوامت خاصة وجدنا أنهما تحتلان الرتبتين الخامسة للياء والعاشرة للواو(بنسبة 7,83% و2,90% على التوالي، والنسبة الوسطية هي 4,35%). ويلاحظ هنا أيضا أن الياء أكثر ترددا من الواو ، وستزداد نسبة تردد الياء إذا اعتبرنا المواقع السياقية التي تطرأ فيها الياء الصامتة على بعض الوحدات المؤسس عليها الإحصاء (إِلَيْك، عَلَيْهم،

اللذَيْن، لدَيْه، ترضَيْنَ، المصطفَيْنَ...)(1).

4.3.4– وللياء الصامتة وظيفة رابعة لا تشاركها فيها الواو الصامتة وهي كونها علامة تثنية وإعراب في المثنى المنصوب والمجرور(2)47).

---

(1) وللواو أيضا حالات مثل هذه ولكنها أقل بكثير من حالات الياء، إذ تقتصر على تحول الواو الصائتة، ضميرا أو علامة جمع، إلى واو صامتة في سياقات صرفية/صوتية خاصة (تَسْعَوْنَ، الأَعْلَوْنَ).

(2) 47) قد يحتاج اعتبار الياء وحدها علامة إعرابية إلى نقاش من الوجهة الصوتية، لأن الفتحة التي تسبقها وتلازمها تغري باعتبار العلامة في الواقع صائتا مزدوجا (أو انزلاقيا [aj]) ، وفي الفقرة (1.4–) أعلاه مناقشة مفصلة للمسألة.

5.3.4– أما كون الياء والواو من "حروف الإبدال" في العربية فلا نعدّ ذلك وظيفة لغوية لهما، لأن إبدالهما من غيرهما من الحروف إما أن يكون ظاهرة لهجية، وهو الغالب، وإما أن يكون ظاهرة صرفية/صوتية ليس هذا موضع الحديث عنها.

4.4– وختاما لهذا البحث نقف وقفة قصيرة على نسبة تردد الواو والياء في النص القرآني الكريم، لنقارن بين معطيات إحصاءات جمعناها في جداول من بينها الجدول رقم (4) السابق والجدول رقم (5) الآتي:

1.4.4– فمن المفترض في النص القرآني أن يجمع كل معطيات الجداول الثلاثة (الجذور، الأوزان، الوحدات الشائعة)، ولذلك كان من المنتظر ألا تتفق نتائج الإحصاء في القرآن الكريم مع نتائج أي من الإحصاءات الثلاثة بمفرده، لأن كلا من الجذور والوحدات الشائعة تتعرض في النص القرآني لتحولات صوتية يحتمها السياق التأليفي لأصوات الألفاظ، أي أن إحصاء ألفاظ القرآن الكريم ينطلق من "أصوات الكلام" بينما ينطلق إحصاء ألفاظ التاج والأوزان والوحدات الشائعة من "أصوات اللغة" ؛ والفرق بين أصوات اللغة وأصوات الكلام معروف. وكان من نتائج هذا:

الجدول رقم (5)

يبين درجة تردد الصوائت وبعض الصوامت في القرآن الكريم(1)

---

(1) يقارن بما في (أنيس 79: 238–) ؛ و أ.م.عمر 76: 339–&%

النسبة المئوية

داخل الصنف (2)

التردد الفعلي

التردد الوسطي

العدد(1) الترددي

العدد القاعدي

المعطيات

الإحصائية

الأصوات

الفعلية

الوسطية

% (3)

العدد

%

العدد

100
100
100
x180934
100
x180934
61510
34

الفونيمات

100
100
58,62
x126328
82,35
x180928
35381
28

الصوامت وأشباهها

100
100
41,38
x43556
17,63
x18096
26129
6

الصوائت

75,61
100
32,12
x65853
8,82
x18093
19757

الحركات

24,39
100
10,36
x21243
8,82
x18093
6372

حروف المد

9,52
50
5,47
x16842
5,88
x18092
3368

أشباه الصوائت

43,92

50
18,65
11475
2,94
1809
11475
1
1. الفتحة (3)
14,10
7,14
8,11
4989
"
"
4989
1
2. اللام
17,79
16,67
7,56
4649
"
"
4649
1
3. الكسرة
12,10
3,57
6,96
4282
"
"
4282
1

4. النون

14,76
16,67
6,27
3857
"
"
3857
1

5. الألف

10,66
3,57
6,13
3772
"
"
3772
1

6. الميم

13,90
16,67
5,91
3633
"
"
3633
1

7. الضمة

5,17
3,57
2,97
1830
"

"

1830

1

11. الواو الصامتة

4,35

3,57

2,50

1538

"

"

1538

1

14. الياء الصامتة

5,39

16,67

2,30

1408

"

"

1408

1

15. الواو المدّية

4,24

16,67

1,80

1107

"

"

1107

1

19. الياء المدّية

جميع أعداد هذا العمود مستخرجة من إحصاء الدكتور علي حلمي موسى

تستخرج بنسبة العدد القاعدي (أو الترددي) الجزئي إلى العدد القاعدي (أو الترددي) الكلي للصنف

الترتيب التنازلي هنا مبني على نسبة التردد الفعلي لكل فونيم إلى العدد الترددي العام (61510) ، والرتب المحذوفة تحتلها بعض الصوامت الأخرى.

2.4.4–أن تردد كل من الواو والياء الصامتين في القرآن الكريم تجاوز المعدل الوسطي بين الصوامت العربية الثمانية والعشرين (بنسبة 5,17% للواو و4,35% للياء. ولكن نسبة ترددهما العام بين الفونيمات الأربعة والثلاثين بقيت قريبة من المعدل الوسطي (بنسبة 2,97% للواو و2,50% للياء). وهذه النسب تختلف عن النسب الواردة في الإحصاءات الأخرى.

3.4.4– أن الترتيب التنازلي العام لكل من الواو والياء الصامتين قد باعد بينهما في جذور التاج، إذ احتلت الواو الرتبة 12 والياء الرتبة 21 في مجموع الجذور (والرتبتين الثانية للواو، والعاشرة للياء في الجذور الثلاثية خاصة) ، وفي النص القرآني تقارب الترتيب التنازلي العام للفونيمين، فاحتلا الرتبتين 11 للواو و14 للياء، وهذا ناتج عن تداخل معطيات الجداول الأخرى في النص القرآني (الجدول رقم 5).

4.4.4– وأخيرا نلاحظ أن تردد الواو الصامتة في كل من جذور التاج وألفاظ القرآن الكريم يبدو متناقضا مع ما يردده القدماء من أن الياء أخف عليهم من الواو$%&سيبويه 75، 4: 37 ، 338–349

، حتى لو أخذنا بما نقله السيوطي من أن «المراد بالثقل في حروف العلة الضعف، لا ضد الخفة...»(1)، لأن الحرف الأضعف (وهو الواو هنا) معرض للتحولات أكثر من الحرف الأقوى (وهو الياء)، فكان من المتوقع أن يقل الأول (الأضعف) بين أصوات الكلام (النص القرآني)، وأن يتردد الثاني (الأقوى) أكثر منه، غير أن الذي أسفر عنه الإحصاء هو العكس كما هو واضح من الجدول رقم (5). ولعل السبب في غلبة الواو (الضعيفة) للياء (القوية) هنا أن كثرة الياء في الأوزان والوحدات الشائعة لم تصل إلى تدارك كثرة الواو في جذور المعجم العربي رغم تعرض الواو للتحول الصوتي أكثر من الياء(2).

هوامش البحث

---

(1) السيوطي 84، 2: 38.

(2) ينظر في (موسى/شاهين 73: 40) تفسير آخر نطقي لتردد الواو أكثر من الياء في جذور التاج

الإشكال في اعتبار الرفع علم الفاعلية

والنصب علم المفعولية

الدكتور/ علي محمد المدني (1)

تمر اللغة المنطوقة بسلسلة من العمليات المعقدة القائمة على خلفيات كثيرة ظاهرة وخفية، ومرتبطة بعوامل ثقافية واجتماعية ونفسية، ومقيدة بقدرات خاصة في مستوى الأداء الصوتي، ومستوى القواعد النحوية والصرفية والمستوى الدلالي– ولا سيما حصيلة المتكلم المعجمية– والمستوى البلاغي، وبخاصة المعاني الصريحة والمعاني المجازية، وغير ذلك من المؤثرات والقدرات الكثيرة التي قد يؤدي الخلل أو النقص في شيء منها إلى الغموض في التركيب الذي ينتهي إلى الإشكال في فهم المعنى. وما الكلام الذي نسمعه أو نقرؤه إلا خلاصة لهذه السلسلة من العمليات المعقدة.

وقد جاءت القواعد النحوية لتحقيق عدة أهداف، منها هدفان مهمان:

أولهما: رفع العجمة عن الألسن بالإعراب. وثانيهما: رفع الغموض عن التراكيب بإبانة مواضع اللبس شكلا ومضمونا.

وبالرغم من الجهود العظيمة التي بذلها النحاة في خدمة هذين الهدفين، فالتركيب في الجملة العربية لم يسلم من بعض الغموض في مواضع محددة نص عليها النحاة في كتبهم (1) محددين ضوابط عرف بعضها بـ (نحو الخروج عن النحو"، وكانوا يبتغون من وراء ذلك رفع اللبس عن ذهن المتلقي، ومن هذه الضوابط:

1– رفع اللبس بالإفادة من الحرف زيادة أو حذفا من غير تعويض أو بتعويض:

فمن الزيادة ما جاء في باب التمييز حيث زيدت (من) للتفريق بين التمييز والحال، في نحو قولهم: (الله دره من فارس). قال ابن يعيش:

" هذا الموضع ربما التبس فيه التمييز بالحال، فأتوا ـ (مِن) لتخلصه للتمييز" (2)؛ " لأنك لو قلت: الله دره فارسا) صح أن تعنى في هذه الحال، " فلما كان قد يقع فيه ليس مشتبهين فصل بينهما بدخول (من)" (3).

---

(1) جامعة البحرين – كلية الآداب

ومن الحذف– بدون تعويض– جواز حذف (لا) النافية قبل مضارع غير مؤكد، بالنون، كما في قوله تعالى: { قالوا: تالله تفتؤ ذكر يوسف }، (4)) أي لا تفتأ. وقد ساغ هذا الحذف "للعلم بأن الإثبات غير مراد، لأنه لو كان مرادا لجيء باللام والنون، بخلاف المؤكد بها، لأنه يلتبس حينئذ بالمثبت" (5)

ومما جاء في منع اللبس عن طريق حذف حرف مع التعويض جواز حذف ياء المتكلم وتعويض التاء منها في نحو(يا أبتِ)و(يا أُمَّت،)،أي(يا أبي)و (يا أمي).

قال ابن يعيش: "ولا تدخل هذه التاء عوضا فيما

له مؤنث من لفظه، ولو قلت في يا خالي ويا عمي: (يا خالت) و (يا عمت) لم يجز، لأنه كان يلتبس بالمؤنث، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال فيه لأنها مؤنثة، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة من نحو راوية وعلامة ". (6)

وتعليل ابن يعيش لدخول التاء على (يا أبي) بأنه للمبالغة،تعليل عجيب،فأين المبالغة في(يا أبت)؟ !

2– رفع اللبس بالاعتماد على الرتبة، ومنه وجوب تقديم الفاعل على المفعول إن خيف اللبس، بسبب خفاء الإعراب وعدم وجود القرينة التي تميز الفاعل من المفعول في نحو ضرب موسى عيسى. (7)

3– رفع اللبس عن طريق الصياغة، ومنه الإتيان بنون الوقاية لتقي من التباس أمر المذكر بأمر المؤنث في نحو (أكرمني)، ومن التباس ياء المتكلم بياء الخطاب فيه، ومن التباس الفعل بالإسم. (8)

4– رفع اللبس بالإعراب وهو من أهم الضوابط

السابقة، وسنقف عليه وقفة متأنية لنتبين حقيقته بين مجرد كونه علامة المواقع الإعرابية المختلفة، وبين وظيفته في الدلالة على المعاني. ويجب التنبه هنا إلى أن الإعراب يشكل عاملا واحدا من عوامل كثيرة – في العربية– لإفراز الدلالة وتوليدها، فهو ليس العامل الوحيد، ولكنه من أهم العوامل. وتظهر هذه الأهمية جلية في نحو (ما أ حسن زيد) برفع (زيد) في النفي، وبنصبه في التعجب، وبجره في الاستفهام، فلولا الإعراب لا لتبست هذه المعاني. (9)

ولا ريب أن العلامة الإعرابية رمز يدل على الوظيفة الدلالية للكلمة، وهذا يعني أن الإعراب ليس مجرد صناعة نحوية فحسب، وإنما هو وسيلة لبيان المعاني. فهذا السيوطي ينص على أن القصد من الإعراب هو الإبانة عن المعاني المختلفة (10)، وأن الأصل فيه أن يكون للفرق بين هذه المعاني. (11). ويقول الجامي:(... فإذا تداولت المعاني المختلقة المتقضية للإعراب على المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة

لتضادها، ينبغي أن تكون علاماتها أيضا كذلك، فوقع بسببها اختلاف في آخر المعرب. فوضع أصل الإعراب للدلالة على تلك المعاني، ووضع بحيث يختلف به آخر المعرب لاختلاف تلك المعاني. وإنما جعل الإعراب في آخر الاسم المعرب، لأن نفس الاسم يدل على المسمى، والإعراب يدل على صفته. ولاشك أن الصفة متأخرة عن الموصوف، فالأنسب أن يكون الدال عليها أيضا متأخرا عن الدال عليه. وهو مأخوذ من أعربه، إذا أوضحه. فإن الإعراب يوضح المعاني المقتضية ". (12)

فالجامي ينطلق من نظر واضح وتصور دقيق لوظيفة الإعراب الدلالية في خدمة المعاني.

وذكر أبو علي الشلوبين أن فائدة الإعراب– في الأصل–"الدلالة على المعنى الذي يحدث بالعامل". (13)

وبالرغم من كثرة هذه النصوص القاطعة في الوظيفة الدلالية للإعراب،، يميل كثير من النحاة ولاسيما القدماء إلى القول بالصناعة النحوية فحسب في تفسيرهم العلامة الإعرابية، فالرفع عندهم علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الإضافة. (14) وهذا مما جعل ابن هشام يأخذ على المعربين مراعاتهم ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وإغفالهم مراعاة المعنى، وذكر أنه كثيرا ما تزل الأقدام بسبب ذلك.ولذلك نص على أن " أول واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفردا أو مركبا". (15)

(3/3)

وإذا قصرنا الإعراب علما مجرد الصناعة النحوية على نحو ما ذهب إليه هؤلاء النحاة، فإننا نصطدم ببعض الأمور– في زعمهم أن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، وتظهر هذه الأمور جلية فيما يأتي:

1– الأفعال التي تدل على المشاركة في صيغة (تفاعَل) نحو تضارب وتقابل وتقاتل، وصيغة فاعَل نحو ضارب وقابل وقاتل وغيرها.

2– التنازع في نحو (ضربت وضربني زيد)

و (ضربني وضربت زيدا).

3– أفعال المطاوعة نحو انكسر وانغلق وانشق وتدحرج وتعلم وتشرد وغيرها.

أولا: تأتي الأفعال الدالة على المشاركة في صيغتي (تفاعَل و (فاعَل) كما في تضارب وضارب ونحوهما من مثل قولنا: (تضارب زيد وعمرو)، فجاء كل من (زيد) و (عمرو) مرفوعين على الفاعلية في البنية النحوية للجملة، مع أن المعنى يدل على أن كل واحد منهما ضاربٌ – أي فاعل قائم بالضرب– ومضروب أي مفعول يقع عليه الضرب. وإذا كان المعنى كذلك فلم اختص اللفظان بالرفع دون النصب؟ وتجيب الصناعة

النحوية عن هذا، بأن الأول (زيد) فاعل مرفوع والثاني (عمرو) معطوف عليه مرفوع مثله. ولكن هذا لا يرفع الإشكال في كون كل واحد منهما فاعلا ومفعولا به في آن واحد!

(4/3)

وتصبح المسألة تعقيدا في صيغة (فاعَل) إذ لا يلزم فيها حرف العطف على نحو قولنا: (ضارب زيد عمرا) حيث يرفع (زيد) على أنه فاعل، وينصب (عمرو) على أنه مفعول به. ولكن ألا يحتمل أن يكون (عمرو) فاعلا كذلك، بمعنى أنه إذا ضاربه زيد، ألا يرد عليه الضرب بالضرب، فإن لم يكن فاعلا بهذا المعنى، ألا يكون فاعلا بالمعنى السلبي؟ يعني بعدم الرد على الضرب بالضرب، ولكن بالدفاع عن نفسه بيديه، أو بأي وسيلة؟ فهو فاعل في كلا الحالين، لأنه يقوم بفعل معين، وكذلك الأمر في (زيد) إذ يحتمل أن يكون مفعولا به. والدليل على احتمال كون (عمرو) مشتركا مع (زيد) في الفاعليةَ ما نقله ابن هشام من تجويز بعض النحويين رفع نعت (عمرو) في نحو: (ضارب زيدٌ عمرا الجاهلُ) لأنه نعت المرفوع في المعنى، ولأن كليهما مشتركان في إيجاد الفعل، (16) فلولا تضمن (عمرو) معنى الفاعلية لما صح رفع نعته. هذا ويصح في (الجاهل) أن يكون نعتا مقطوعا إلى الرفع في ذم على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقديره (هو).

والمسوغ الذي اعتمده النحاة في تخصيص (زيد) بالفاعلية، مسوغ وضعي يعتمد على فكرة الإسناد الذي تواضعوا عليه في تعريفهم الفاعل بأنه الاسم المرفوع المسند إليه فعل على طريقة فعل أو شبهه. (17) أو بأنه ما أسند إليه عامل مفرغ على جهة وقوعه منه أو قيامه به. (18)

ويرى الرضي الأستراباذي أن صيغة (فاعل) تأتي لنسبة المشتق منه إلى أحد الشيئين، "وذلك أنك أسندت في (ضارب زيد عمرا) أصل ضارب– أي الضرب– إلى (زيد)، وهو أحد الأمرين، أعني زيدا وعمرا". (19) ومهما يكن من أمر فإن ص ذ ا المسوغ يصادم المعنى في صيغة (فاعل)– كما سلف– لأنه مسوغ قائم على الصناعة النحوية البحتة، من غير نظر دقيق إلى دلالة التركيب.

(5/3)

وقد يظهر لنا مسوغ آخر لتخصيص (زيد) بالفاعلية دون (عمرو)، ذلك هو دلالة السياق على مبادرة (زيد) بالفعل، خلافا لما ذهب إليه الرضي من إنكار هذا الاحتمال بقوله: " وليس كما يتوهم من أن المرفوع في باب (فاعَل) هو السابق بالشروع في أصل الفعل على المنصوب". (20)

وسواء اتفقنا مع الرضي في قضية المبادرة والشروع أم اختلفنا، فإن ذلك لا ينفي كون (عمرا) في الجملة السابقة فاعلا في المعنى على النحو الذي سلف بيانه.

وتبقى المشكلة قائمة، لها حل ظاهري قديم لا يتجاوز اللفظ، وذلك بالقول إن المرفوع فاعل والمنصوب مفعول به، أو القول بوجوب الترتيب الأصلي في الجملة الفعلية،بحيث يكون الأول فاعلا والثاني مفعولا به لأن التركيب فيه لبس.

وبهذا يكون المعنى على حاله من الاضطراب والتأرجح بين الفاعلية والمفعولية. وهذه حقيقة يجب التسليم بها، لأن طبيعة الأفعال التي تدل على المفاعلة فيها اشتراك في القيام بالفعل من قبل طرفين، وفيها اشتراك في وقوع الفعل على الطرفين كليهما.

والحقيقة أن هذه المسألة شغلت القائلين بأن الرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية، ولكنهم لم يتنازلوا عنها رغم ما اعترضهم من إشكالات في بعض النصوص، ومنها قول أوس بن حجر في وصف حمار وحشي يسوق أتانه:

تُواهِقُ رجلاها يداها ورأسُهُ

لها قَتَبٌ خَلْفَ الزَمِيلةِ وادِفُ

ومعنى البيت أن هذه الأتان تكاد رجلاها تسبق يديها لشدة سرعتها، ورأس الحمار أصبح كالقتب لها لملازمتها إياها.

(6/3)

وقوله: (تواهق رجلاها يداها) كقولك: (ضارب زيد عمرو) برفع الاسمين، وذلك مما يشكل. وليس أدل على وقوع الإشكال في هذا البيت أنه روى برفع (يداها) وبنصبه. قال تاج الدين الإسفراييني معللا وجه الرفع: " إن الفاعل لما لم يتميز من المفعول بالذات، بل بالوضع، لكون الفعل مما يستوي فيه الطرفان، بحيث ينعكس عكسا سواء– رفع الاسمين معا بعده على سبيل توهم الفاعلية فيهما معا، لما كانت تصح في كل واحد منهما على سبيل البدل، وللعدول به إلى غير ذلك ندحة للمساغ ". (21)

فالإسفراييني هنا يتعصب لتغليب الصناعة النحوية على الوظيفة الدلالية للفاعل في قوله " وللعدول به إلى غير ذلك ندحة للمساغ" حيث يميل إلى رفض رفع الاسمين كن معا، مع أنه يصرح بأن العامل– وهو الفعل هنا– مما يستوي فيه الطرفان.

وكذلك يظهر تعصب الإسفراييني للصناعة النحوية حينما يقرر أن الفاعل لا يتميز من المفعول

" بالذات" بل "بالوضع" أي بما تواضع عليه النحاة وقرروه من قواعد. والبيت من شواهد سيبويه،وقد رواه برفع(يداها) على إضمار فعل (22).

ورواه البغدادي:

تُواهِقُ رجلاها يديه ورأسُه "

له نَشَر فوق الحَقيبة رادِفُ

بنصب (يديه)، وبتذكير الضمير فيه ليعود على الحمار. وقال (معلقا على الرواية الرفع عند سيبويه " وأنشده "[يعني سيبويه–]: (تواهق رجلاها يداها) برفعهما، على أن اليدين مضافة إلى ضمير مؤنث، وهو ضمير الأتان.

والشاهد فيه رفع (يداها) بإضمار فعل، ولم يجعلهما مفعولين، فكأنه قال بعد قوله: (تواهق رجلاها): تواهقهما يداها، محمول على المعنى، لأنه إذا واهقت الرجلان اليدين، فقد واهقت اليدان الرجلين". (23)

(7/3)

ونقل البغدادي عن ابن خلف في شرحه شواهد سيبويه، وكأنه يتبنى تعلب لمه لوجه النصب قائلا: "اليدان منصوبة بتواهق. وإنشاده: (تواهق رجلاها يديه)، والمعنى يوجب أن تكون اليدان مضافة إلى ضمير مذكر، وهو ضمير الحمار، وذلك أن المواهقة هي المسايرة، وهي المواعدة، والحمار يقدم أتانه بين يديه، ثم يسير خلفها، يعني أن يديه تعملان كعمل رجلي الأتان، ورأسه فوق عجز الأتان كالقتب الذي يكون على ظهر البعير". (24)

وتفسير الضمير في هذا الوجه أقرب إلى المعنى

في تحقيق الصورة الشعرية التي يريدها الشاعر، ولكنه لا يرفع الإشكال والتداخل بين الفاعل والمفعول في (رجلاها) و (يديه).

وعقد المبرد في المقتضب بابا– بعنوان: " ما يحمل

على المعنى وحمله على اللفظ أجود" (25)– روى فيه الشاهد بنصب (يديه)، ثم قال: " فمن أنشده برفع (اليدين) فقد أخطأ، لأن الكلام لم يستغن، ولو جاز لجاز: (ضارب عبدُ الله زيد)، لأن من كل واحد منهما ضربا". (26)

وواضح أن المبرد هنا يعتمد على القياس في تصحيح الرواية عنده متعصبا لصناعته النحوية.

وخلاف هذا الذي ذهب إليه المبرد ما ذكره محمد بن جعفر التميمي من إباحته للشاعر " أن يستعمل معنى

في الإعراب، ولا يجوز مثله في الكلام، ولكن يجوز له هو أن يستعمله. وهو أن يقول: (قاتل زيد عمرو)،لأن كل واحد في المعنى فاعل بصاحبه". (27) ثم أورد الشاهد برواية الرفع معقبا عليه بقوله: "وقد زعم قوم أن هذا لا يجوز، وقالوا:هو فسماد الإعراب، وقلب ما عليه الأصول".(28)
فالتميمي يحمل وجه الرفع على الضرورة الشعرية، لكي لا يفسد الصناعة النحوية.

(8/3)

ويتبين من هذا كله أن سبب الإشكال في البيت هو الغموض الذي اعترى المعنى من فعل (المواهقة)، لأنه (مفاعلة) تقتضي مشاركة الفاعل والمفعول في القيام بالفعل، وذلك مما أوقع النحاة في اختلاف إعراب (اليدين)، أهو فاعل مرفوع؟ أم أنه مفعول به منصوب؟ وقاد هذا الخلاف بينهم إلى خلاف آخر في الضمير المتصل باليدين، أهو مؤنث يعود على الأتان؟ أم أنه مذكر يعود على الحمار؟
ومثل هذا الشاهد قول الشاعر: (29)
قَدْ سالَمَ الحَيّاتُ منه القَدَما
الأفْعُوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما
يصف راعيا بخشونة قدميه وغلظ جلدهما، فالحيات لا تؤثر فيهما. والبيت من شواهد سيبويه، استشهد به على إضمار فعل الناصب للأفعوان معللا ذلك بقوله: " لأنه قد علم أن القدم ها هنا مسالِمة، كما أنها مسالَمة، فحمل الكلام على أنها مسالمة". (30)
ونقل محمد بن جعفر التتميمي توجيها آخر في البيت هو " أن قوله: (القدما) يريد به (القدمان)، وأنهما فاعلان، وأن (الشجاع) و (الافعوان) مفعولان، ولكن أسقط النون، كما أسقطها في قوله:
أَبَنِي كليب إن عَمَّيَّ اللَّذا
قَتَلا الملوكَ وفَككا الأغْلالا (31)
ثم رد هذا التوجيه بحجة أن حذف النون من الاسم الموصول– في هذا البيت– حسن لطول الاسم، ولا يجوز فيما تقدم، (32) يعني في (القدما).
وهذا التوجيه منقول عن الكوفيين، كما صرح به
ابن جني. ولهم فيه عدة شواهد غير ما ذكره التميمي. والرواية عندهم على هذا بنصب (الحيات)، لأنهم ذهبوا إلى أن الشاعر أراد القدمان فحذف النون، (33) على نحو ما تقدم.

(9/3)

ورواه السيرافي بنصب (الحيات) وما بعده، وعلق على روايته قائلا: " وكان الوجه (الأفعوانُ والشجاعُ الشجعمُ)، غير أن قوله: (قد سالم الحيات منه القدما) يوجب أن القدم أيضا قد سالمت الحيات، لأن باب المفاعلة يوجب اثنين كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثلما يفعل به صاحبه، فلما ذكر مسالمة الحيات للقدم، دل أن القدم قد سالمت أيضا، فكأنه قال: وسالمت القدم الشجاع الشجعما، فحذف لما ذكرنا." (34)

واستشهد بعض النحاة بالبيت–(الحيات)– مثالا على " إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس"، وذلك من باب (خرق الثوبُ المسمارَ)، و (كسر الزجاج الحجرَ). (35) وهذا عجيب، لأن أمن اللبس واضح في مثل هاتين الجملتين، لتمام وضوح القرينة، ولخلو السياق فيهما من إشكالات دلالية أو مجازية، بخلاف الشاهد الذي يعبر عن مجاز في قوله: (قد سالم الحيات منه القدما)، فضلا عن أن الفعل (سالم) مختلف عن (خرق) أو (كسر)، فسالم يدل على مفاعلة تقتضي المشاركة كما تقدم. ويجاذبك في الشاهد معنى المسالمة من طرفين، فالرِّجل تسالم الحيات، لأن الحيات تتحمل وطأتها، والحيات تسالم الرجل لأن الرجل تتصف بالغلظة.

فلا يسوغ– إذن– قياس (خرق الثوب المسمار) على هذا الشاهد ونحوه، ولكنه تورط النحاة فيما قرروه سلفا من القواعد النحوية، فلابد لها عندهم من قياس وإن كان بعيدا!

فما المخرج؟ الخرج هو التوسع في جواز حمل مثل هذا الشاهد وسابقه على المعنى وعلى اللفظ سواء بسواء، فلابد من الجمع بين المعنى الذي يدل على قيام الجهتين معا بالفعل، وبين اللفظ الذي يقرر سلامة بنية التركيب نحويا وفقا لنظرية العامل، التي تقتضي أن المرفوع فاعل اصطلاحا وتواضعا، كما ذهب إليه القدماء من النحويين. وهذا يعني أنه لابد من التفرقة بين الفاعل النحوي، وهو الذي تقتضيه الصناعة، وبين الفاعل الحقيقي، وهو الذي يفهم من معنى التركيب. وبالجمع بينهما في ضوء هذا التصور تسلم القاعدة التي فرضت الرفع علما للفاعلية والنصب علما للمفعولية، من غير حاجة إلى التأويل بالضرورة، ويسلم المعنى ويصح بوجهيه، وذلك على النحو التالي:

في الشاهد الأول وجهان: فإذا حملناه على اللفظ كانت الرواية: (تواهق رجلاها يديه)، والمعنى أن رجلي الأتان تسايران يدي الحمار. ويكون الرجلان فاعلا واليدين مفعولا.

وإذا حملناه على المعنى كانت الرواية (تواهق رجلاها لِداها)، وتقع المفاعلة من كل من (الحمار) و (الأتان). ولابد عندئذ من تقدير محذوف يكون عاملا في رفع (يداها)، وتأويله (وتواهق يداها رجلاها)، لأن اليدين مواهِقتان كما أنهما مواهَقتان.

في الشاهد الثاني وجهان: فإذا حملناه على اللفظ كانت الرواية: (قد سالم الحيات منه القدما) برفع (الحيات) على الفاعلية ونصب القدم على المفعولية وما بعده على البدلية، والمعنى أن الحياة تسالم القدم.

وإذا حملناه على المعنى كانت الرواية برفع كل من (الحيات) و (القدم)، على أن نون المثنى محذوفة تخفيفا للضرورة، وتأويل المعنى على هذا الوجه يلزمه إضمار فعل قبل (القدم) والتقدير: (سالم القدمان)، ونصب (الأفعوان) و (الشجاع) بأعني، وذلك أ قوى للمعنى من نصبهما، على البدلية كما جاء في الوجه الأول.

(11/3)

وهكذا تتداخل الفاعلية والمفعولية في الأفعال الدالة على المشاركة، مما يؤدي إلى إشكال ظاهر في القاعدة النحوية لدى المتلقي، ويكون الفيصل في رفع الغموض عن التركيب– عندئذ– مراعاة المعنى أكثر من التمسك بالقواعد–النحوية، فيسلم المعنى، ويفهم من التعبير الفاعلية من طرفين والمفعولية من طرفين في آن واحد.

ثانيا: التنازع في نحو (ضربت وضربني زيد)

و (ضربني وضربت زيدا)، حيث يفهم من زيد معنى الفاعلية والمفعولية معا في الجملتين، ومع ذلك فقد رفع في الجملة الأولى ونصب في الثانية. ومثل هذا التركيب يفرض على الكلام تداخلا بين الفاعل والمفعول من حيث المعنى، وإن كان التداخل مفسرا في الصناعة النحوية. وقد سبق إلى بيانه سيبويه، فعقد له عنوانا قال فيه: " هذا باب الفاعلَيْن والمفعولَيْن اللذين كل واحد منهما يفعل بصاحبه مثل الذي يَفْعَل به "، (36) وهذا العنوان فيه دلالة واضحة على التداخل بين الفاعل والمفعول. وربما قصد إليه سيبويه قصدا، ولم يطلق عليه باب التنازع الذي عرف به فيما بعد.

وفسر سيبويه هذا التداخل في موقع (زيد) في الجملتين بقوله: " تحمل الاسم على الفعل الذي يليه، فالعامل في اللفظ أحد الفعلين، وأما في المعنى فقد يعلم أن الأول قد وقع [– أي وقوع الفعل الأول على المفعول من جهة المعنى–] إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع، وإنما كان هذا الذي يليه أولى لقرب جواره، وأنه لا ينقض معنى، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد .) "(37)

وهذا تفسير صناعي، ولكنه لا يغفل المعنى، بل ينص سيبويه في موضع آخر على أن "الفعل الأول في كل هذا مُعْمَل في المعنى، وغير مُعْمَل في اللفظ، والأخر مُعْمَل في اللفظ والمعنى ." (38)
وهذا الذي ذهب إِليه يه ميبويه من أن العامل النحوي في باب التنازع هو الفعل الثاني لقربه هو الذي أخذ به البصريون من بعده، خلافا للكوفيين الذين أعملوا الأول لسبقه."(39)

(12/3)

ويظهر من هذا كله أن (زيدا) في البنية العميقة للجملتين فاعل ومفعول به في المعنى في آن واحد، ولكن العامل هو الذي يقرر الفاعل والمفعول نحويا، وعليه يجري تحديد العلامة الإِعرابية.
ثالثا: وكذلك يقع مثل هذا التداخل بين الفاعل والمفعول– بالنظر إِلى أصل المعنى– في أفعال المطاوعة من صيغ مختلفة منها (انْفَعَل) و (تَفَعَّل) و (فَعَل) نحو اندفع وانكسر وانزعة وتعلم وتشرد وتدحرج وغيرها.
" ومعنى المطاوعة أن تريد من الشيء أمرا ما فتبلغه، إِما بأن يفعل ما تريده، إِذا كان مما يصح منه الفعل، وإِما أن يصير إِلى مثل حال الفاعل الذي يصح منه الفعل، وإِن كان مما لا يصح منه الفعل." (40)
وقال الصبان: "المطاوعة قبول فاعل فعل أثر فاعل فعل آخر يلاقيه اشتقاقا. وإِن شئت قلت: حصول الأثر من الأول للثاني، مع التلاقي اشتقاقا." (41).
ومثل هذه الأفعال لا تحتاج إِلى مفاعيل لأنها لازمة في أصلها ولكن التعدية مفهومة منها معنى لا لفظا، وذلك باعتبار أن كل فعل من هذه الأفعال المطاوعة له أصل، وهو يطاوع أصله بإِرادة الفاعل، فإِذا قلت: (اندفع زيد)، فأصله (دفعت زيدا فاندفع زيد). فدفع فعل متعد وفاعله التاء، وأثره الاندفاع، ومفعوله (زيد). و(اندفع) فعل لازم وفعاله (زيد)، فزيد على هذا فاعل ومفعول به لو اعتبرنا بالمعنى وباللفظ على السواء رجوعا إِلى أصل الفعل. وكذلك إِذا قلت: (علمتُ عمرا فتعلم عمرو)، و (مددت الحبل فامتد الحبل)، فعلمت فعل متعد وفاعله التاء، وأثره التعلم، وتعلم لازم وفاعله (عمرو)، وقد قوع عليه أثر العلم وهو التعلم.
وكل من (زيد) في المثال الأول، و (عمرو) في المثال الثاني، و (الحبل) في المثال الثالث فاعل ومفعول، على النحو الذي تبين. ولكن الألفاظ الثلاثة مرفوعة على الفاعلية، مراعاة للفظ الفعل، فلم لم تنصب على المفعولية، مراعاة للمعنى المفهوم من أصل الفعل المطاوع؟
والجواب أن النحاة لا يلتفتون في صَناعتهم

(13/3)

النحوية إلى الأصل المطاوع لكل فعل من هده الأفعال. وعندما يطوى هذا الأصل تسلم عندهم القاعدة النحوية فيكون (اندفع زيد) فعلا وفاعلا وحسب.

وموقف النحاة هنا– في تجنب الخوض في أصل المعنى– أقوى من موقفهم من أفعال المشاركة، وذلك أن كلا من الفاعل والمفعول مذكوران في أفعال المشاركة، وأما في أفعال المطاوعة فلا ذكر للمفعول وإنما اعتبر فيها الفاعل والمفعولِ شيئا واحدا بالنظر إلى أصولها المطاوعة في حقيقة المعنى.

والسبب في أن الموقف، هنا اً قوى هو أن هذه الأصول غير مذكورة في الكلام، ولا تذكر إلا في المعالجة الصرفية للأفعال.

ولو نظرنا إلى أصل أفعال المطاوعة لاتضح أنه عبارة عن جملتين: (دفعت، زيدا) و (اندفع زيد)، فزيد وقع مفعولا مرة، ووقع فاعلا مرة أخرى، ولا ضير إذ جاء في جملتين مختلفتين، وذلك لا يضر بالتركيب ولا يؤدي إلى أي إشكال. وهذا يعنى أن التداخل بين الفاعلية والمفعولية في أفعال المطاوعة إنما يقع على المستوى الدلالي، بالنظر إلى أصل الفعل، فيكون (زيد) المفعول فاعلاً. وأما على المستوى النحوي فالتركيب الذي ورد فيه (زيد) يبقى سليما لا إشكال فيه، باعتبار أنه ورد في جملتين مختلفتين، وإن كانت الثانية نتيجة للأولى.

وقد افترض الدكتور مازن الوعر أن أفعال المطاوعة أفعال مبنية للمجهول، وأنها تقوم على عملتين: إحداهما دلالية، والأخرى نحوية، واحتج على فرضيته بغياب الفاعل الحقيقي في أفعال المطاوعة، وهذا يعني أن (زيدا) في قولك: (اندفع زيد) فاعل نحوي،وليس فاعلا دلاليا؟ (42) لأن (زيدا) في أصله مفعول به كما تقدم.

ونخلص من هذا كله إلى أنه لا يمكن إنكار وقوع التداخل بين الفاعلية والمفعولية في بعض الصيغ والتراكيب العربية، وأن المشكلة فيها ليست محسومة بعد حسما قاطعا إلا بالتمييز بين الفاعل النحوي وبين الفاعل في المعنى.

هوامش البحث

(1) انظر في ذلك كتيبا بعنوان: مواضع اللبس عند النحاة والصرفيين، لزين الخويسكي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1989 م.

(2) شرح المفصل، لابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، د. ت، 73/2.

(3) نفسه

(4) سورة يوسف/83.

(5) همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية، الكويت،1975م، ج 40/1.

(6) شرح المفصل،ج 11/1-12.

(7) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1939، ج 180/2.

(8) همع الهوامع، ج 223/1.

(9) المقدمة النحوية لطاهر بن أحمد بابشاذ،تح. محمد أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة، 1978 م، ص 76. وانظر التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري، تح. فتحي علي الدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982 م، ج76/1.

(10) همع الهوامع، ج 40/1.

(11) الفرائد الجديدة، للسيوطي،تح. محمد الكزني) وزارة الأوقاف، بغداد، 1977م، ص 201.

(12) الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح. أسامة الرفاعي، وزارة الأوقاف، بغداد، 1983 م،ج194/1.

(13) التوطئة، لأبي علي الشلوبين،تح. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981 م، ص 116.

(14) انظر المفصل في علم العرب، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، 1323 هـ، ص 18. وانظر شرح المفضل، لابن يعيش ج 73/1.

(15) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1964م، ص684.

(16) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام،تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية بيروت، 1988م، ص 54.

(17) شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تح. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م، ج 185/1-186.

(18) همع الهوامع، ج 253/2.

(19) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح. محمد نور الحسن وآخرين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1939 م، ج 96/1.

(20) نفسه (101/1.

(21) انظر لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد الإلسفراييني،تح. بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرفاعي، الرياض، 984 (م، ص 221–222.

(22) الكتاب، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة،1977 م، ج 1/.287

(23) شرح شواهد المغني، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. عبد العزيز رباح و"حمد دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، 1973م، ج 1/.171

(24) نفسه ج 171/1–.172

(25) المقتضب، للمبرد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت،ج 3/.281

(26) نفسه ج 285/3.

(27) ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي، تح. محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هد ارة، منشأ ة المعارف، الإسكندرية، 1973 م،ص106.

(28) نفسه ص 107.

(29) من أرحاز العجاج، وقيل لأبي الحيان الفقعسي، وقيل لمساور بن هند العبسي، وقيل للتدمري،وقيل لعبد بني عبس ونسب لغيرهم. انظر شرح شواهد المغني، للسيوطي، بتصحيح الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت،1966 م، ج 973/2، والمقتضب ج 283/3، وشرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي،تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، 1987م، ص 539–340.

(30) الكتاب ج 287/1، والمقتضى ب ج 283/3.

(31) ضرائر الشعر، للتميمي، ص 108.

(32) نفسه.

(33) انظر الخصائص، لابن جني، تح. محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، د. ت، ج 430/2.

(34) ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي، تح. عوض القوزي، مطابع الفرزدق، الرياض، 1989 م، ص 246.

(35) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب 781/2.

(36) الكتاب 73/1

(37) نفسه 73/1-74.

(38) نفسه 77/1.

(39) شرح الرضي على الكافية 204/1 وما بعدها.

(40) المنصف، لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954م، ج 71/11.

(16/3)

---

(41) حاشية الصبان علي شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت، ح 89/2.

(42) انظر التوليد النحوي الدلالي لصيغ المبني للمجهول في اللغة العربية،مجلة اللسان العربي،المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،العد د 36،الرباط،1992،ص 33.

المرا جع

أولا: الكتب

أ- التبصرة والتذكرة، لعبد الله بن علي الصيمري، تح. فتحي علي الدين،جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1982م.

2- التوطئة، لأبي علي الشلوبين، تح. يوسف المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، 1981 م.

3- حاشية الصبان على شرح الاشموني علي ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، د. ت.

4- شرح الأبيات المشكلة الإعراب، لأبي علي الفارسي، تح. حسن هنداوي، دار القلم دمشق، 1987 م.

5- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة 1939.

6- شرح الرضي على الكافية، للرضي الأستراباذي، تح. يوسف حسن عمر، جامعة قاريونس، 1978م.

7- شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الأستراباذي، تح. محمد نور الحسن وآخرين، المكتبة التجارية، القاهرة، 1939 م.

8- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام، تح. محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، 1988م.
9- شرح شواهد المغني، لعبد القادر بن عمر البغدادي، تح. عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، مكتبة دار البيان، دمشق، 1973 م.
10- شرح شواهد المغني، للسيوطي، بتصحيح الشنقيطي، دار مكتبة الحياة، بيروت،1966م.
11- شرح المفصل، لابن يعيش،عالم الكتب، بيروت،د. ت.
12- ضرائر الشعر، محمد بن جعفر التميمي، تح. محمد زغلول سلام ومحمد مصطفى هدارة، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1973 م. 13- الفرائد الجديدة، للسيوطي، تح. محمد الكزني، وزارة ا لاوقاف، بغداد، 1977 م.

14- الفوائد الضيائية (شرح كافية ابن الحاجب)، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح. أسامة الرفاعي ، وزارة الاوقاف، بغداد،1983 م.
15- الكتاب، لسيبويه، تح. عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1977 م.
16- لباب الإعراب، لتاج الدين محمد بن محمد الإسفراييني،تح. بهاء الدين عبد الوهاب، دار الرناعي، الرياض، 1984 م.
17- ما يحتمل الشعر من الضرورة، لأبي سعيد السيرافي،تح. عوض القوزى، مطابع الفرزدق، الرياض.
18- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام، تح. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، 1964 م.
19- المفصل قي علم العربية، للزمخشري، دار الجيل، بيروت، 1323 هـ.
20- المقتضب، للمبرد، تح. محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د. ت.
21- المقدمة النحوية لطاهر بن احمد بابشاذ،تح. محمد) أبو الفتوح شريف، الجهاز المركزي للكتب الجامعية والمدرسية، القاهرة،1978م.
22- المنصف، لابن جني، تح. إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، 1954 م.
23- همع الهوامع شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تح. عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية،

الكويت، 1975 م.

ثانيا: ا لمجلات

مجلة اللسان العربي، العدد 36، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم،الرباط، 1992.

تطور الأبنية الصرفية ودورها في إغناء اللغة العربية

"اعلم أن أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة".(1)

"والمجاز متى كثر استعماله كان حقيقة عرفا".(2)

... ... الأستاذ / محمد أوكمضان (1)

سنحاول في هذا البحث أن ندرس طائفة من أبنية الأفعال المزيدة وبعض الصيغ الاسمية في اللغة العربية من حيث تطور دلالاتها وتوسعها، وما لهذا التدرج في الدلالة من أثر عظيم في إثراء الرصيد المعجمي للغتنا.

ويحسن بنا ابتداءً أن نشير بإيجاز إلى أن التوليد المعجمي (أي تولد ألفاظ اللغة بعضها عن بعض) لايقوم على الارتجال والخلق من العدم (إلا في حالات شاذة ونادرة) بل يتم وفق ثلاثة أنظمة توليدية أساسية ومتكاملة :

– النظام الصرفي : وهو يسمح بتوليد ألفاظ جديدة باستعمال الأبنية والصيغ الصرفية الموجودة في اللغة العربية، إما بدلالاتها الأولية الوضعية ، أوبتوسيع تلك الدلالات عن طريق المجازوغيره من وسائل التحويل الدلالي (transfert sémantique)، وينتج عن هذا التوليد تغير في معنى المادة الأصلية ومبناها ؛ ويندرج ضمن هذا النظام ما يسميه اللغويون العرب الاشتقاق الصغير ويمكن أن نلحق به النحت أيضا.

– النظام التركيبي: وهو الذي يمكن من توليد الوحدات المعجمية بنظمها ضمن مركبات إضافية (نحو: محكمة النقض) أو نعتية (مثل : القمر الاصطناعي) أو غير ذلك من المركبات. والآلية التركيبية تقتصر على تو ليد المركبات الاسمية.

---

(1) مدرسة الملك فهد العليا للترجمة (طنجة)

– نظام التوليد الدلالي : وهو يقوم على تحوير معنى كلمة مأخوذة من متن اللغة العربية وإكسابها دلالة جديدة غير دلالتها الأصلية دون مساس ببنيتها الصرفية وذلك عن طريق المجاز بأنواعه (الاستعارة، المجاز المرسل، المجاز الحكمي أو المعاوضة) وغيره من أدوات التوسيع الدلالي شبه المجازية كتعميم الخاص وتخصيص العام و ما شابه ذلك. وهذا النظام هو في اعتقادنا أخصب الآليات التوليدية على الإطلاق، لكونه لا يتقيد بقيود الأوزان والصيغ الصرفية، وهي قوالب مهما كثرت فهي محدودة من حيث الكم، ومحدودة أيضا من حيث قدرتها التوليدية، لاسيما في عصرنا هذا الذي تنامت فيه الحاجات التعبيرية وتعقدت المفاهيم والمسميات المستحدثة نتيجة التطور الهائل في مجال العلوم والتكنولوجيا.

و سنقتصر هنا على درس بعض آليات النظام الصرفي من حيث فعاليتها و مردوديتها المعجمية. ولما كان هذا الضرب من التوليد المعجمي المعتمد على استغلال الطاقات التصريفية أو الصرفية الكامنة في اللغة العربية يدرس غالبا ضمن ما يسمى بالاشتقاق فلا بد من تحديد هذا المفهوم الذي تباينت في شأنه آراء اللغويين العرب واكتنفه –من ثم– كثير من الغموض.

1 – مفهوم الاشتقاق عند اللغويين العرب

ليس من شأننا هنا أن نتتبع أقوال اللغويين العرب المتضاربة في أمر الاشتقاق، فهناك كثير من الكتب الحديثة قتلت هذا المو ضوع بحثا، وسنذكر بعضا منها ضمن مراجع هذه الدراسة. وإنما سنكتفي بتوضيح بعض جوانب ظاهرة الاشتقاق التي يكتنفها قدرغير قليل من الغموض والاضطراب، محاولين قدرالمستطاع تقديم تعريف دقيق للاشتقاق يميزه عن غيره من طرق تنمية الرصيد اللغوي ويضعه في موضعه الصحيح ضمن مقومات الجهاز التوليدي المعجمي.

تعريف الاشتقاق

جمع السيوطي في موسوعته اللغوية "المزهر في علوم اللغة وأنواعها" آراء طائفة من اللغويين العرب القدامى حول الاشتقاق وأنواعه، وأورد تعريفات كثيرة منها أن "الاشتقاق أخذ صيغة من أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة " (ص.**346** ج.**1**).

وأكثر التعريفات التي أوردها السيوطي نجد لها صدى عند الباحثين العرب المحدثين الذين لم يزد أغلبهم عن صوغ ماقاله القدماء بأسلوب حديث(**3**). ومع ذلك فهناك من المحدثين من فهم آلية الاشتقاق فهما جيدا وعرفها تعريفا أدق نسبيا من تعريفات القدماء، ومن هؤلاء صبحي الصالح وعبد الصبور شاهين.

فالاشتقاق عند صبحي الصالح هو "توليد بعض الألفاظ من بعض، والرجوع بها إلى أصل واحد يحدد مادتها ويوحي بمعناها المشترك الأصيل مثلما يوحي بمعناها الخاص الجديد"(4). و مما يحمد لهذا الباحث أنه بدد كثيرا من أوهام القدماء التي لفوا بها الاشتقاق، وحاول الرد على المغالين المنكرين للاشتقاق جملة زاعمين أن "الكلم كله أصل"، كما رد على الذين قالوا على النقيض من ذلك بأن "كل الكلم مشتق"(ص. 175). ثم هو ينتصر للرأى القائل بأن أصل المشتقات هي الأسماء لا الأفعال، ولاسيما أسماء الأعيان، و دليله في ذلك أن الحسي أسبق في الوجود من المعنوي المجرد"(ص.180). وقد يكون المبدأ الذي بنى عليه رأيه صحيحا في جملتة، ولكن لا يلزم عنه ضرورة كون أصل المشتقات كلها من الأسماء. فإن دراسة تطور مفردات اللغة من حيث مبناها ومعناها يدلنا على أن بعض المصادر مثلا (وهي من أسماء المعاني لا من أسماء الأعيان) تتحول بالمجاز من الدلالة على الحدث إلى الدلالة على "موضوعه" أي من المجرد إلى الحسي (مثال ذلك : بيع : مصدر (باع) ثم دل على الشيء المبيع أي السلعة). و هناك في المقابل مشتقات أخرى يظهر أن المادة الاسمية أسبق فيها من المادة الدالة على الحدثية (مصدر، فعل ...).
والواقع أن هذه الإشكالية القديمة المختلقة إنما تنم عن نظرة القدماء الأحادية إلى كثير من ظواهر اللغة (مثل: هل اللغة توفيقية أو توقيفية) وليس لها مسوغ من منظور اللسانيات الحديثة.
أما عبد الصبور شاهين فيعرف الاشتقاق بأنه "صوغ كلمة فرعية من كلمة أصلية على أساس قياس فرعي، كاشتقاق الصفات وأسماء الزمان والمكان ونحوها...وبناء على هذا التعريف يصبح المصدر والفعل الماضي–كلاهما صورا اشتقاقية لا أصلا اشتقاقيا كما ذهب القدماء"(5).

والرأي الراجح هو أن الاشتقاق في اللغة العربية و في غيرها من اللغات السامية يعتمد في الغالب على صوغ المفردات انطلاقا من جذور تتألف من ثلاثة صوامت (مثال: ض–ر–ب)(6). وهذا الجذر أوالأصل الثلاثي يفيد معنى عاما مشتركا بين عدد المفردات التي تتفرع عنه. وتلحق بالأصل زوائد لتخصيص معناه العام و لتمييز الدلالات المتفرعة بعضها عن بعض، بإضافة الصوائت القصيرة (الحركات)(7) أو الطويلة (حروف المد) (مثال: ض – ر – ب = ضرب = ضارب) أو بتضعف أحد الصوامت الأصلية (كما في فعّل) او

بغير ذلك من التغييرات. وهكذا تتشكل مفردات اللغة العربية وتتنامى متفرعة من أصول ثلاثية الصوامت تصاغ وفق صيغ صرفية مطردة الدلالة في الغالب. ويظهر أن الأفعال وما تصرف منها (المصادر، أسماء الزمان والمكان، اسم الفاعل واسم المفعول، الصفة المشبهه) هي التي تنتظم في نسق صرفي مطرد يتسم بكثير من القياسية. أما الأسماء ، ولاسيما أسماء الأعيان، فتندرج ضمن ما يسميه أندري رومان النظام "الصرفي المعجمي" (morphologico-lexical)(8). إذن فمن العبث محاولة حصر الأبنية الصرفية للأسماء ومحاولة ردها إلى أصول ثنائية أو ثلاثية كما نفعل بأسماء المعاني وبالأفعال. ثم ينبغي أن نأخذ في الحسبان عند دراسة الظواهر المعجمية والظواهر اللسانية عامة خضوعها إلى سنة التحول والارتقاء، مع ما يستتبعه ذلك من الانحراف عن "مقاييس" اللغة الأصلية والشذوذ عن القواعد العامة سواء أكانت صرفية أم نحوية.

والصيغ أو الأبنية الصرفية تختلف من حيث خصوبتها وطاقاتها التوليدية و تدرج دلالاتها من العام إلى الخاص أو من الخاص إلى العام أو من الحقيقة إلى المجاز. و سنقتصر هنا على دراسة طائفة من هذه الصيغ نعتبرها أكثر فعالية من حيث التوليد المعجمي، وأدل على تطور الأبنية الصرفية في اللغة العربية. والصيغ التي اخترنا دراستها هي: صيغة "فاعل" ومصدرها "مفاعلة" و صيغة "فُعالة".

(5/4)

---

2. دراسة بعض الصيغ الصرفية في اللغة العربية

1.2 صيغة "فَاعَل":

تميز هذه الصيغة باستطالة الحرف الصائت الذي يتوسط بين فاء الفعل وعينه (أي بين الصامت الأول والثاني في المادة الأصلية الثلاثية الجذور). وهذا الزائد الصرفي (الصائت: ا) يُكسب المادة الأصلية التي يدخل عليها معاني متعددة. فهو يفيد، حسب أندري رومان، "التعدية القاصرة" أي أن "الفاعل" يجد مُقاومة من الذي يريد أن يوقع عليه "الفعل". فيكون هدف الفعل (موضوعه) هو نفسه شريكا في تحقيق "الحدث" أو على الأقل عائقا له ومقاوما لوقوعه عليه(9). فهذه الصيغة تفيد إذن مشاركة "المفعول" في الحدث ومدافعته "للفاعل" الذي يحاول أن يوقع عليه الفعل. فيمكن إذن أن نوجز الدلالة الأولية لصيغة "فاعل" في "المدافعة" و"المغالبة"(10). وفيما يلي بعض الأمثلة وردت فيها صيغة "فاعل" بمعناها الأول وهو ما أسميناه "المدافعة" :

– "سابق رسول الله عائشة فسبقته، ثم سابقها فسبقها".

– "...وأخرجوا من ديارهم وأوذوا في سبيل الله وقاتلوا وقتلوا"(من سورة آل عمران، الآية **195**).

ف"قاتل" في الآية المذكورة تفيد " محاولة قتل العدو التي تصيب هدفها أو تخطئه".

على أن "فاعل" التي تفيد المشاركة أو "المدافعة" كما في المثال السابق،قد تدل على معان أخرى مثل:

–"خاشن فلانا":عامله بالخشونة، وضده "لاينه".

وتفيد التكثير مثل "ضاعف" بمعنى "ضعف"؛ كما تأتي بمعنى "أفعل" : "عافاك الله" بمعنى أعفاك و"باعدته بمعنى "أبعدته".

وقد يكون "فاعل" بمعنى "فعل" المجرد مثل : " سافر"، و"هاجر".

(6/4)

وليس من اليسير رد كل معاني "فاعل" إلى المعنى الذي يرجح أنه المعنى الأصلي وهو "المشاركة" و المدافعة". و يجوز أن نعتبر الأفعال التي تأتي على وزن "فاعل" دون أن تمت بصلة دلالية إلى المعنى الأصلي لهذه الصيغة مجرد مواد معجمية لا تنتظم في الجدول الصرفي الدلالي **paradigme sémantico-morphologique**)) ل"فاعل" التي تفيد "المشاركة" وما يتفرع عنها مجازا. وإذا صح هذا الافتراض فإن المشابهة بين الصيغتين تكون عندئذ مجرد مشابهة صورية ومن قبيل ما يسمى بالاشتراك اللفظي (**homonymie**). ومهما يكن من أمر، فإن صيغ "فاعل" التي تشذ عن المعنى الأصلي الذي رأيناه قليلة، ومن ثم فليس لها في رأينا قيمة صرفية مطردة يمكن أن تساهم في توليد مفردات جديدة تنظم في إطار جدول صرفي توليدي متميز.

ولننظر الآن إلى أمثلة أخرى وردت فيها صيغة" فاعل" بمعناها الأصلي أو بمعنى متفرع عن المعنى الأصلي عن طريق التوسع الدلالي:

– "ماكس" :

مثال من تراثنا الفقهي(**11**):

" أتراني ماكستك لآخذ جملك".

"ماكس" ومُجرده "مكس" الذي معناه "انتقص الثمن في البيع واستحطه"(**12**). وعلى هذا يكون المعنى الأصلي لفعل "ماكس" : حاول "المشتري أن يجعل "البائع" ينقص من ثمن "المبيع" (مرادفه "ساوم).

(7/4)

ولنلاحظ أن صيغة "فاعل" في "ماكس" تفيد المشاركة "القاصرة" التي ألمعنا إليها سابقا. فمحاولة المشتري (الفاعل) لتحقيق "الحدث"(انتقاص الثمن) تقابلها ممانعة من قبل "البائع". ومع أن الصيغة احتفظت في المثال السابق بقيمتها الصرفية الأساسية وهي "محاولة تحقيق الفعل من جانبين" فإنها اكتسبت في سياق الاستعمال دلالة مجازية تبدو للمتمحص واضحة. فإذا قارنا مثلا بين "سابق زيد عمرا" و"ماكس زيدعمرا" فسنلاحظ أن "هدف" الفعل وموضوعه في المثال الأول هو "عمرو" وفي المثال الثاني هو "الثمن" الذي يحاول المشتري أن ينتقصه (والثمن موضوع الحدث غير مذكور في الكلام بل هو وحدة مرجعية (**entité référentielle**) . فهناك إذن في المثال الثاني تحويل او انزياح دلالي صار بموجبه "الفاعل" الحقيقي (عمر) "مفعولا" على سبيل المجاز التعويضي (**hypallage**)(13) في حين أن موضوع الحدث هو "الثمن".

والشواهد التي يختلف فيها "مفعول" الصيغة المزيدة "فاعل" عن الصيغة المجردة "فَعَل" كثيرة في اللغة العربية لاسيما في المصطلحات الفقهية والاقتصادية، وهذه نماذج منها :

– "نابذ"<> "منابذة" : من "نبذ الشيء بمعنى "طرحه ورماه". وهي تعني في اصطلا ح الفقهاء : "أن يقول الرجل للرجل أنبذ ما معي وتنبذ ما معك ليشتري أحدهما من الآخر..."(المحلى، ج. 7، ص.219) ؛

– "لامس"<> "ملامسة" : ومن تعريفاتها الاصطلاحية حسب الشرباصي :" إذا لمست ثوبك أو لمست ثوبي أو إذا لمست المبيع فقد وجب البيع بكذا..."(م.س.ص.441) .

و" المفاعلة" في المثالين السابقين لاتفيد "المشاركة" التي تجعل الفاعل "مفعولا" والمفعول "فاعلا" كما هو الحال مثلا في "سابق" و "قاتل" و"زاحم" و "ضارب" و "صارع" و "قاوم" و غيرها مما يفيد "المدافعة". بل "المفعول" في "نابذ" و "لامس" موجود خارجي يُفهم من السياق (الثوب او المبيع مثلا) ولايفهم مباشرة من البناء الصرفي. وهكذا يلاحظ اختلاف القيمة الاصطلاحية للفظ عن الدلالة الأصلية للقالب الصرفي الذي سبك فيه.

ومن المصطلحات الإسلامية التي صيغت على وزن "فاعل" وما تصرف منه : "صالح" <> "مصالحة" ، "عامل" <>"معاملة"، "زارع" <> "مزارعة"، "غارس"<>"مغارسة" ،"خابر"<> "مخابرة""(14).

وهذه بعض الشواهد من كتب التراث وردت فيها مصطلحات على وزن "فاعل" <> "مفاعلة":

-"كان عمر إذا صالح قوما اشترط عليهم أن يؤدوا من الخراج كذا وكذا..."(**15**).

"فاعل" = (صالح) في المثال السابق تفيد "المشاركة" بحيث يكون "موضوع" الحدث (قوما في مثالنا) طرفا في عملية "المصالحة" إما بمساهمته في تحقيق الحدث (طرف فاعل) أو بقبوله وعدم مقاومته لإنجاز فعل "الصلح" (=طرف قابل). وبهذا تختلف صيغة "فاعل"<>"مفاعلة" هنا بعض الاختلاف عن معنى المغالبة والمدافعة (الحدث أو التعدية القاصرة). فهاهنا نلاحظ "تواطؤا واتفاقا" بين طرفي الحدث (الفاعل والقابل). فلا غرابة إذا أن تستعمل هذه الصيغة في أغلب المصطلحات التي تفيد "الاتفاق بين طرفين أو أطراف " ومن ذلك : معاهدة، مواضعة (**convention**) موافقة، مصالحة، مهادنة، مبادلة، مؤاجرة.

وهذه أمثلة أخرى مستمدة من نصوص التراث :

-"إن رسول الله (صلعم) عامل أهل خيبر بشطر مما يخرج من زرع وتمر" (الخراج، ص،**89**).

(9/4)

لنلاحظ أولاً أن "مفعول" "عامل"(=فاعل) في المثال السابق يخالف "مفعول" صيغته المجردة "عمل"؛ "فمفعول" "عامل" هو"أهل خيبر" و "موضوع" "عمل" هو "الأرض". (بخلاف "سابق" وغالب" مثلا) . فهناك إذن انزياح دلالي من المفعول الحقيقي وهو الأرض إلى المفعول المجازي وهم "أهل خيبر " (= وهم الفاعل الحقيقي لفعل "عمل الأرض"). ولنلاحظ أيضا أن الفعل الحقيقي (عمل الأرض) هنا من جانب واحد،وإن كان بين الطرفين مواضعة واتفاق. ومن المصطلحات الأخرى التي تنتمي الى نفس الحقل الصرفي الدلالي (**champs sémantico-morphologique**): "زارع"<>"مزارعة" الواردة في المثال الآتي :

- " من أحيا أرضا مواتا فهي له يزرعها ويزارعها ويؤاجرها..." (الخراج،ص.**65**).

وقد عرف الشرباصي المزارعة تعريفا يفيد فيما نحن بصدده، حيث قال: "المزارعة "مفاعلة" من ا"لزرع" (أي فعل الزرع) وهي في الأصل تقتضي "فعلا" من الجانبين ولكن فعل الزرع في "المزارعة" يكون من أحد الجانبين ..."(المصدر السابق ص. **418**).(انظر أيضا تعريف المزارعة في الخراج لأبي يوسف، ص. **90**).

ومن المصطلحات الفقهية التي جاءت على وزن "فاعل"<>مفاعلة" بمعنى "الاتفاق والمبادلة" : "مغارسة"، "مخابرة" "مخاضرة"، و"محاقلة" والمصطلحات الثلاثة الأخيرة تختلف بعض الاختلاف عن سابقاتها وإن اتفقت معها في الدلالة العامة وهي "المبادلة"كما سنرى فيما يلي:

(10/4)

–"المحاقلة" :بيع الزرع في سنبله قبل بدو صلاحه (الشرباصي،ص.**410**)؛ والحقل : الأرض يزرع فيها:
يتبين من تعريف هذا المصطلح أن بينه وبين "مزارعة" مثلا فرقا دلاليا واضحا مع اشتراكهما في الدلالة العامة. أولاً، ليس هناك فعل "حَقَل => حَقْلاً" (كما في "مزارعة"=<> زرع) يكون أحد طرفي المفاعلة فاعلا له. فا"لحقل" كما جاء في المنجد هو "الزرع ما دام أخضر". ثم أطلق على الأرض المزروعة وكأنه من قبيل تسمية الشيء بما يحل فيه على سبيل المجاز المرسل (**métonymie**). فالظاهر إذن أن هاهنا توسعا في الاشتقاق بحيث يكون أصل الصيغة المشتقة "المحاقلة" هواسم "الحقل" (ومنه اشتق أيضا :أحقل الزرع: تشعب ورقه قبل أن تغلظ سوقه؛ وأحقلت الأرض : صارت حقلا ؛ احتقل : اتخذ حقلا (المنجد).

وهكذا اتسع الجهاز التوليدي في اللغة العربية سدا لحاجة المتكلمين إلى مفردات جديدة يعبرون بها عن مقاصدهم، فلم يقتصر على الاشتقاق من الأصول الثلاثية التي تتألف منها الأفعال وأسماء المعاني (المصادر) بل عمد أيضا إلى بعض أسماء الجواهر أو الأعيان فاشتق منها الفعل وما يتصرف منه بعد ردها إلى أصول ثلاثية أو أكثر أحيانا قياسا على الأفعال التي يرد معظمها إلى أصول ثلاثية أورباعية ملحقة بالثلاثي. وهذا جانب من جوانب التطور التي تشد نظر الباحث.

فليس في "محاقلة" إذن فعل "حقل*" من جانبين أوحتى من جانب واحد كما تقتضيه الصيغة الصرفية "مفاعلة". فبموجب قانون التوسع الدلالي المعروف، حذفت هنا الدلالة على "الفعل من جانبين" و هي الدلالة الأصلية، واجتزئ عنها بالسمة الدلالية الفرعية التي أسميناها "المبادلة". وعلى هذا تكون "المحاقلة" عملية تبادل بين طرفين (البائع والمشتري) يأخذ الثاني الزرع (المسمى "حقلا" مادام أخضر) ويقبض الأول ثمن مبيعه.

وشبيه بهذا ما نراه في مصطلح "مخاضرة" وهو يندرج في نفس الحقل الدلالي والاشتقاقي أيضا كما سنرى فيما يلي :

(11/4)

–"خاضر": باع الثمار خضرا قبل ظهور صلاحها.

ومع أن "خاضر"<>"مخاضرة" " متصرف عن صيغة الفعل الثلاثي " خضر" الزرع (= صار أخضر) فإننا نلاحظ أن الفعل الثلاثي لازم وهو يفيد الصيرورة إلى حالة معينة(الاخضرار) أكثر مما يفيد الحدثية (على عكس "زرع=<"مزارعة"). وأهم من هذا أنه ليس هنا مشاركة بين طرفي العملية في تحقيق فعل"الخضر". إنما هنا "مبادلة" بين الطرفين أخذ أحدهما الثمار (التي "خضرت" فهي إذن "الفاعل" الحقيقي لفعل ال"خضر") وقبض الآخر ثمنها. فال"مخاضرة" تشترك إذن مع "المحاقلة" في الصيغة وفي السمة الدلالية التي أسميناها "المبادلة". وهذا مصطلح آخر من نفس الحقل الصرفي الدلالي :

– المخابرة" : "قيل أصلها من خيبر لأن النبي (صلعم) أقرها في أيدي أهلها على النصف من محصولها، فقيل :خابرهم، أي عاملهم في خيبر. ومن معانيها الاصطلاحية أيضا :مؤاجرة الأرض بالثلث أو الربع (الشرباصي، المصدر المذكور، ص.**411**).

إذا صح تفسير الشرباصى يكون مصطلح "مخابرة" مشتقاً من اسم مكان (خيبر) بعد استخراج الجذر الثلاثي منه (=خ–ب–ر) ومعاملته وكأنه فعل. وهذا من التحويلات العجيبة في اللغة العربية. فالمخابرة" تفيد إذن في الأصل مؤاجرة أرض "خيبر" بجزء من محصولها. فليس هنا إذن مشاركة بين جانبين (أو من جانب واحد) في إنجازفعل "خبر*" وإنما هناك "مبادلة" بين طرفين : يؤجر أحدهما أرض "خيبر" ويأخذ أحدهما جزءاً مما يخرج منها مقابل عمله. فالعملية إذا شبيهة "بالمعاملة" والمزارعة "(من عمل الأرض وزرعها") التي سبق تحليلها. وهذه العلاقة الدلالية والمرجعية (**référentielle**) بين العمليات المذكورة هي التي تفسر الانتقال عن طريق المجاز المرسل من "اسم" المكان (=خيبر) إلى الفعل (فعل "زرع الأرض") الذي يقع فيه. فلما قيل "زراع" من "زرع" اي أجر الأرض (=هنا: خيبر) لمن يزرعها مقا بل بعض محصولها و كانت "خيبر" قد أجرت لمن "يزرعها "مقابل بعض محصولها استعيرت الصيغة الصرفية الدالة على "المبادلة" و سبك فيها جذر ثلاثي (خ–ب–ر) انتزع من اسم المكان الذي هو "موضوع" المبادلة " فقيل" مخابرة قياسا على "معاملة" و "مزارعة". فكأن هناك معاوضة (**hypallage**) أولا بين جذر الفعل الثلاثي الدال على "الزرع" (عمل ؛ زرع) وبين الجذر الثلاثي المأخوذ من اسم المكان الذي هو مو ضوع الزرع (خيبر). ثم لما زيد في الأول للدلالة على المبادلة (مزارعة) زيد أيضا في الثاني قيا سا عليه، فقيل "مخابرة". وهي أخص من "المزارعة" لارتباطها بمكان معين. ثم لما كثر استعمالها فقدت سمتها الدلالية

المرتبطة بمكان معين(خيبر) عن طريق التوسع الدلالي التعميمي (**extension**) فصارت تطلق على "مؤاجرة الأرض بالثلث أو الربع"، حسب الشرباصي ، دون تخصيص. ومن هذا المصطلح وأشباهه يتضح لنا أن المجاز لايقتصر أثره على تغيير دلالة المفردات والانتقال بها من مسمياتها أومن مدلولاتها الأصلية إلى أخرى تربطها

بالأولى مناسبة وصلة ما (مهما تكن دقيقة) في العالم الخارجي أو تجاورها في منظومة تصورية معينة، بل يمس أيضا الأبنية الصرفية فيوسع مدلولها و يمنحها قدرا أكبر من "القياسية" والمرونة.

وهذا نلاحظه أيضا في كثير من المصطلحات الاقتصادية الحديثة التي صيغت على وزن"فاعل" <> "مفاعلة" (مساومة، مناقصة، مقاصة، مثامنة عمومية).

وكما صيغت ألفاظ مشتقة من اسم المكان، على وزن "فاعل=>"مفاعلة"، مثل "مخابرة"، فقد صيغت أيضا على نفس المنوال ألفاظ مشتقة من أسماء تفيد الزمان مثل:

- "ساوع"=>"مساوعة" عامله بالساعة كياومه: عامله باليوم(المنجد).
- مزامنة: من "زامن" عامله مزامنة كمشاهرة: عامله لمدة شهر.
- "مساناة" : المعاملة لمدة سنة.
- "معاومة" حسب الشرباصي: هي "بيع ثمرالنخل والشجر سنتين و ثلاثا فصاعدا. يقال عاومَت النخلة إذا حملت سنة ولم تحمل أخرى وهي مفاعلة من العام (الشرباصي،ص.**430**).

فهناك إذن فرق دلالي دقيق بين "المسانهة" و"المعاومة"، فالأولى تتضمن معنى "عامله لمدة كذا" و هي بذلك تدخل في الحقل الدلالي "للمعاملة" والمزارعة" و غيرهما مما يفيد "مبادلة" العمل مقابل جزء من محصوله، لكنها تزيد عنهما سمة أخرى وهي سمة "في زمن معين" ؛ أما "المعاومة" فليس فيها معنى "المعاملة" لمدة معينة مقابل محصول ناتج عن عمل معين، وإنما تفيد معنى البيع على فترات (سنتين أو ثلاث فصاعداً). و"البيع" قريب على كل حال من سمة "المبادلة" التي تنطوي عليها معظم صيغ المفاعلة التي مرت بنا.

والآن نتناول صيغة أخرى من الصيغ الصرفية التي تطورت واتسع مدلولها عن طريق المجاز والمعاوضة، وهي صيغة "مفاعلة".

2.2.تحليل بعض النماذج من المفردات التي جاءت على صيغة "مفاعلة"

لقد جمعنا من مصادر مختلفة مجموعة من المفردات على وزن "فُعالة" تشترك فيما يبدو في معنى عام يمكن اعتباره "نواتها الدلالية" وتختلف مع ذلك بفوارق دلالية مميزة لبعضها عن بعض. وقد قسمناها حسب دلالاتها البارزة إلى مجموعتين رئيسيتين، ثم قسمنا المجموعة الأولى إلى عدة مجموعات فرعية يتمايز بعضها عن بعض بفروق دلالية دقيقة وإن كانت تلتقي كلها في المعنى العام، وهي على النحو التالي :

المجموعة الأولى: وتنقسم إلى خمس مجموعات فرعية نرمز إليها على التوالي بالحرف "أ"، "ب"، "ج"، "د"، "هـ":

المجموعة الفرعية "أ" :

1 – جُراشة: ما سقط من الحب جريشا إذا أخذ ما دق منه(والجريش: ما طحنته غير ناعم)/ والجُراشة أيضا: مايسقط من الرأس عند جرشه بالمشط.

2 – جُرامة : ماسقط من تمر النخل بعد الجرم.

3 – الحُسافة : ما يتناثر من التمر الفاسد أو بقية قشوره.

4 – نُسافة البر: ما يسقط من المنسف وهو الغربال.

5 – حُثالة: ما يسقط من قشر الشعير أو الأرز، وبالتوسيع الدلالي : حُثالة الناس : أراذلهم.

6 – عُصافة: ما عصفت به الريح/ ما سقط من السنبل كالتبن (تخصيص أو تقييد دلالي).

7 – الحُذالة: ما يسقط من قشر الأرز/ حذلت العين سقط هدبها (توسيع دلالي) .

8 – حُفافة : ما سقط من الشعر. والحفافة أيضا: بقية اللبن.

9 – قُطاعة: ما سقط من القطع.

10 – قُلامة: ما سقط من الشيء المقلوم.

11 –خُراشة:ما سقط من الشيء عند الحت أوالبري.

12 – حُكاكة: ما يسقط من الشيء بعد الحك.

13 – خُراطة: ما يسقط عند الخرط.

14 – بُراية : ما يسقط من البَرْي.

15 – سُحالة الذهب والفضة: مايتساقط منه.

16 – سُقاطة: ما يسقط من الشيء.

17 – لُقاطة: ماكان ساقطا مما لا قيمة له.

المجموعة الفرعية "ب" :

18 – الحُذافة : ما حذفته من الشيء فطرحته. والحُذافة من الشيئ: اليسير منه.

19 – جُلاقة : قطعة من اللحم.

20 – خُرافة: ما يجتنى من التمر.

21 – خُزاعة: القطعة من الشيء.

(15/4)

---

22 – خُضامة: ما أكل خضماً.

23 – عُشارة:القطعة من الشيء إذا جزئ إلى عشرة.

24 – جُلامة ما جز من الصوف.

25 – حُطامة: ما تكسر من الشيء.

26 – قُلاعة: الحجر يقتلع من الأرض فيرمى به.

27 – جُزارة : أطراف ما يجزر أي اليدان والرجلان، سميت كذلك لأن الجزار يأخذها أجرة الذبح (المنجد).

28 – حُلاءة : قشرة الجلد يقشرها الدباغ.

29 – حُلاتة: نتُافة الصوف أي ما ينتف منه.

المجموعة الفرعية "ج":

30 – كُناسة : الزبالة التي تكنس.

31 – غُسالة الشيء ماؤه الذي غسل فيه.

32 – كُناسة: الزبالة التي تكنس.

33 – فُضالة : البقية مما لا قيمة له.

34 – أُشابة: أخلا ط الناس.

35 – نُفاضة: ما ينفض من بقية الزاد.

36 – نُفاية : ما نفيته وطرحته لرداءته.

37 – لُفاظة: ما يلفظ أي يرمى به من الفم/ الملفوظ من الكلام (التو سع على سبيل الاستعارة **Extension métaphorique**).

38 – خُفالة الطعام: ما يخرج منه فيرمى وهو أيضا الرذل من كل شيء(التوسع الدلالي).

39 – نُفاثة: ما نفثت من فيك.

40 – نُخاعة: ما يخرج من صدر الإنسان أو خيشومه من البلغم والمواد عند التنخع.

41 – خُراجة: مايخرج بالبدن كالدم.

المجموعة الفرعية "د" :

42 – جُذامة : ما بقي من الزرع بعد الحصاد.

43 – حُصاصة: ما يبقى في الكرم بعد قطافه.

44 – خُصاصة: ما يبقى في الكرم بعد القطع.

45 – حُتامة: ما يبقى على المائدة من الطعام.

46 – الحُساف : بقية كل شيء أكل فلم يبق منه إلا القليل.

47 – النُسافة : القليل من الماء.

48 – خُساسة : القليل من الماء.

49 – حُشاشة: بقية الروح في المريض.

50 – تُلاوة الدين: بقيته.

51 – النُخَالة: ما بقي في المنخل من القشر ونحوه/ ما نخل أي صفي وغربل.

52 – حُصالة: ما يبقى على البيدر من الحب إذا نقي وعزل رديئه(=تصفية).

---

53 – لُماظة : بقية الطعام في الفم / بقية الشيء القليل، يقال مجازا : "ما الدنيا الا لُماظة أيام"(المنجد). (ومنه التلمظ : وهو أن يطلق لطائفة من المرتزقين بعض أرزاقهم قبل أن يستحقوها...واشتقاقه من لمَظ يلمُظ إذا أخذ باللسان ما يبقى في الفم على إثر الطعام ومنه اللماظة...(الشرباصي نقلا عن الخوارزمي، المصدر المذكور، ص، 397).

54 – ثُمالة : ما بقي من الماء في الحوض.

55 – خُثارة: ما يبقى من غليظ اللبن/بقية الشيء (التوسع الدلالي).

56 – صُبابة: بقية الماء ونحوه في الإناء؛ ويقال مجازاً :" لم أدرك في العيش إلا صُبابتَه".

57 – عُفاوة: آخر مرق القدر يرده مستعير.

58 – عُلالة: بقية اللبن وغيره.

59 – خُلالة : بقية الطعام بين الأسنان.

المجموعة الفرعية "هـ":

60 – سُلالة: ما يستل من الشيء؛ ومجازا : النسل.

61– سُلاتة: ما يؤخذ بالإصبع من جوانب القصعة.

62 – غُرافة: ما غرف من ماء ونحوه.

63 – رُغَاية اللبن: ما عليه من الزبد.

64 – جُفالة القدر: ما رفعته منه بالمغرفة.

65 – نُقاوة: الجيد من كل شيء (المزهر ج.2. ص. 119).

66 – لُعاعة: الجرعة من الشراب/ لعاعة الإناء صفوته.

67 – الخُلاصة: ما خلص من السمن ثم أطلق على غيره (بالتوسع الدلالي).

68 – مُجاجة الشيء: عصارته.

69 – عُصارة: ما تحلب مما عصر.و يقال مجازا : "رجل كريم العُصارة أي جواد".

70 – سُلافة : كل شيء عصرتَه: أولُه (=أول العصارة).

71 – عُجالة: ما تعجلته من الأمر.

المجموعة الثانية :

72 – جُزارة : أجرة الجزار.

74 – جُعالة : الرشوة؛ جاعله: أعطاه الجعالة.

75 – جُعالة أجرة العامل، ما يعطى لعامل إذا حارب.

76 – عُراضة : هدية يهديها القادم من سفر.

77 – عُمالة: أجرة العامل.

78 – عُمارة: أجرة العمارة.

79 – خُفارة: أجرة الخفر.

80 – بُشارة: ما يعطى البشير كالعُمالة.

تكاد جميع المفردات المذكورة تدور على أربع سمات دلا لية رئيسية متداخلة ومتقاربة، وهي سمة القطع" و "الطرح" التي تترتب على هذا القطع، وسمة الدلالة على "البقية" وعلى "الانتقاء":

1. سمة "القطع" التي يشير إليها فعل "القطع" أو أحد الأفعال المشاركة له في حقله الدلالي (جذَم، حصد، عصف، جرَم، جزأ، جز، نتف، اجتنى، خرط، بري، حت، حذف، قطف، حصد، جرش، قشر، خضم، حك، نسف، قلع، حطم، قلم،). وقد تظهر هذه السمة في الجذر الذي صيغ منه اللفظ نفسه أوتستفاد من سياق تعريف الكلمة .

2. سمة "الطرح": وعُبر عنها بأفعال تتلاقى في الدلالة العامة مع فعل "طرح" (طرح، سقط، تساقط، تناثر، حذل، نفض، نفى، لفظ، نفت، رمى، أخرج).

3. السمة الدالة على "الفضْلة" وعبر عنها بفعل "بقي" و مشتقاته اللفظية أوالمعنوية (الألفاظ الدالة على البقية و"العفو" أي فضول الشيء، أو الدالة على القلة كقليل ويسير) ؛

4. السمة الدالة على الانتقاء : و دلت عليها ألفاظ مشتقة من الأفعال الآتية: أخذ من، غرف من، رفع من، استل من، جرع من، عصر، تحلب من، صفى، خلص، نخل، غربل، عزل، نقى ؛كما دلت عليها صفة "جيد" و ألفاظ تفيد الأولية مثل: أول الشيء (سلافة) وصيغة مشتقة من "عجل" (عجالة).

ويلاحظ تقارب هذه الدلالات وتداخل بعضها مع بعض كما في المثالين 51 و52 اللذين تتداخل فيهما سمة "الفضلة" و سمة "الانتقاء"(نُخالة، حُصالة). و تتداخل سمتا "القطع" و"الطرح" في كثير من الأمثلة (1،2، 5، 6، 9، 10،...) وسمتا القطع والفضلة (42، 43، : جُذامة، حُصاصة، ...). غير أن المهم ليس هو تقاطع المفردات السابقة في الدلالة فهذا واضح لايحتا ج إلى الشرح. إنما الذي يعنينا هنا هو ملاحظة واستجلاء تطور صيغة "فُعالة" التي سبكت فيها هذه المفردات جميعا.

(18/4)

فهي لاتفيد الدلالة على "فضلات الأشياء فحسب" كما يقول صبحي الصالح(16). و قد يجوز أن يكون هذا هو معناها الأصلي أو الغالب، ولكنها نُقلت أيضا بالتوسع الدلالي أو بالمجاز لتدل على معانٍ لها مناسبة وعلاقة ما بمدلولها الوضعي الأصلي. فبين سمة "القطع" و"الطرح" كما رأينا" قرابة دلالية. وقل مثل ذلك في سمتي "الفضلة" و "الانتقاء". لكن الصيرورة التحولية قد أفضت أحيانا إلى معان متضادة. فقد يكون "الطرح" من قبيل الفضالات المرذولة التي يحسن التخلص منه (منها مثلا: كُناسة، فُضالة، لُفاظة، حُثالة) وقد تكون "البقية" مما يستبقى أو يستصفى لجودته أو لمزية فيه كما في : خلاصة، نقاوة، مجاجة،

عصارة.

وإذا كانت المجموعات الفرعية التي تنضوي داخل المجموعة الرئيسية الأولى تتقارب كلها في الدلالة بحيث يمكن اعتبار تطور بعضها عن بعض مجرد توسع دلالي لا غير، فإن الأمر يختلف بالنسبة الى المجموعتين الرئيسيتين الأولى والثانية، حتى إننا لا نكاد نتبين لأول وهلة العلاقة بين "العُمارة" و"الجُعالة" مثلا وبين "القُطاعة" و "الجُذامة". لكن إذا أنعمنا النظر نجد أن المجموعة الثانية التي تتميز بالسمة الدلالية "أجرة كذا" تفرعت مجازا عن المجموعة الفرعية "ب" التي تفيد "القطع" و "الجز" و ما في معناهما. و يمكن تحليل الصيرورة المجازية التي تولد عنها الحقل الدلالي "للجعالة" ونحوها كما يلي:

(19/4)

لقد مر بنا أن "جُزارة" (من جزر) تعني : أطراف ما يجزر أي اليدان والرجلان. و لما كانت هذه الأطراف تعطى للجزار أجرة له فقد أطلقت "جُزارة" على سبيل التوسيع الدلالي على كل ما يعطى للجزار أجرة له. وشيئا فشيئا خبت السمة الدلالية :"مايعطى للجزار" وبقيت السمة "أجرة". وهذا التطور في دلالة اللفظ "جُزارة" اقترن بتطور الصيغة التي سبك فيها وهي "فُعالة". فلما خبت السمة المُحِيلة على الحقل الدلالي "جزر+جزار..." ورجحت السمة الدالة على "الأجرة" بدت "فُعالة" في بعض استعمالاتها وكأنها لاتفيد إلا معنى "الأجرة". وعندئذ أمكن نقلها على سبيل الاستعارة إلى الحقل الدلالي الذي يفيد "الأجرة" وإن لم تكن له علاقة "بالجزر". فقيل"جُعالة" لما يعطى لعامل إذا حارب؛ و "عُمالة" : أجرة العامل ؛ و "عُمارة" : أجرة العمارة.

والنتيجة التي نستخلصها مما تقدم هي أن تطور دلالات الألفاظ عن طريق التداول والاستعمال قد يفضي إلى تطور الصيغ الصرفية التي بنيت عليها هذه الألفاظ. وهذا دليل على التفاعل المستمر بين "اللسان" (**langue**) و بين "الكلام"(**parole**).

ونختم هذا البحث المقتضب بجملة من الملاحظات والاستنتاجات:

–"فُعالة" تدل في الغالب على معان حسية لكنها قد تفيد أيضاً بالتوسع الدلالي معنى مجردا، كما في "حشاشة".

(20/4)

– الألفاظ التي جاءت على وزن "فُعالة" قليلة نسبيا في اللغة العربية (لاتكاد تتجاوز المائة) وأكثرها يدل على ما "يسقط من الشيء عند عملية القطع أو ما في معناه". و لذلك غلب استعمالها للدلالة على الفضالات، حتى في اللغة العربية المعاصرة. وهذا ما دفع بأحد الباحثين إلى أن يطلب من مجمع اللغة العربية بالقاهرة أن يجعل "فُعالة" قيا سية للدلالة على الفضالات(17). أما المعاني المجازية لهذه الصيغة "كعُمالة" و"جُعالة" و "بُشارة" فلم يطرد استعمالها وأهملت إهمالا في اللغة العربية المعاصرة وحلت محلها ألفاظ مركبة مبدوءة بأجرة مثل : "أجرة العامل"، "أجرة الصباغ" "أجرة الخباز"، أجرة "البناء". ولست أدري بِمَ أجاب مجمع اللغة العربية الأستاذ الباحث الذي تقدم إليه في جعل "فُعالة" قياسية للدلالة على "الفضالات". وإذا قبلت قياسية الأصل (وهو الدلالة على الفضالة مما يقطع ويسقط وغيره) فما الذي يمنع من قبول الدلالة المجازية المتفرعة عنه لإفادة "الأجرة" عندما تقتضي الضرورة ذلك في مجال من مجالات الاختصاص. ففي استغلال الطاقة المجازية للغة مزايا كثيرة منها : توفير الجهد بالنسبة للمتكلم (مستعمل اللغة) الذي نعفيه من مشقة صوغ كلمات جديدة عن طريق قواعد الاشتقاق المعقدة ؛ وعدم تحميل النظام الاشتقاقي الصرفي نفسه ما لايطيق، سيما وأن الصيغ والأوزان الصرفية محدودة جدا –كما أسلفنا– بالقياس إلى حاجاتنا الاصطلاحية والمعجمية. فلابد إذا من تشجيع الطاقة الإبداعية (وهي وليدة المجاز) عند المتكلم وعدم التعويل كُلّية على نظام اللغة الاشتقاقي. ففي تشجيع الإبداعية المعجمية (**créativité lexicale**) إغناء لأنظمة التوليد المصطلحي المُنظم (**création ou néologie lexicale**) بقوالب وصيغ جديدة مستحدثة. أليس "السماع" في كل اللغات مقدما على "القياس"؟ ثم إننا بتسخير الطاقات المجازية للغة قد نستغني في كثير من الأحوال عن اصطناع صيغ وأوزان جديدة

بطريقة آلية (أي دون أن تكون لها علاقة دلالية ما بما هو موجود في اللغة بحيث يقاس الفرع على الأصل) كما اقترح بعض اللغويين العرب المحدثين(18).

– نلاحظ أن هناك مفردات في اللغة العربية ينضوي معناها تحت الحقل الدلالي الذي تنتمي إليه صيغ "فُعالة" لكنها بنيت على أوزان أخرى مثل :" جَراية(بفتح الجيم): ما يناله الجندي كل يوم ؛ "جَذَاذة": فضل كل شيء (ويقال أيضا جُذاذة)؛ الحَزاز: القشرة التي تتساقط من الرأس ؛ جُلْفة : ما قشرته من الجلد ونحوه ؛ الجُزْعة (من جَزَع: قطع): البقية من الماء ؛كما أن هناك بعض المفردات على وزن "فُعالة" لكنها لاتندرج فيما يظهر ضمن الحقل الدلالي الذي درسناه: مثال ذلك: "حُزانة" الرجل: عياله الذي يتحزن ويهتم لأمرهم

؛ "حُسافة" : الغيظ والحقد ؛ "طُلاوة": البهجة والحسن ؛ "لُبانة": حاجة من غير فاقة. والمجموعة الأولى تدخل ضمن ما يسمى "التزاوج الدلالي" أو "المُزاوجات الدلالية" (**doublets sémantiques**) أما المجموعة الثانية فتدخل ضمن "المزاوجات اللفظية" لأنها تتماثل لفظاً وتختلف معنى. وهناك طائفة أخرى يصعب الحسم فيها مثل : "هُذامة" فهي من "هَذَم" بمعنى قطع بسرعة (المنجد) أي أن فيها سمتين دلاليتين نجدهما مثلا في "قُطاعة" و"عُجالة"، لكنها استعملت صفة للسيف الذي يقطع بسرعة : فهل نعتبرها من قبيل المجاز المرسل(**métonymie**) الذي ينقل اسم أثر الحدث (وهو القطع بسرعة) إلى الآلة التي تساعد على تحقيق هذا الحدث (وهي الشفرة أو السيف)؟

– في العربية ألفاظ كثيرة على وزن "فُعال" تلتقي في دلالتها مع "فُعالة"، منها على سبيل المثال:

"جُذاذ" : من جذ: قطع، ويستعمل (إلى جانب مُزاوجه: جُذاذة") بمعنى : ما تكسر من الشيء.

"جُفاء": ما يلقيه السيل جانبا، ومجازا: الباطل لا نفع له.

"رُغام": مُخاط.

"حُزاز": من "حز" بمعنى "قطع"، ومجازاً: ماحز في القلب أو الصدر فآلمه (ومثله: "الحزازة" و هي الشائعة في العربية المعاصرة).

"لُباب" : المختار الخالص من كل شيء.

"هُرار" من "هر الجمل بسرحه (غائطه) : رمى به. والهُرار: سلح الأبل من أي داء كان. ويطلق أيضا على داء كالورم بين جلد الإبل و لحمها.

"هُراء": كلام كثير فاسد لا نظام له.

"هُذاء": الكلام بغير معقول لمرضٍ (ومثله هذيان وهو الشائع).

إن صيغة "فُعال" كانت تدل قديما على التصغير (مثل خُفاف: تصغير تحقير) كما تدل على التكبير (مثل: "هُمام" : شهم). و" لكنها خرجت من الاستعمال تاركة بقاياها من آثارها، نحو "صُداع" و "سُعال"... مما يعبر عن الانحرافات والأمراض، وهو استعمال تحقير"(**19**).

و لاشك أن بين سمة "الفُضالة" و"التحقير" و"الانحرافات والأمراض" صلات دلالية واضحة، كما يتجلى ذلك في كلمة "هُرار" و "مخاط" و"رُغام". ولعل "فُعالة" تطورت عن "فُعال" بزيادة الكاسعة(**suffixe**) "ة" في آخره (فُعال+ة)، ثم اختصت الأولى ("فُعالة") بالفُضالات ونحوها واختصت الثانية ("فُعال")

بالانحرافات والأمراض، وهو معناها الشائع في العربية المعاصرة وفي المصطلحات الطبية خاصة(20). وتجردت "فُعال" أيضا من معنى "التصغير"(أو التكبير) الذي جُعِلت له صيغ أخرى كفُعَيل و غيرها. ومن الظواهر العجيبة في اللغة العربية أن تدل صيغة واحدة على معنيين متضادين: فُعالة: نُقاوة/نُفاية ؛ "فُعال" : "لُباب" (المختار من كل شيء) / "هرار" ؛ "خُفاف"/ "هُمام". فظاهرة "الأضداد" في اللغة العربية لا تقتصر إذن على الألفاظ بل تعدتها إلى بعض الصيغ كما رأينا.

يتضح مما تقدم أن اللغة العربية كسائر اللغات الحية تنطوي على طاقات توليدية رائعة بفضل مرونة وطواعية نظامها الصرفي، وقدرة مفرداتها وأبنيتها على التوسع الدلالي (عن طريق التعميم والتخصيص و المجاز المرسل و الاستعارة) ؛ وهو توسيع لا يُفَجر بناء الكلمة كما رأينا، بل يُضَمنها معاني جديدة متفرعة عن معناها الأول دون تغيير في مادتها، أي أنه يمكن من "إعادة استعمال" صيغ مستمدة من متن اللغة للتعبير عن المعاني المستجدة وشِياتها (nuances) دون إرهاق للنظام الاشتقاقي الذي يتعذر عليه ابتداع صوغ صرفي جديد لكل معنى طارئ نظراً لمحدودية أوزانه. فالتوسيع الدلالي إذا وسيلة توليدية خلاقة وهو فوق ذلك يتيح اقتصادا في الجهد واقتصادا في الطاقات التوليدية للغة.

الهوامش :

1 – أبو الفتح ابن جني، الخصائص، ج.2، ص،447.

2 – السيوطي، المزهر، ج.1، ص.368.

3 – عرف عبد الله أمين الاشتقاق بأنه " أخذ كلمة من كلمة أو أكثر مع تناسب بين المأخوذ والمأخوذ منه في اللفظ والمعنى" ، (مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد 381/1) وعرفه فؤاد حنا ترزي (الاشتقاق، ص:19) بأنه " أخذ لفظ من آخر آصل منه يشترك معه في الأحرف الأصول وترتيبها". و هذان التعريفان لا يختلفان كثيرا عن تعريف أحد اللغويين القدماء و هو ابو البقاء الكفوي (616 هـ) الذي قال: "الاشتقاق رد كلمة إلى أخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى، وهو آصل خواص كلام العرب، فإنهم أطبقوا علىأن التفرقة بين اللفظ العربي والعجمي بصحة الاشتقاق ". للاطلاع على مزيد من التعريفات من هذا القبيل، انظر مقال حامد صادق القنيبي، مجلة اللسان العربي (عدد 1990،34 ، ص.79) و عنوانه "الاشتقاق وتنمية الألفاظ".

4 – صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص. 174.

5 –سطرنا تحت الجزء الذي نراه أهم في التعريف.انظر كتاب شاهين عبد الصبور، :اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، ص.260؛ وانظر أيضا صادق قنيبي: المصدر المذكور، ص. 81.

6 – يقول المستشرق الألماني كارل بروكلمان :"أن ما يميز فصيلة اللغات السامية هو ... رجحان الأصوات الصامتة فيها عن الأصوات المتحركة.

... و يرتبط المعنى الرئيسي للكلمة في ذهن الساميين بالأصوات الصامتة، أما الأصوات المتحركة فهي لاتعبر في الكلمة الا عن تحوير هذا المعنى وتعديله...ويتعلق معنى الكلمة با لأصوات الصامتة، وفي عدد كبير جدا من الكلمات، يحمل المعنى ثلاثة أصوات صامتة فيها..." (فقه اللغات السامية، ترجمه إلى العربية رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، 1977 ، ص. 14–15).

7 – فطن بعض أئمة اللغة القدامى إلى أن "الحركات هي في الحقيقة "حروف"، فابن جني تناول هذا الموضوع في باب من كتابه "الخصائص" أسماه : باب في مضارعة الحروف للحركات، ومما جاء فيه أن "الحركة حرف صغير، ألا ترى أن من متقدمي القوم من كان يسمي الضمة الواو الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة و الفتحة الألف الصغيرة. ويؤكد ذلك عندك أنك متى أشبعت و مطلت الحركة أنشأت بعدها حرفا من جنسها...". الخصائص،ج 2، ص،315.

8 – انظر :اندري رومان:

Roman (André) Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe,(thèse), p. 1009.

9 – انظر: هنري فليش:

Henry Fleish, les verbes à allongement vocalique interne en sémitique, p.67 (cité par A. Roman : Etude de la phonologie...p.920).

"فاعل"يدل في السامية الجنوبية (ومنها العربية) على "الهدف" ويكون "بمد حركة فاء الفعل؛ مثال ذلك في العربية: "قاتل" من "قتل" ولايوجد هذا الوزن فيما عدا ذلك إلا في العبرية في البقايا المتجمدة..."، بروكلمان، المصدر السابق الذكر، ص، 107.

10– و يسميها اندري رومان : "**Action contrecarrée par son objet**" انظر:
A. Roman. Grammaire de l'arabe, p.53.
وتدل صيغة "فاعل" حسب صبحي الصالح على المشاركة الحقيقية للفاعل والمجازية للمفعول، نحو خاصم، وجاذب، المصدر السابق الذكر، ص.**337**.
11 – مثال مقتبس من كتاب "المحلى" لابن حزم (ت.**1064**)، ج.**7**،ص. **319**.
12 – انظر :أحمد الشرباصي، المعجم الاقتصادي الإسلامي، ص، **447**.
13 – "**hypallage**" نوع من المجاز يسميه اندري رومان "تعاوضة" و يعرفها بأنها "سرقة: تسرق عمدة فضلة من عمدة غيرها و الفضلة المسروقة إما فضلة واصفة وإما فضلة حالية". مثال ذلك هذا الشطر من بيت للعجاج: كأن نسجَ العنكبوتِ المُرملِ (مرمل في الحقيقة نعت ل"نسج" المنصوبة لكنها مجازا وصف للعنكبوت". انظر : أندري رومان: في تأصيل اللغة العربية و البيان والتبيين" مجلة الترجمان، مجلد **1** عدد **2** ، ص، **58–59**، **1992**.
والنحاة يسمون هذا النوع من التراكيب الجر بالمجاورة. والمعاوضة أو "التعويض"– كما يسميه السيوطي– تؤثر أيضا في الأبنية الصرفية فتغير معناها. يقول صاحب المزهر: "ومن سنن العرب (في كلامهم) التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة كإقامة المصدر مقام الأمر، نحو : فضرب الرقاب، والفاعل مقام المصدر، نحو : ليس لوقعتها كاذبة أي تكذيب، والمفعول مقام المصدر، نحو: بأيكم المفتون، أي الفتنة، و المفعول مقام الفاعل، نحو: حجابا مستورا، أي ساتراً "(ج. **1**، ص.**337**). وذكر أمثلة أخرى في ص**335** و**336** نحو :"عيشة راضية بمعنى مرضية وماء دافق بمعنى مدفوق وسر كاتم بمعنى مكتوم و حرما آمنا بمعنى مأمون، ويوم عاصف وليل نائم و ليل ساهر من باب "وصف الشيء بما يقع فيه ". (انظر أيضا : المزهر الجزء الثاني، ص.**89**). والأمثلة التي ذكرها السيوطي تدخل ضمن ما أسما هـ عبد القاهر الجرجاني "المجاز الحكمي".

أما ابن جني فقد استعمل "العوض" "والتعويض" و "المعاوضة" في الحروف التي تتعاوض أي يقوم بعضها مقام الأخرى، انظر :"باب في زيادة الحروف وحذفها،ج.**2**، من الصفحة: **273** إلى **306**.
14 – أحصينا في معجم الاقتصاد الإسلامي للشرباصي المشار إليه سابقا نحو **27** مصطلحاً على وزن "مفاعلة" منها :مؤاكلة، مؤآجرة، محارقة، مخاطرة، مجازفة، مخامرة، مدالكة، مرابحة، مراوحة، مزابنة،

مساومة، مصانعة، مضاربة، معاضمة، معاملة، معايرة، مقاسمة، مقايضة، مكايلة، مقايلة، مكافأة، مواصفة...(انظر المصدر المذكور من الصفحة **401–417**).

15 – كتاب الخراج للقاضي أبي يوسف (ت.**803**) ص. **39**..

16 – انظر صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، ص، **337**؛ وانظر أيضاً : د. أحمد الحوفي الذي يقول: "من الميسور أن نقيس على صيغة فعالة كلمات كثيرة لم تنص عليها المعاجم للدلالة على النفاية" ، وهو اقتصر على ذكر الأمثلة التي تفيد الفضالة أو الخلاصة و أغفل عن تلك التي تفيد "الأجرة" مثل عُمالة ونحوها. انظر مقاله حول : "وزن فُعالة الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الرابع والأربعون، ص، **25**، **1979**.

17 – الحوفي أحمد، المصدر السابق الذكر، ص.**44**.

18 – من "المجددين" في الأوزان عبد الله العلايلي، ومن أوزانه الطريفة :" تفعلوت للدلالة على الذي يتصف بالشيء عند حدوث الحادث فقط، نحو "ترغموت" الذي لا يرغم إلا عند اليأس، و "فعلوت" للدلالة على الاستحالة من شيء إلى آخر، نحو "فلزوت" لتحول المعادن إلى أشياء عنصرية..."، وقد رد عليه صبحي الصالح و انتقد منهجه المتعسف في اختلاق أوزان غريبة على اللغة العربية التي قد تكون في غنى عن هذا التقعر. يقول صبحي الصالح: "...وسائر ما ذكره العلايلي –بعد ذلك– إلى العجمة أقرب، وبالوزن الدخيل ألصق..." (صبحي الصالح، المصدر المذكور، ص،**340–341**).

وممن ينادون بخلق أوزان جديدة تلحق بالأوزان القديمة حسان تمام، فهو يقول: "فإذا أبحنا لأنفسنا زيادة الحروف دون قيد للتعبير عن مقولات التحولات العلمية المختلفة استطعنا في النهاية أن نخلق صيغاً جديدة للثلاثي المزيد، تصلح كل صيغة منها باعتبارها معنى صرفيا لأن تضم تحتها العدد الكبير من العلامات ، أي المفردات الاصطلاحية العلمية، أسماء وأفعالا على السواء، كأن يكون لدينا صيغة مثل "دفعل" تخصص لمعنى كلي من المعاني العلمية...مثلا: "دسخن" إذا تم التسخين على طريقة تندرج تحت الذي نعيش فيه... و"فعلد"... "فدعل"، (انظر :اللغة العربية معناها ومبناها، ص، **153–154**).

19 – انظر: حسان تمام، العربية الفصحى، ص.**96–98**.

20 – من قرارات مجمع اللغة العربية بالقاهرة "قياسية فُعال للمرض مصدرا من فَعَلَ اللازم المفتوح العين...فهي قياسية عند سيبويه والأخفش و ابن مالك ومتابعيهم... فقد قال القدماء: زُكام و زُحار وذُباح و

كُساح وجُذام إلخ. ونحن في حاجة إلى الاشتقاق على هذا الوزن حتى من أسماء الأعيان، مثل: وُراك(**coxalgie**) من ورك و عصاب من عصب **névralgie**)) وهكذا"، (مصطفى الشهابي، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، ص.**74– 75**.

مراجع البحث:

أسعد (علي)، تهذيب المقدمة اللغوية للعلايلي، دار النعمان، لبنان، **1968**.

أمين (عبد الله) ، الاشتقاق، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مجلد **1/381–393**.

بروكلمان (كارل)، " فقه اللغات السامية، ترجمه إلى العربية رمضان عبد التواب، مطبوعات جامعة الرياض، **1977** .

تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، **1973**.

ابن جني، (أبو الفتح) الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، الطبعة الثالثة، عالم الكتب، بيروت، **1983**.

عبد الحميد حسن، أحرف المد الطويلة والقصيرة وأثرها في صوغ الكلمات و في معناها وفي رنينها، البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الدورة الثالثة والثلاثون، **1966–1967** (ص، **525**).

الحوفي (أحمد): "وزن فُعالة الدال على نفايات الأشياء ومتناثراتها وبقاياها"، مجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الجزء الرابع والأربعون، **1979**، (ص.**25**).

رومان (أندري): في تأصيل اللغة العربية و البيان والتبيين" مجلة الترجمان، مجلد **1** عدد **2** ، ص، **58–59**، **1992**.

السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، المكتبة العصرية، بيروت، **1987**.

شاهين (عبد الصبور)، :اللغة العربية لغة العلوم والتقنية، دار الإصلاح، الدمام، ط. **1**، **1983**.

شحادة الخوري، التنمية اللغوية ودور الاشتقاق فيها، مجلة اللسان العربي، العدد **29**، **1987**.(ص.**9**)

الشرباصي (أحمد)، المعجم الاقتصادي الإسلامي، دار الجيل، **1981**.

الشهابي (مصطفى)، المصطلحات العلمية في القديم والحديث، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، **1988**.

صادق القنيبي ، الاشتقاق وتنمية الألفاظ، مجلة اللسان العربي، عدد 34، 1990 (ص.79).
صبحي الصالح، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، بيروت، 1983.
عبد الجبار محمد علي، من أجل مفهوم أدق للاشتقاق، مجلة اللسان العربي، العدد 25، 1985، (ص،15).
عمر فروخ، مراحل القياس في تاريخ اللغة العربية، البحوث والمحاضرات، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، مؤتمر الدورة الثلاثين، 1963–1964، (ص.91).
النحاس مصطفى، التحول الداخلى في الصيغة الصرفية، مجلة اللسان العربي، المجلد الثامن عشر، الجزء الأول، 1980 (ص.39).
النحاس مصطفى، عين المضارع بين الصيغة والدلالة، مجلة اللسان العربي العدد 30، 1988، (ص.11).
–أهمية مدلول الوزن في المصطلحات، اللسان العربي، العدد 38، 1994، (ص.164).
–التطور الدلالي في لغة الفقهاء، اللسان العربي، العدد 24، 1985، (ص.19).
المراجع باللغة الأجنبية:

Fleisch (Henri) Traité de philologie arabe, vol. II : pronom, morphologie verbale, particules ; collection Recherches, 1979.

Ougammadan (Mohamed), La néologie syntagmatique et tropologique en arabe, thèse de Doctorat, sous la direction d'André Roman, université Lumière Lyon II, 1993 .

Roman (André), Etude de la phonologie et de la morphologie de la koinè arabe, Marseille, publications de l'Université de Provence, 1982.

Roman (André), La création lexicale en arabe, Editions de la Francographie, sous presse.

– La grammaire de l'arabe, "Que sais-je" , PUF, Paris, 1990.

Wright, (W.), A Grammar of the Arabic language, Cambridge University Press, 1962.

أمن اللبس ومراتب الألفاظ في النحو العربي

د. رشيد بلحبيب (1)

1- وظيفة اللغة بين الإفهام والتعمية / حذر اللبس:

لولا حاجة الناس إلى المعاني وإلى التعاون والترافد لما احتاجوا إلى الأسماء (1). ولذلك كانت غاية اللغة القصوى التفاهم :"فنتكلم أو نكتب لبيان أفكارنا وإيصالها إلى فهم السامع أو القارئ ولا بد لنا في هذا من استعمال الجمل، فإنها صور للفكر خطابا وكتابة ذلك لأن الجملة تحتوي على شيئين ألفاظ منسوقة على ترتيب مخصوص ومعان تقابل تلك الألفاظ ويدل عليها بها. (2)

ومما لا ريب فيه أن النظام اللغوي خلق للإفادة أي لتبليغ أغراض المتكلم للمستمع فهو آلة للتبليغ جوهره تابع لما ولي من أمر الإفادة. (3)

ولا غرابة في هذا ما دام شرط الإفادة وعدم اللبس شرطا في كل عملية تواصلية شفاهية أو كتابية. لأن "اللغة تبقى لغة في جميع أحوالها، وإذا استخدمت كتابة فليس مهما أن يتم هذا حسب حروف الألفباء أو حسب طريقة بريل أو حسب نظام مورس وما إلى ذلك" (4) ما دامت تؤدي وظيفتها.

وقد فهم اللغويون العرب هذه الظاهرة فهما صحيحا يقول الجاحظ: " يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق ... ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع " (5)

فذلك من شروط نجاح أي عملية تواصلية.

إن من أهم أركان العملية التواصلية الإفادة، أي الابتعاد عن اللبس أو ما يسميه تشومسكي " الغموض التركيبي " (6) Structural ambiguity ولهذا صاغ النحويون العرب قواعد من مثل : " الأصل في الكلام أن يوضع للفائدة" ، و" لا يجوز الابتداء بالنكرة لأنها لا تفيد"... ومتى زالت الفائدة أو التبست صار الكلام عبارة عن ركام من الألفاظ.

---

(1) كلية الآداب والعلوم الإنسانية – جامعة محمد الأول– وجدة (المغرب)

يقول تمام حسان :"إن اللغة العربية– وكل لغة أخرى في الوجود– تنظر إلى أمن اللبس باعتباره غاية لا يمكن التفريط فيها لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات أخرى فنية ونفسية (7).

فالمتكلم حين يقصد إفهام المخاطب رسالته اللغوية فإنه يرتبها على منوال لا يدع معه للبس مجالا حتى يدرك مقاصده ذلك الإدراك الذي يتوخاه، فالالتباس ممنوع أبداً لمنافاته القصد من وضع اللغة، " وأما سهولة الفهم فشرط أولي وضروري أيضا بما أنه غاية اللغة ومطلب من مطالبها المقصودة بالذات وهو دليل على ارتقائها وارتقاء أهلها " (8).

اللبس محذور :

هناك قاعدة كبرى في أصول الفقه الإسلامي تجعل " المصلحة" غاية، وتقابلها قاعدة كبرى في أصول النحو تجعل " الفائدة" هي الغاية وتلخص المصلحة في أصول الفقه عبارة " لا ضرر ولا ضرار " وتلخص الفائدة في أصول النحو عبارة صاغها تمام حسان في صورة مشابهة هي " لا خطأ ولا لبس " (9) .وقد وضعها ابن مالك في شطر بيت يقول :

وإنْ بشكلٍ خيفَ لبس يجتنب

لقد عقد السيوطي في الأشباه والنظائر فصلا تحت عنوان" اللبس محذور " تعرض فيه للأساس الذي هيكل نحاة العربية عليه قواعدهم وأسسوا بناء عليه تصوراتهم وتعليلاتهم لمباحث اللغة، فاللبس محذور عندهم، ولا ينبغي إلا أن يكون كذلك، ولهذا بحثوا الأشباه والنظائر التي يمكن أن يقع الخلط واللبس فيها، وتحدثوا عن اللبس في معظم أبواب الصرف والنحو والمعاني وهذه بعض النماذج:

* قال ابن فلاح في المغني:"إنما ضم حرف المضارعة في الرباعي دون غيره خيفة التباس الرباعي بزيادة الهمزة بالثلاثي نحو: ضرب يضرب، وأكرم يكرم، لأن الهمزة في الرباعي تزول مع حرف المضارعة، فلو فتح حرف المضارعة لم يعلم أمضارع الثلاثي هو أم مضارع الرباعي، ثم حمل بقية أبنية الرباعي على ما فيه الهمزة (10) .

---

* ومن ذلك إذا خيف من النسب إلى صدر المضاف لبس حذف الصدر ونسب إلى العجز فيقال في النسب إلى عبد مناف وعبد أشهل: منافي وأشهلي لأنهم لو قالوا عبدي لالتبس بالنسبة إلى عبد القيس فإنهم قالوا في النسبة إليه عبدي ...(11)

* ومنه عدم لحاق التاء في صفات المؤنث الخاصة بالإناث كحائض وطالق ومرضع وكاعب وناهد وهي كثيرة جدا لأنها لاختصاصها بالمؤنث أمن اللبس فيها بالمذكر فلم تحتج إلى فارق (12) * ومن ذلك يجوز أن يقال في النداء : يا أبت ويا أمت بحذف ياء الإضافة وتعويض التاء عنها، قال ابن يعيش: " ولا تدخل هذه التاء عوضا في ماله مؤنث من لفظه لو قلت : في يا خالي ويا عمي : يا خالة ويا عمة لم يجز لأنه كان يلتبس بالمؤنث، فأما دخول التاء على الأم فلا إشكال لأنها مؤنثة، وأما دخولها على الأب فلمعنى المبالغة (13) .

كما تحدث ابن هشام عن اللبس حديثا مفصلا في تقرير شامل عند بيانه عن اللجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، فقد جعل الجهة التاسعة منها: ألا يتأمل عند وجود المشتبهات (14) وعرض هناك لما يحتمل المصدرية والمفعولية، وما يحتمل المصدرية والظرفية والحالية وما يحتمل المصدرية والحال... مما يمكن أن يقع فيه اللبس.

2- أمن اللبس والترخص في الإعراب:

لقد جعل اللغويون العرب العدول عن أصل وضع الجملة بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب من باب " الترخص عند أمن اللبس" مع الإشارة إلى أن هذا الترخص يخضع لقيود في مقدمتها حصول الفائدة أو أمن اللبس عند حصول العدول، يقول تمام حسان:"ويتضح خضوع العدول لأمن اللبس في وجوب أن يكون هناك دليل على المحذوف وضرورة التفسيرعند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير وهلم جرا. (15)

ومن أشكال العدول عن أصل من الأصول، العدول عن الإعراب.

إن من أصول العربية الدلالة بالحركات على المعاني فإذا استهدينا بهذا الأصل وجب أن نرى في هذه العلامات الإعرابية إشارة إلى معان يقصد إليها فتجعل تلك الحركات دوال عليها وما كان للعرب أن يلتزموا هذه الحركات ويحرصوا عليها ذلك الحرص كله، وهي لا تعمل في تصوير المعنى شيئا، بل لقد كانت حارسا لأمن اللبس في النظام والسياق معا. (16)

يقول السيوطي : " إنما وضع – الإعراب– في الأسماء ليزيل اللبس الحاصل فيها باعتبار المعاني المختلف عليها، ولذلك استغنى عنه : الأفعال والحروف والمضمرات والإشارات والموصولات لأنها دالة على معانيها

بصيغها المختلفة فلم تحتج إليه، ولما كان الفعل المضارع قد تعتوره معان مختلفة كالاسم دخل فيه الإعراب ليزيل اللبس عند اعتوارها، ومنه رفع الفاعل ونصب المفعول فإن ذلك لخوف اللبس منهما لو استويا في الرفع أو في النصب، ثم قال: " ومن ثم وضع للبس ما يزيله إذا خيف واستغني عن لحاق نحوه إذا أمن " (17) .

إن العرب مجمعون على رفع الفاعل ونصب المفعول به إذا ذكر الفاعل إلا أنه قد جاء الفاعل منصوبا والمفعول مرفوعاً إذا أمن اللبس يقول ابن مالك :

ورفع مفعول به لا يلتبس ونصب فاعل أجز ولا تقس . (18)

قال ابن الطراوة : " بل هو مقيس ومنه في القرآن الكريم (فتلقى آدم من ربه كلمات) [البقرة /36] فابن كثير وهو القارئ المكي من القراء السبعة ينصب آدم ويرفع كلمات (19).

وقد كان ابن الطراوة يقول : إذا فهم المعنى فارفع ما شئت وانصب ما شئت وإنما يحافظ على رفع الفاعل ونصب المفعول إذا احتمل كل واحد منهما أن يكون فاعلا وذلك نحو : " ضرب زيد عمرا" لو لم ترفع " زيدا " وتنصب "عمرا" لم يعلم الفاعل من المفعول . (20)

وقد أوردت مصادر النحو عددا من الأبيات الشعرية وقع فيها الترخص في الإعراب.

يقول الزجاجي : " وقد جاء في الشعر شيء قلب فصيّر مفعوله فاعلا وفاعله مفعولا على التأويل ضرورة وأنا أذكر لك منه شيئا تستدل به على ما يرد عليكم منه في الشعر فتعرف وجهه ولا تنكره، فمنه قول الشاعر:

مثل القنافد هداجون قد بلغت

... ... نجران أو بلغت سوءاتهم هجرُ

فقلب الفاعل فصار مفعولا

ومنه قول الآخر:

غداة أحلّت لابن أصرم طعنةً

... ... حصين عبيطات السدائف والخمر فقلب فنصب الطعنة وهي التي أحلت له ورفع المفعول.

ومما جاء من المفعول المحمول على المعنى قوله:

قد سالم الحيات منه القدما

... ... الأفعوان والشجاع الشجعما

لأن المسألة لا تكون إلا من اثنين، ومن سالم شيئا فقد سالمه الآخر لأنه مثل المقاتلة والمضاربة... فجعل الحيات فاعلات فرفعها بالمسالمة ثم نصب الأفعوان والشجاع... فجعلها مفعولات لأنها مسالمة كما أنها مسالمة. (21)

وقد جعل ابن هشام هذا الترخص من ملح كلامهم قال: " من ملح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام" (22) كإعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس مثل : " خرق الثوبُ المسمارَ" و"كسر الزجاجُ الحجرَ" ، وأورد مجموعة من الأبيات من بينها:

إن من صاد عقعقا لمشوم

... ... كيف من صاد عقعقان وبوم

وفيه رفع الفاعل والمفعول معا. (23)

3- مصادر اللبس التركيبي:

يتوقف فهمنا للتراكيب في شطر كبير منه على هيئة نظم الكلم، ذلك أن كثيرا من الجمل الملتبسة التي تحتمل الواحدة منها معنيين أو أكثر إنما يرجع اللبس فيها إلى هيئة النظم وسمته (24) ولهذا كان تصريف الكلام لأداء مختلف الوظائف، لا سيما الوظيفة المحورية (الفهم والإفهام)، تقتضي من المتكلم احترام جملة من النواميس اللغوية تحتل في تفكيره محل الأساس الضروري لكل عملية تواصل لغوية مهما كان مستواها.

إن من أهم مصادر اللبس خرق القواعد بشكل صريح وسافر، أو كما يعبر عن ذلك "غرايس" عند الاستخفاف بالقواعد أو استغلالها مع عدم احترام المبادئ المتحكمة في أي خرق، لأن المتكلم إذا انحرف عن استعمال مواقف للحكم والقواعد احتاج المستمع على الأقل إلى تقرير الكلام وإعادة تشكيله حتى يتوصل عبر استدلالات متتابعة إلى المقتضى الذي يقصد المتكلم إبلاغه . (25)

فاغتصاب الأماكن والنزول في غير الأوطان (26) من شأنه أن يؤدي إلى عدم التطابق بين المستوى المنطوق والفكرة ، وإذا لم يتم التطابق المذكور فسد النظم والتبست الطرق المؤدية إلى الغرض، واضطر القارئ إلى إعادة تركيب الأجزاء وتنسيقها حتى يحصل على صورة المعنى، وقد برزت هذه المعاني في تحليل الجرجاني لنماذج من الشعر العربي اتفق أسلافه على فسادها إلا أنهم لم يستطيعوا تحليل وجه الفساد أو اكتفوا بعبارات مجملة لا تفي بالغرض. فجميع النقاد يعتبرون بيت الفرزدق:

وما مثله في الناس إلا مملكا

... ... أبو أمه أبوه حي يقاربه.

فاسداً لأن فيه معاظلة بين الكلام وتقديما على غير الوجه ولم يزيدوا على هذا التفسير شيئا. أما الجرجاني فقد بيّن فساد نظمه بالمفارقة الحاصلة فيه بين ترتيب المعاني في الفكر وترتيب الألفاظ في الذكر.(27) يقول الجرجاني: " فانظر أيتصور أن يكون ذمه للفظه من حيث إنك أنكرت شيئا من حروفه أو صادفت وحشيا غريبا أو سوقيا ضعيفا أم ليس إلا لأنه لم يرتب الألفاظ في الذكر على موجب ترتب المعاني في الفكر فكدّ وكدّر ومنع السامع أن يفهم الغرض إلا بأن يقدم ويؤخر ثم أسرف في إبطال النظام وإبعاد المرام، وصار كمن رمى بأجزاء تتألف منها صورة ولكن بعد أن يراجع فيها باب من الهندسة لفرط ما عادى بين أشكالها وشدة ما خالف بين أوضاعها".(28)

(6/5)

إن من أهم مصادر اللبس إذن " العدول عن أصل الوضع" ، بواسطة الحذف أو الإضمار أو الفصل أو تشويش الرتبة بالتقديم والتأخير أو التوسع في الإعراب، وهذا العدول إما أن يكون مطردا إذا أمن اللبس – وذلك بوجود دليل على المحذوف وضرورة التفسير عند الإضمار وما يفرض من شروط على الفصل بين المتلازمين وعلى التقديم والتأخير وهلم جرا (29) ، وإما أن يكون غير مطرد إذا خيف اللبس– فللبس دور أساسي في تصريف أحوال العدول والتصرف فيها.

4– تحكم اللبس في حفظ المراتب:

إن المصدر الذي نريد أن نقف عنده، باعتباره من مصادر اللبس الكبرى، هو التقديم والتأخير فالأصل فيه عدم اللبس، إلا أن الكاتب أو الشاعر قد يذهب مذهب التوعر فيقدم ويؤخر دون أن يراعي الأصول قاصدا اللبس والتعمية.

يقول ابن القيم معلقا على قول الشاعر:

نفلق ها من لم تنله سيوفنا

... ... بأسيافنا هام الملوك القماقم.

تقديره : نفلق بأسيافنا هام الملوك القماقم، ومن لم تنله سيوفنا و"ها"للتنبيه تقديره: تنبهوا لهذا المعنى وإنما دعاه إلى التقديم والتأخير إيقاع اللبس على السامع وجعله من باب الألغاز" (30)

ومن وصايا النقاد للكتاب أن يتجنبوا ما يكسب الكلام تعمية فيرتبوا ألفاظهم ترتيبا صحيحا (31) ولا

يكرهوا الألفاظ على اغتصاب الأماكن.(32)

أما إذا خيف اللبس وهدد القصد وأمكن للسامع أن يحمل الخطاب على غير المراد فينتقض العهد وينحل العقد وتتبدل القضية والحكم فلا مناص من إيفاء اللغة أقدارها وإحلال الكلمات محالها. (33)

يقول جبر ضومط : " فإذا راعيت هذه الأغراض– المحافظة على حسن الرصف والفاصلة– فقدم ما شئت وأخر ما شئت على شرط ألا يقع التباس في الجملة ولا تعقيد، أما الالتباس فلا يسوغ بوجه من الوجوه ولذلك لا يصح في جملة: " لو اشتريت لك بدرهم لحما تأكلينه" : تأخير المجرور الأول وتقديم الثاني عليه، ولا في جملة (وجاء من أقصى المدينة رجل يسعى [يس /19] أن تؤخر المجرور أصلا، لأن التأخير يؤدي في الحالين إلى الإلباس. (34)

فالتقديم قد يكون دافعا للبس أو جالبا له حسب المباحث، واللبس قيد من القيود التي تحد من حرية الجملة العربية ومن حركية مفرداتها، وسوف نحاول البرهنة على هذا الأمر من خلال النماذج النحوية التالية:

أ– التباس المبتدإ بالخبر :

لقد تقدمت الإشارة إلى أن المبتدأ والخبر يتميزان بنوع من الحرية فيسمح التركيب العربي بتقديم الخبر وتأخير المبتدإ ما لم يؤد ذلك إلى اللبس، ومن الحالات التي يجب فيها أن يلزم كل موضعه، إذا كانا معرفتين أو نكرتين متساويتين في التخصيص ولا قرينة تميز أحدهما عن الآخر، فالمعرفتان نحو : زيد أخوك، فإن كلا من هذين الجزأين صالح لأن يخبر عنه بالآخر ويختلف المعنى باختلاف الغرض فإذا عرف السامع زيدا بعينه واسمه ولا يعرف المخاطب اتصافه بأنه أخو المخاطب وأردت أن تعرفه ذلك قلت:أخوك زيد، ولا يصح لك أن تقول: "زيد أخوك".

وإذا عرف أخا له ولا يعرفه على التعيين باسمه وأردت أن تعينه عنده قلت : أخوك زيد ولا يصح لك أن تقول : "زيد أخوك" .(35)

والنكرتان المتساويتان نحو : "أفضل منك أفضل مني"، فإن كل واحد من هذين الوصفين صالح لأن يخبر عنه بالآخر لعمله في المجرور بعده، فإذا جعلت أفضل منك مبتدأ، " وأفضل مني" خبره امتنع تقديم الخبر لئلا يتوهم ابتدائيته فينعكس المعنى لعدم القرينة وإلى هذا أشار الناظم بقوله:

فامنعه حين يستوي الجزءان

... ... عرفا ونكرا عادمي بيان(36)

ومن أطرف ما في هذا الأمر أن جماعة من النحويين لا يجيزون تقديم خبر المبتدإ عليه إذا كان معرفة(37) فلا يجيزون أن يقال: "أخوك زيد" والمراد "زيد أخوك" ومن حججهم أنه يقع الإشكال فلا يعلم السامع أيهما المسند وأيهما المسند إليه فلما عرض فيهما الإشكال لم يجز التقديم والتأخير، وكان ذلك بمنزلة الفاعل والمفعول إذا وقع الإشكال فيهما لم يجز تقديم المفعول كقولك : ضرب موسى عيسى(38) يقول السيوطي:

" فإذا كان الخبر معرفة كالمبتدإ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلبس إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبرا ومخبرا عنه" (39)

بخلاف ما إذا كان معه قرينة لفظية أو معنوية فاللبس ينتفي.

فالأول نحو: رجل صالح حاضر فإن القرينة اللفظية وهي الصفة قاضية على النكرة الموصوفة بالابتدائية تقدمت أو تأخرت.

والثاني : نحو : " أبو يوسف أبو حنيفة" فإن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي قاضية بأن "أبو يوسف" مبتدأ لأنه مشبه و "أبو حنيفة" خبره لأنه مشبه به تقدم أو تأخر (40) فلا بد أن تكون للقارئ معلومات سابقة عن كل من أبي يوسف – وهو من أشهر تلامذة أبي حنيفة– وأبي حنيفة إمام المذهب الفقهي المعروف وأن تكون لديه الكفاءة اللغوية التي تؤهله لمعرفة المحكوم به والمحكوم عليه أو المشبه والمشبه به أو المبتدإ والخبر، ففي الجملة السابقة استوى طرفا الجملة في التعريف، ومع ذلك يجوز فيها أن يتقدم الخبر " أبو حنيفة" وهو المشبه به ويتأخر المبتدأ " أبو يوسف" فتصير الجملة:

أبو حنيفة أبو يوسف لأن القرينة المعنوية وهي التشبيه الحقيقي تقضي بأن يكون " أبو يوسف" مبتدأ تقدم أو تأخر لأنه مشبه، وأن يكون " أبو حنيفة" خبرا تقدم أو تأخر لأنه مشبه به. (41)

إذن فالعنصر الدلالي يقوم– عند فقدان ما يميز الوظائف النحوية بعضها من بعض– بالتمييز بين هذه الوظائف مما يتيح لها حرية الرتبة فتقدم من تأخير أو تؤخر من تقديم .(42)

يقول عبد القاهر الجرجاني: " واعلم أنه ليس من كلام يعمد واضعه فيه إلى معرفتين فيجعلهما مبتدأ وخبرا ثم يقدم الذي هو الخبر إلا أشكل الأمر عليك فيه فلم تعلم أن المقدم خبر حتى ترجع إلى المعنى وتحسن التدبر.

ففي قول الشاعر:

... نَمْ وإنْ لَمْ تَنَمْ كَرايَ كَراكَ (43)

ينبغي أن يكون كراي خبرا مقدما ويكون الأصل : "كراك كراي" ، أي نم وإن لم أنم فنومك نومي... ثم قال: وإذا كان كذلك فقد قدم الخبر وهو معرفة وهو ينوي به التأخير من حيث كان خبرا.

قال فهو كبيت الحماسة:

بنونا بنو أبنائنا وبناتنا

... ... بنوهن أبناء الرجال الأباعد

فقدم خبر المبتدإ وهو معرفة، وإنما دل على أنه ينوي التأخير المعنى، لولا ذلك لكانت المعرفة إذا قدمت هي المبتدأ لتقدمها. (44)

ب– التباس المبتدإ بالفاعل:

ومما يجب فيه تأخير الخبر أن يخاف التباس المبتدإ بالفاعل إذا تقدم الخبر وكان فعلا مسندا إلى ضمير المبتدإ المستتر نحو : "زيد قام" أو يقوم"، فلو قدم والحالة هذه وقيل: قام أو يقوم لالتبس المبتدأ بالفاعل بخلاف ما إذا كان الخبر صفة نحو: " زيد قائم" أو كان فعلا رافعا لظاهر أو لضمير بارز، فالأول نحو: " زيد قام أبوه" والثاني نحو :" أخواك قاما" على اللغة الفصحى فلا لبس فيهن فيجوز تقديمه فتقول : " قائم زيد"، و" قام أبوه زيد" ، و"قاما أخواك" وهذا التقييد لا بد منه في قول الناظم:

كذا إذا ما الفعل كان الخبرا (45)

إذن، إذا كان الخبر فعلا فإنه لا يجوز أن يتقدم لأنه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حدّ الابتداء وارتفع بالفعل (46) وهذا مما يؤدي إلى التباس المبتدإ بالفاعل لا محالة (47)

ج– التباس الفاعل بالمبتدإ:

لابد في الجملة الفعلية من ذكر الفعل قبل الفاعل مطلقا (48) ،ولا يجوز تقدم الفاعل، ودليل امتناع تقديم الفاعل هو التباسه بالمبتدإ (49) وتحول الإسناد من إسناد فعلي إلى إسناد اسمي (50)وهذا ما عبر عنه

الشهاب القاسمي بقوله: " فإن قلت: لم امتنع التقديم لتوهم الفاعلية مع أنه لا يختلف المعنى، قلت : يختلفان بالجملة الاسمية والفعلية المختلفتين بإفادة الأولى الثبوت والدوام والثانية التجدد والحدوث".(51)

وقد لاحظ النحاة هذا المعنى، ومن ثم قالوا إن رتبة المبتدإ التقديم لأنه محكوم عليه والمحكوم عليه قبل الحكم، بخلاف جملة الفعل والفاعل فإن المقصود فيها أولا إنما هو المسند أي الفعل مضافا إليه الفاعل ثم ما لابسه من بقية متعلقاته، ولهذا لا يقدم الفاعل على الفعل أصلا لئلا يلتبس بالمبتدإ في أنه هو المقصود أولا.(52)

ويقوي ذلك أن حكم المبتدإ أن يؤتى به أولا لثان، وحكم الفاعل أن يؤتى به ثانيا لأول، أعني أن حكم المبتدإ أن يقدم قبل الحديث عنه فيكون حديثه تابعا لحديثه قبل أن يعرض للمبتدإ المجاز، والأشخاص مقدمة في الرتبة قبل حركاتها الموجودة منها قبل تأثيراتها في غيرها، وأيضا فإن الفاعل يجوز أن ينعكس مبتدأ أبدا، ما لم يكن فيه ضمير عائد إلى مفعوله...(53)

وإذا كان النحاة عللوا امتناع تقديم الفاعل بالتباسه بالمبتدإ فإنهم جوزوا تقديمه متى زال المانع، قال الأبّدي في شرح الجزولية: " ولا يبعد عندي أن يقال إن هذا الفعل يصح له العمل في الأول مقدما عليه وذلك مع أداة تطلب بالفعل... إلا أن يمنع من ذلك مانع، وذلك المانع في الفاعل هو أن يلتبس بالمبتدإ في قولك : "قام زيد وزيد قام" ،(54) ثم قال: " فإذا جاء حرف لا يليه الفعل، لفظاً أو تقديرا ،أزال ذلك اللبس فصحّ أن يكون فاعلا مقدما، إن قدرت الفعل فارغا من الضمير، وفاعلا بإضمار فعل إن قدرت الفعل مشغولا بضمير،قال ابن أبي الربيع:وهذا الذي قاله الأستاذ إنما هو بناء منه على أن الفاعل لا يقدم لأجل اللبس بالمبتدإ فعلى هذا متى زال ذلك اللبس ينبغي أن يقدم (55).

د- التباس الفاعل بالمفعول:

لابد في الجملة الفعلية من ذكر الفعل قبل الفاعل مطلقا، وأما ما سواه من بقية المتعلقات فالأصل فيها أن تتأخر عن الفعل، إلا أنها بحسب الصناعة اللفظية لا يتعين بينها وبين الفعل ترتيب مخصوص، فلك أن تقدم ما شئت منها على الفعل أو تؤخره على ما تراه مناسبا بشرط أن تحافظ على منع الالتباس وتتجنب التعقيد.(56)

فالمفعول به قد يتقدم على الفاعل وقد يتأخر عنه نحو :" ضرب زيدا عمرو" و"خرق السترَ المسمارُ" لأن

ظهور الإعراب في الاسمين قد يبّين الفاعل من المفعول، فإذا لم يظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما كقولك:ضرب موسى يحيى لم يجز التقديم والتأخير (57) لما يؤدي إليه ذلك من التباس المفعول بالفاعل. (58)

يقول ابن أبي الربيع: " وذلك أن الفاعل والمفعول إذا لم يكن في الكلام ما يدل عليهما التزمت العرب تقديم الفاعل وتأخير المفعول، فإذا قالوا: "ضرب موسى عيسى" ولم يكن معهم ما يدل على الفاعل علمت أن المقدم هو الفاعل إذ لم تكن العرب لتقدم المفعول بغير دال على ذلك لما في ذلك من نقض الغرض (59).

(12/5)

فالنظام النحوي يلزم أن يتقدم الفاعل على المفعول به إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، وذلك إذا خفيت العلامة الإعرابية ولم تكن هناك قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر، وفقدان العلامة الإعرابية في نحو: ضرب موسى عيسى، هو الذي يلزم بتقدم الفاعل على المفعول به، وبعبارة أخرى يقيد الرتبة.

فبعد أن كانت الرتبة غير محفوظة صارت محفوظة إذ كان أمن اللبس يتوقف عليها وهي في نحو: "ضرب أخي صديقي" تعتبر القرينة الرئيسية الدالة على الباب النحوي(60)

فلا تقديم ولا تأخير، ويلزم المفعول موضعه ويتعين تأخيره لأن تقديمه يوجب اللبس (61)فإذا انتفى اللبس أمكن تقديم المفعول، ويزول اللبس بالأدلة والقرائن التي تعين أحدهما.(62)

يقول ابن السيد : " إذا ثنيت أو جمعت فقلت " ضرب الموسيان اليحيين" أوضرب الموسون اليحيين" جاز التقديم والتأخير.

وكذلك إذا وصفت أحدهما بصفة يظهر فيها الإعراب أو وكدته أو عطفت عليه عطف إشراك أو عطف بيان، ونحو ذلك مما يرفع الإشكال، جاز التقديم والتأخير .(63)

فإذا قلت : " أعجب موسى وزيدا عيسى":علم أن موسى مفعول بعطف زيد عليه لأن المنصوب لا يعطف إلاّ على المنصوب مثله، وكذلك تقول " أعجب موسى نفسه عيسى" وكذلك النعت وسائر التوابع. (64)

وكذلك لحاق علامة التأنيث الفعل نحو: " أكرمت موسى سعدى" فيعلم أن " موسى" مفعول وأن سعدى هي الفاعلة للحاق علامة التأنيث الفعل إذ لو كان موسى هو الفاعل لقلت:"أكرم موسى سعدى ".-65)

وفي جواز تقديم المفعول على الفاعل اعتمادا على القرينة المعنوية، قدم النحاة أمثلة تعتمد في بعضها على

دلالة المفردات المختارة في الجملة وإمكان علاقتها النحوية، يقول الرضي عن هذه القرينة: " والمعنوية مثل : " أكل الكمثري موسى " و" استخلف المرتضى المصطفى"(66)

(13/5)

فالمثال الأول :" أكل الكمثري موسى" تعتمد قرينته المعنوية على طبيعة العلاقة بين الأكل والكمثري، فلا يمكن أن تكون هي علاقة الفاعلية بل علاقة المفعولية، وطبيعة العلاقة بين الأكل وموسى لا يمكن أن تكون علاقة المفعولية بل علاقة الفاعلية ولذلك جاز أن يتقدم الفاعل أو يتأخر في هذا المثال مع فقدان العلامة الإعرابية الكاشفة عنها لأن كلا منهما معروف مفهوم وفهمه مبني على معرفة خصائص المجالات الدلالية وتجاوبها بين المفردات.

ذلك أن من الأفعال أفعالا يكون المرتفع بعدها عاقلا لاغير، ويكون المنصوب بها عاقلا وغير عاقل، وثم أفعال بعكس ذلك يكون منصوبها عاقلا لاغير، ويكون المرتفع بها عاقلا وغير عاقل. (67)

وفي المثال الثاني : "استخلف المرتضى المصطفى" تعتمد القرينة المعنوية فيه على معلومات خاصة اقترنت بدلالة اللفظ المستخدم "استخلف" أي جعله خليفة، ولا بد أن يكون المستمع عارفا بأن لقب المصطفى خاص بالرسول صلى الله عليه وسلم، وبأن لقب المرتضى خاص بأبي بكر رضي الله عنه، ولا بد أن يكون عارفا أيضا بأن الرسول صلى الله عليه وسلم قد قبض للرفيق الأعلى قبل أبي بكر. (68)

فلما زال اللبس بالأدلة والقرائن المعنوية جاز التقديم والتأخير. (69)

وقد اتضح أن العنصر الدلالي يسمح بالتصرف في التقديم والتأخير لأنه يقوم بالدور الذي كانت تقوم به العلامة الإعرابية وهي إحدى الوسائل التي اصطنعتها اللغة للتمييز بين العناصر بعضها البعض.

وإذا انعدمت العلامة مع عدم وجود القرينة كان الالتزام بالترتيب الأصلي بين الفاعل والمفعول به بديلا عنها، فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي، فللرتبة دور مهم في الجملة فهي تساعد على رفع اللبس عن المعنى بتحديد موقع الكلمة فيها: " إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص وترتيب مخصوص، فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة ". (70)

(14/5)

وقد استدل الفاسي الفهري على أن الأصل في الجملة العربية (ف+فا+ مف) بالاحتفاظ بالرتبة الأصلية عند غياب الإعراب يقول : " ومن المؤشرات على النمطية المذكورة، (ف+فا+مف) عدم إمكان اللبس في الجمل التي يتوارد فيها الفاعل والمفعول بدون إعراب بارز مثل:

... ضَرَبَ عيسَى مُوسَى

... ضَرَبَ مُوسَى عِيسَى

فعيسى فاعل بالضرورة في الجملة الأولى وموسى مفعول.

وموسى فاعل بالضرورة في الجملة الثانية وعيسى مفعول.

مع أن الأمر بخلاف ذلك في الجملة : ضرب عيسى زيدا نظراً لبروز الإعراب " (71)

هـ- التباس المقصور بالمقصور عليه:

لا يجوز تقديم المقصور عليه حيث كان الطريق "إنما" لأجل وجود الالتباس في التقديم، وذلك لأن كلا من المفعول والفاعل مثلا الواقعين بعدها يجوز أن يكون هو المقصور عليه دون الآخر وأن يقترن أحدهما بقرينة تدل على كونه هو المقصور عليه، فقصدوا أن يجعلوا التأخير علامة القصر على ذلك المؤخر، فالتزموه في مواطن مع إنما ، ولم يجعلوا التقديم أمارة ليجري على ما تقرر في أصل القصر"بإلا" كما تقدم في النفي. (72)

ففي قول العرب: " ليس الطيب إلا المسك" : لو قلبت طرفي الجملة فقلت :" ليس المسك إلا الطيب"، لأجل الغرض في نفي الطيب عن كل شيء غير المسك وتحصل معنى غير ما تقصده من النظم الأول، ولا ينكر أنه يعرض في بعض صور هذا الباب غموض الفرق.(73)

وكذلك في قولك في "ما ضرب زيد إلا عمرا" لايجوز " ما ضرب عمرا إلا زيد" لما فيه من اختلال المعنى وانعكاس المقصود.(74)

فتقديم المحصور عليه لا يجوز في كل مباحث الحصر(75) لأنه يفهم خلاف المقصود ويؤدي إلى عكس المراد.(76)

و- موضع الجار والمجرور واللبس:

سأعرض لتأخير الجار والمجرور الممتنع بسبب اللبس من خلال آيتين كريمتين وقف عندهما البلاغيون طويلا:

* الآية الأولى: (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) [غافر/ 28] إذ جعلوها مثالا على أن تأخير الجار والمجرور يخل بالمعنى، يقول الزركشي: " من ذلك كون التقديم يمنع اختلال المعنى كقوله تعالى (الآية) فإنه لو أخر قوله (من آل فرعون) فلا يفهم أنه منهم (77) وذلك لأن في التأخير إخلالا ببيان المعنى (78) لأن في تأخيره خيفة أن يلتبس المعنى بغيره كقوله تعالى) (وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه) فإنه لو قيل (يكتم إيمانه من آل فرعون) لتوهم أن من آل فرعون من صلة يكتم فيختل المقصود.(79)

ففي الآية السابقة ثلاثة نعوت قدم أهمها وأخصرها وهو: " مؤمن" وأخر النعت الجملة " يكتم إيمانه " منعا للالتباس ومراعاة لحسن النظم معاً.

ويمكن إجمال صور التركيب الممكنة في ما يلي:

1- وقال رجل مؤمن من آل فرعون يكتم إيمانه.

2- وقال رجل مؤمن يكتم إيمانه من آل فرعون.

3- وقال رجل من آل فرعون مؤمن يكتم إيمانه.

4- وقال رجل من آل فرعون يكتم إيمانه مؤمن.

5- وقال رجل يكتم إيمانه من آل فرعون مؤمن.

6- وقال رجل يكتم إيمانه مؤمن من آل فرعون.

فمن هذه الصور الست (الثانية والخامسة) ممنوعتان لوقوع الالتباس فيهما.

والثالثة والرابعة والسادسة جائزات بحسب اللغة إلا أن البلاغة تنكرهن لتقدم غير الأهم فيهن على الأهم... (80)

* الآية الثانية: هي قوله تعالى (وقال الملأ من قومه الذين كفروا وكذبوا بلقاء الآخرة وأترفناهم في الحياة الدنيا) [المؤمنون/ 33] بتقديم "من قومه" على الوصف " الذين كفروا " قال الزركشي: " ولو تأخر لتوهم أنه من صفة الدنيا لأنها ههنا اسم تفضيل من الدنو وليست اسما والدنو يتعدى "بمن"، وحينئذ يشتبه الأمر في القائلين أنهم أهم من قومه أم لا، لاشتمال التأخير على الإخلال ببيان المعنى المقصود وهو كون القائلين من قومه.

وحين أمن هذا الإخلال بالتأخير قال تعالى في موضع آخر من هذه السورة (فقال الملأ الذين كفروا من قومه ما هذا إلا بشر مثلكم([المؤمنون/24] بتأخير المجرور عن صفة المرفوع. (81)

ز- التباس أحد المفعولين بالآخر:

يرتفع اللبس في مفعولي علم مع إلزام كل من المفعولين مركزه، وذلك بأن يكون ما كان خبرا في الأصل بعدما كان مبتدأ فلا يجوز في نحو : " علمت زيدا أباك" مع اللبس تقديم الثاني على الأول وهذا كما قلنا في نحو: ضرب موسى عيسى... فإذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس إذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه (82)...

كما يجب حفظ المراتب في باب أعطيت إذا التبست مخالفته نحو: " أعطيت زيداً أخاك" فإن لم تلتبس القرينة جاز العدول كقوله تعالى (أفرأيت من اتخذ إلهه هواه) [الجاثية /22](83)

ويمكن تتبع مظاهر اللبس وأثرها في حفظ المراتب في غير ما ذكرت من أبواب النحو المختلفة، فإذا كان صاحب الحال نكرة وجب تقديمها نحو: جاءني راكبا رجل ، لأنه يؤمن إذن التباس الحال بالوصف إذ الوصف لا يتقدم على الموصوف، وأما إذا تأخر نحو : جاءني رجل راكبا فقد يشتبه في حال انتصاب ذي الحال بالوصف نحو: رأيت رجلا راكبا. (84)

وكذلك إذا كانت " أن" مع صلتها مبتدأ وجب تقديم خبرها عليها، وإنما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس " بإنْ" المكسورة ، لأنك لو جئت بالخبر بعد خبر " أن" المفتوحة إما ظرفا نحو: أن زيدا قائم عندي أو غير ظرف نحو: أن زيدا قائم حق، لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم تدفع الفتحة الخفية اللبس، لكون الموقع موقع المكسورة، لأن لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة.(85)

إن هذه النماذج التي استعنت بها –وغيرها كثير– تدل على فهم اللغويين العرب لهذه الظاهرة فهما دقيقا ومراعاتها في التحليل، فقد استقر عندهم أن الالتباس لا يسوغ بوجه من الوجوه لمخالفته الغاية من وضع اللغة " إذ يكفي من حظ البلاغة ألا يؤتى السامع من سوء إفهام الناطق... ولا يؤتى الناطق من سوء فهم السامع (86) فإن ذلك من شروط نجاح أي عملية تواصلية أو فشلها.

الهوامش

(1) الحيوان 201/5.

(2) الخواطر الحسان ص: 6.

(3) نظرية النحو العربي ، نهاد الموسى ص،87.

(4) اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز ص،26.

(5) البيان والتبيين 87/1.

(6) نظرية تشومسكي اللغوية، جون لاينز ص، 120.

(7) اللغة العربية معناها ومبناها ص، 233، وينظر" اللغة بين المعيارية والوصفية" تمام حسان، ص،.58

(8) الخواطر الحسان ص، .16

(9) الأصول ، ص 220-.221

(10) الأشباه والنظائر 1/.339

(11) المصدر السابق 1/.341

(12) المصدر السابق.

(13) الأشباه والنظائر 1/.338

(14) مغني اللبيب ص، 729 وما بعدها ، وينظر "نظرية النحو العربي" نهاد الموسى ص،74.

(15) الأصول ص، 148.

(16) النحو والنحاة ، أحمد عرفة ص، 114.

(17) الأشباه والنظائر 337/1.

(18) شرح الكافية الشافية 612/2.

(19) معاني القرآن، الفراء 28/1،إعراب القرآن للنحاس 215/1.

(20) البسيط 262/1، وقد تعقب ابن أبي الربيع ابن الطراوة وجعل رفع المفعول وإن فهم المعنى كالغلط.

(21) الجمل ، الزجاجي ص،203-204-205، وينظر الأبيات: الحلل لإبن السيد ص، 97-98.البسيط 262/1 الأشباه والنظائر 337/1،وهي من شواهد الكتاب 145/1،المقتضب 430/2،النكت ص، 95-96.

(22) مغني اللبيب ص، 915.

(23) المصدر السابق ص، 917-918، شرح ابن عقيل 14/2، شرح الكافية الشافية 612/2.

(24) ينظر : نظرية النحو العربي، نهاد الموسى ص،25 والتفكير البلاغي عند العرب ص: 202 والضرورة الشعرية في النحو العربي، محمد حماسة ص، 218.

(25) الاقتضاء في التداول اللساني، عادل فاخوري ص، 114.

(26) بعض كلام بشر بن المعتمر، البيان والتبيين 138/1.

(27) ينظر : التفكير البلاغي عند العرب، حمادي صمود ص،516-517.

(28) أسرار البلاغة ص، 113.

(29) الأصول، تمام حسان ص، 148.

(30) الفوائد المشوق ص، 86.

(31) الصناعتين ص، 159.

(32) البيان والتبيين 138/1.

(33) التفكير البلاغي عند العرب ص، 107.

(34) الخواطر الحسان ص، 65.

(35) ينظ : شرح التصريح 170/1-171-172، الإشارات والتنبيهات، الجرجاني ص، 51 نهاية الإيجار، الرازي، ص،163.

(36) شرح التصريح 172/1-173، شرح الكافية الشافية 365/1.

(37) ينظر ، الحلل، ابن السيد ص، 151، التخمير275/1.

(38) الأشباه والنظائر 150/3-151.

(39) المصدر السابق 66/2.

(40) شرح التصريح 173/1، البسيط 590/1.

(41) ينظر ، بدائع الفوائد 188/1.

(42)النحو والدلالة، محمد حماسة ص، 140-141.

(43) ينظر: البيت في : الدلائل ص،373، وصدره، (شاهد منك أن ذاك كذاك).

(44) دلائل الإعجاز ص،373-374،شرح ابن غقيل 233/1.

(45) شرح التصريح173/1-174،وينظر:أوضح المسالك 146/1.

(46) التبصرة 101/1، حاشية يس 171/1.

(47) الحلل ص، 151.

(48) الخواطر الحسان ص، 59.

(49) المطول ص، 117.

(50) نظام الجملة العربية، مصطفى جطل ص، 52.

(51) حاشية يس 173/1.

(52) الخواطر الحسان ص،123.

(53) الحلل ص، 147.

(54) البسيط 638/2.

(55) المصدر السابق 638/2.

(56) الخواطر الحسان ص، 59.

(57) الحلل ص، 97.

(58) الأشباه والنظائر 66/2.

(59) البسيط 279/1.

(60) اللغة العربية معناها ومبناها، تمام حسان ص، 208، وينظر، النحو والدلالة ص، 141.

(61) ينظر: نهاية الإيجاز، مبحث: المتعين للتأخير ص:320.

(62) الخصائص 35/1.

(63) الحلل 35/1.

(64) البسيط 279/1.

(65) المصدر السابق 279/1.

(66) شرح الكافية 72/1، وينظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص، 209.

(67) البسيط 279/2.

---

(68) ينظر، النحو والدلالة ص، 143.

(69) الخصائص 35/1.

(70) منهاج البلغاء، حازم القرطاجني ص، 179.

(71) إشكال الرتبة، الفاسي الفهري ص، 55–56، وينظر ، في بناء الجملة العربية ص: 192.

(72) مواهب الفتاح 233/2.

(73) التبيان ، الزملكاني ص، 101.

(74) مختصر التفتازاني 226/2 و ما بعدها.

(75) ينظر مبحث الحصر المطول ص ،135.

(76) مواهب الفتاح 226/2.

(77) البرهان 233/3.

(78) الإيضاح ص، 208، المطول ص، 185.

(79) عروس الأفراح ص، 66-67.

(80) الخواطر الحسان ص، 66-67.

(81) البرهان 233/3-234،وينظر:عروس الأفراح 162/2-163-164،وينظر: نماذج أخرى ، نتائج الفكر ص، 330-331.

(82) شرح الكافية 83/1.

(83) المصدر السابق 84/1، وينظر: الكشاف 291/4.

(84) شرح الكافية 204/1.

(85) شرح الكافية 99/1.

(86) البيان والتبيين 87/1.

المثل وما يجري مجراه من الأشكال التعبيرية

في كتب الأمثال القديمة عند العرب

د.سالم مرعي الهدروسي(1)

تمهيد:

تشكل الأمثال بنمطها اللغوي الشفاهي، العفوي الشعبي أبسط الأشكال الأدبية الفنية وأوجزها عند معظم الشعوب، وتعكس مشاعر الناس، وأفكارهم وتصوراتهم لحياتهم، وعاداتهم وتقاليدهم ومعتقداتهم ، ومعظم مظاهر نشاطات حياتهم الأخرى، وتعبر عنها بصورة حية، تصدر عن مختلف مستويات الجماعات الإنسانية بكافة المعايير التصنيفية لمستويات البشر على اختلاف حضاراتهم (1) .

يضاف إلى ذلك ما تمتاز به الأمثال من سرعة سيرورتها على الألسن من جيل إلى جيل، وأحياناً من جماعة إلى جماعة أخرى مختلفة، وعبورها من لغة إلى أخرى، عبر الأزمان والأمكنة، وما لها من أثر السحر في التأثير على الناس وإقناعهم، رغم بساطة معانيها، وسذاجة صياغتها في معظم الأحيان(2).

(1) قسم اللغة العربية بجامعة اليرموك – الأردن

ولما كان للأمثال هذه الأهمية، فإن الأمثال العربية تكاد تقابلنا في معظم مصادر التراث العربي، ككتب التفسير، والمعاجم اللغوية، وأمهات الأدب والمسامرات والأخلاق، وكتب اللغة والنحو، وكتب الحكمة والفلسفة والطباع، والتاريخ والسير، وكتب البلاغة والموسوعات الثقافية، إضافة إلى مصنفات الأمثال البحتة. وقد عني علماء الأدب واللغة والتفسير العرب منذ وقت مبكر بجمعها وتصنيفها وتبويبها وشرحها، وجعلوا منها مادة تأديبية وتعليمية وتربوية، وزينوا بها آدابهم ودعموا أقوالهم، وعللوا أفعالهم، بحيث بقيت تلك الأمثال والحكم حية في تراثهم الكتابي والشفاهي إلى يومنا هذا (3).ولم تقتصر عنايتهم بالأمثال القديمة فحسب، بل قاموا في الفترات اللاحقة بتدوين الأمثال المحدثة (المولدة) وإضافتها إلى مواضعها من كتب الأمثال والأدب كما فعل الميداني (ت 518هـ)، مما يعكس مدى وعيهم بأهمية هذا الجنس الأدبي، الذي يمثل صفوة اللغة المحكية العفوية، وما يحويه من خبرة الحواس والشعور والعقل، فيجمع في ثناياه ما بين الحقيقة الفطرية، والمعرفة المكتسبة، مما يسعف في إضاءة بعض جوانب حضارة العرب وتطور فكرهم، ويكشف عن بعض جوانب فلسفة حياتهم الأولى البدائية، وثقافتهم الشفاهية وتطورها في المراحل اللاحقة(4).

تأصيل لفظ المثل:

ورد لفظ المثل في معظم اللغات السامية، واشتق من جذر متقارب فيما بينها على النحو التالي: في العربية، مَثَل، في العبرية masal، في الآرامية Ma t l a، في السريانية metala، وفي الحبشية mesl، وفي الأمهرية Masala وMessale، وفي الأكادية meslum، وفي الآشورية masala.

وتتضمن هذه الكلمة في جميع اللغات السامية معنى المماثلة والتشبيه، والموازنة والمقارنة، كما يؤكد أيسفيلد والفاخوري وعابدين، باستثناء اللغة العبرية التي دل فيها على السيادة والحكم إضافة إلى المماثلة(5).

غير أن اللغة العربية قد توسعت في مفهوم هذه الكلمة لغة واصطلاحا وأعطتها زخما دلاليا حافلا.

المثل في اللغة:

ذكر اللغويون للفظ المثل عدة معان يعنينا منها:-

1- الشبه، ويرى الراغب الأصفهاني (ت502هـ) أن المثل بهذا المعنى يشمل المشابهة في عدة أمور هي: الجوهر، والكيفية، والكمية، والقدر، والمساحة (6).

2- المثل، والنظير، والتسوية، والمشاكلة، والمماثلة، وذهب ابن منظور (ت711هـ) إلى أن مثل ومثل كلمتي تسوية بمعنى واحد، وفرق ابن العربي (ت638هـ) بينهما، ورأى أنهما متقاربتان في المعنى فالمثل "عبارة عن شبه المحسوس، والمثل عبارة عن شبه المعاني المعقولة" وأيده ابن أبي الإصبع (ت654هـ) والزركشي (ت794هـ) في ذلك (7).

3- الصفة، وذهب إلى ذلك أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، وأيده يونس بن حبيب (ت182هـ)، والثعالبي (ت429هـ) وبها فسر الأخير قوله تعالى: [مَثَل الجنة التي وُعد المتقون] ، وذهب إلى ذلك الزركشي (ت 794هـ) أيضاً (8).

4- العِبرة، والحجة، والآية، والحديث، وهذه المعاني من غايات ضرب المَثَل ولوازمه، وليست من معانيه كما ذهب ابن منظور (ت711هـ)، والفيروزي أبادي (ت817)، وأبو البقاء الكفوي (ت1094هـ) (9).

5- المثال، والحذو، والشاهد، والانتصاب، فكل ما كان شاخصاً لأمر ما، كان مثلاً له، وعلما يعرف به، فكأنه ماثل بين اليدين، ومنتصب أمام العين(10). ويؤيد هذه المعاني الأصمعي (ت216هـ)، وابن السكيت (ت243هـ)، والمبرد (ت258هـ)،وابن رشيق (ت456هـ) وغيرهم (11)، وهذا المعنى يرجح اشتقاق لفظة المثل المادي الحسي، فيمكننا إرجاع معنى المادة حسياً إلى البروز والشخوص، وإذا قالوا مَثَل ومَثُل أي قام منتصباً،ويرى ذلك فلايشر (Fleischer)، وأمين الخولي (12)، ومصدر هذا الرأي ما نقله الميداني (ت518هـ) عن أحد العلماء قوله: " سُمّيت الحِكم القائم صدقُها في العقول أمثالاً لانتصاب صورها في العقول، مشتقة من المثول الذي هو الانتصاب"(13). ويميل عابدين والصغير: إلى اشتقاق المثل من التماثل اعتماداً على قول الجوهري (ت398هـ) " مثلت له كذا تمثيلاً، إذا صورت له مثاله بالكتابة وغيرها" (14). وذلك من قبيل اشتقاق أسماء المعاني من أسماء الأعيان، لأنه يعيد إلى الأذهان معنى الشخوص والانتصاب، وبذلك يجمع المثل إلى معانيه المثال والمثول، والتصوير معاً (15).

المثل في الاصطلاح:

هناك اتجاهان رئيسيان في تحديد المراد من دلالة كلمة المَثَل في الاصطلاح عند الأدباء والنقاد والمفسرين القدماء؛ اتجاه أدبي تفسيري، يُعنَى بإبراز جوانب من خصائص المعنى المصطلح عليه، ويؤكد هذا الاتجاه على اعتبار المورد والمضرب، والغرابة (الندرة)، والسيرورة فيه، واتجاه بلاغي بتجاوز ذلك إلى الجوانب البلاغية والتصويرية في المَثَل.

الاتجاه الأدبي:

وقد ركز أصحاب هذا الاتجاه على السمات الأساسية التي تجعل من المَثَل جنساً أدبياً يتميز عن غيره من أجناس الأدب، كما اهتموا بمواضع استعماله.

وممن يمثل هذا الاتجاه كل من ابن السكيت (ت243هـ)، والمبرد (ت285هـ)، والزمخشري (ت538هـ)، والرازي (ت606هـ).

(4/6)

أما ابن السكيت (ت243هـ) فقد عرَّف المثَل بقوله: " المثل لفظ يخالف لفظ المضروب له، ويوافق معناه معنى ذلك اللفظ" (16) فقد التفت في تعريفه إلى مضرب المثل، ومخالفة لفظه له، واتحادهما في المعنى.

أما المبرد (ت285هـ) فقد التفت في تعريفه المثل إلى وجه المشابهة بين الحالين، مع ملاحظة السيرورة، فقال: "هو قول سائل يُشبّه به حال الثاني بالأول والأصل فيه التشبيه،... فحقيقة المثَل ما جعل كالعلم للتشبيه بحال الأول... فمواعيد عرقوب علم لكل ما لا يصح من المواعيد"(17). ووافقه الرازي (ت606هـ) على ذلك بقوله: " المَثَل تشبيه سائر، وتفسير "السائر" أن يكثر استعماله على معنى أن الثاني بمنزلة الأول" (18).

واشترط الزمخشري (ت538 هـ) التمثيل بالمورد، وربط غرابة المثل وندرته بتداوله وقبوله وسيرورته، فقال: « ثم قيل للقول السائر الممُثل مضربه بمورده مثل، ولم يضربوا مثلاً، ولا رأوه أهلاً للتسيير، ولا جديراً بالتداول والقبول إلا قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه "(19). أما الرازي (ت606هـ) فجمع بين رأيي المبرد (ت 285هـ) والزمخشري(ت 538هـ) معاً فيما يتعلق بندرة المثل وغرابته فقال: " قيل للقول السائر الممثَّل مضربه بمورده مثل، وشرطه أن يكون قولاً فيه غرابة من بعض الوجوه " (20).

(5/6)

ويبدو أن السيرورة تعني ضمناً أن المثل في سيرورته بين الناس عبر أجيالهم وأزمانهم ومواطنهم أصبح تراثاً شعبيا، من نتاج جماعي عفوي، يصعب على الفرد أن يبدعه قصداً عن سابق نية وتصميم، فهو قول نطق به الكثير من الناس وصاغه أحدهم بصورة ذكية مؤثرة (21)، غير أن الثعالبي (ت 429هـ) يطالعنا بأمر غير مألوف في مجال الأمثال، فقد أصبح المثل عنده إبداعاً فردياً ممكناً، يستطيع الفرد أن ينتجه عن سابق تصور وقصد كما حاول هو نفسه أن يفعل في كتابه (التمثيل والمحاضرة)، حيث يذكر في مقدمته قوله:" قد جمعنا من إنشائنا في كتابنا هذا ألفاظاً وجيزة، أجريناها مجرى الأمثال، وفصولاً قصيرة دللناها على مواقع الأعمال، وقصدنا فيما ألفناه من ذلك وجه الاختصار، وكنه الاقتصار، ليقل لفظه، ويسهل حفظه "(22)

أما ابن رشيق (ت 456هـ) فقد جعل صنعة الأمثال– على النحو الذي ذهب إليه الثعالبي – مقصورة على الأمثال الشعرية، وجاء بأمثلة لذلك من صنعه هو نفسه(23)

واشترط علماء الاتجاه الأدبي في المثَل: عدم التغيير في الصيغة، أو التركيب، أو البناء، وأن يستعمل المثل على الحكاية، تماماً مثلما أرسل في مورده.

وأكد ذلك الفارابي (ت350هـ) في ديوان الأدب بقوله « المثل ما تراضاه العامة والخاصة في لفظه ومعناه، حتى ابتذلوه فيما بينهم، وفاهوا به في السراء والضراء، واستدروا به الممتنع من الدر، ووصلوا به إلى المطالب القصية، وتفرجوا به عن الكُرَب المكربة ، وهو أبلغ الحكمة؛ لأن الناس لا يجتمعون على ناقص أو مقصر في الجودة ، أو غير مبالغ في بلوغ المدى في النفاسة "(24)، ففي هذا التعريف إبراز لمسألة ثبات الأمثال وتداولها ، وإمكانية التعبير بها عن أشياء ، لا يعبر عنها بطريق مباشر ، ويوضح أن المَثَل يعبر عن حاجة شخصية في ثوب إنساني عام، ثم يشير إلى ضرورة الاستحسان العام الذي تلقاه الأمثال بين الناس ، ويؤكد المرزوقي (ت 421 هـ)، ذلك بقوله في كتابه شرح الفصيح: " المثل جملة من القول ، مقتضبة من أصلها ، أو مرسلة بذاتها ، فتتسم بالقبول، وتشتهر بالتداول ، فتنقل كما وردت فيه إلى كل ما يصح قصده بها ، من غير تغيير يلحقها في لفظها، وعما يوحيه الظاهر إلى أشباهه من المعاني ، فلذلك تضرب وإن جُهِات أسبابها التي خرجت عنها"(25) ففي هذا التعريف توضيح لحقيقة المثل، فهو قول موجز يضرب في حالات مشابهة لمورده الأصلي وإن جهل أصله، ولا يُغَيَّر لفظه في أية حالة من حالات استعماله.ويؤكد أبو هلال العسكري(ت بعد395 هـ) هذه الخاصية في المثل بقوله أن الأمثال" تضرب على

ما جاءت عليه عن العرب، ولا تغيّر صيغتها "(26). ويبرر الطوسي (ت 460 هـ) ثبات الأمثال بقوله: " ومن حُكْم المثَل أن لا يتغير لأنه صار كالعلم"(27) .

(7/6)

أما الرازي (ت 606 هـ) فيرى أن " الأمثال لا تغير، لأن ذكرها على تقدير أن يقال في الواقعة المعنية، إنها بمنزلة من قيل له هذا القول ، فالأمثال كلها حكايات لا تتغير"(28) . ويرى السيوطي (ت 911هـ) أن الأمثال لا تتغير بل تجري كما ضربت، ولا يستعمل فيها الإعراب(29). وذهب إلى هذا الرأي في ثبات الأمثال على الحكاية واتسامه بالغرابة من المفسرين البيضاوي (ت 685 هـ) ، حيث يقول في تحديد معنى المثل "قيل للقول السائر الممثَل مضربه بمورده، ولا يضرب إلا ما فيه غرابة، ولذلك حُوفِظ عليه من التغيير"(30) وأيده في ذلك أبو السعود (982هـ) .

فقد حدد هؤلاء العلماء أهم ركائز المثل في الاصطلاح الأدبي بإيجاز اللفظ، وكثافة الدلالة، والمضرب، والمورد، والثبات على الحكاية في استعماله وعدم تغييره، ثم السيرورة والانتشار بين الناس من جيل إلى جيل،ومن مكان إلى آخر، وأخيرا عزة المثل وغرابته وندرته .

فالمثل عندهم عبارة موجزة شائعة، مركزة الدلالة، تشي بمهارة الصنعة الأدبية، المتسمة بالخبرة والندرة أو الغرابة، ذات معنى حاد، يلتصق بظروف الناس، وحياتهم المتكررة(32) .

وقد أجمل ابن رشيق (ت456 هـ) هذه الصفات في حديثه عن المثلَ السائر بقوله ."المثل السائر في كلام العرب كثير نظماً ونثراً، وأفضله أوجزه،وأحكمه أصدقه، وقولهم:"مثل شرود وشارد" أي سائر لا يُردُّ، كالجمل الصعب الشارد الذي لا يكاد يعرض له ولا يرد، وزعم قوم أن الشرود ما لم يكن له نظير ، كالشاذ والنادر ،... وتأتي الأمثال الطوال المحكمة، إذ تولاّها الفصحاء من الناس" ويزيد في هذه السمات إمكان الإتيان بالأمثال الطوال المحكمة، ورَبَطَها بفصاحة قائلها وقدرته على إحكامها (33) .

(8/6)

وقد فسر ابن قيم الجوزية (ت 701 هـ) السيرورة بمعنى كثر الاستعمال "ومعنى السائر أنه كثر استعماله، واستعماله على أن الثاني بمعنى الأول"(34) . ويشير أبو البقاء الكفوي (ت 1095هـ) إلى سيرورة المثل وانتشاره بين الناس من العامة والخاصة واستحسانهم له بقوله."والمثل بفتحتين . لغة . اسم لنوع من الكلام،

وهو ما تراضاه العامة والخاصة، لتعريف الشيء بغير ما وضع له من اللفظ ويستعمل في السراء والضراء،وهو أبلغ من الحكمة"(35) . وهو يعتمد في رأيه هذا على ما ذكره الفارابي(ت350 هـ) في هذا الشأن، دون الإشارة إليه، كما يلحظ تجنبه الإشارة إلى البعد المجازي في استخدام الأمثال والربط بينها وبين التشبيه التمثيلي أو الاستعارة .

وقال الحسن اليوسي (ت 1102هـ) في كتابه زهر الأكم ."اعلم أنه يقال مثلٌ سائر، سواء كان شعرا أو غيره، وهو من السير في الأرض، استعمل في ذهاب المثل وشيوعه في سماع الناس، ويقال أيضا مثل شارد وشرود... لأن المثل إذا شاع لا يستطاع رده ولا يمكن إخماده كما لا يستطيع رد الشرود من الإبل"(36). ويبالغ ابن القيم الجوزية (ت 751هـ) في إفراد خاصية العقل للأمثال فيقول. "الأمثال شواهد المعنى المراد، وهي خاصيته ولبه وثمرته"(37) .

(9/6)

ويطالعنا القلقشندي (ت821هـ) برأي فيه طرافة وإضافة جديدة ويعتبر الأمثال رموزا وإشارات يلوح بها على المعاني تلويحا، ولها مقدمات وأسباب، وتختص ألفاظها بالاختصار والإيجاز(38).ويشترط ابن حجة الحموي (ت 837هـ)في المثل سمة الوعظ، وأن يحتوي على ما يحسن التمثيل به(39). وأخيرا يرى التهانوي (ت ق 12 هـ) أن معنى المثل في الأصل هو النظير، ثم نقل إلى القول السائر المتمثل مضربه بمورده ويقول."المثل في الأصل بمعنى النظير، ثم نقل منه إلى القول السائر – أي الفاشي – الممثل مضربه بمورده، والمراد بالمورد الحالة الأصلية التي ورد فيها، وبالمضرب الحالة المشابهة بها التي ورد فيها الكلام، وهو من المجاز المركب، بل لفُشُوِّ استعمال المجاز المركب بكونه على سبيل الاستعارة سمي بالمثل"(40) .

وقد لاحظ الباحثون أهمية الصورة المجازية في مدلولات المثل ، فربطوا بينها وبين بعض معاني اللفظ في اللغة، ورجحوا أن أصل المثل يرجع إلى معنى المجاز والتشبيه،كما أن التشبيه يعد عنصرا أساسيا في تعريفات اللغويين العرب للمثل(41) .

إذن فقد بني المثل الاصطلاحي عند هؤلاء على الركائز التالية: المورد، والمضرب والنقل على الحكاية وعدم التغيير في الرواية، والسيرورة، والغرابة،إضافة إلى الإيجاز، والتكثيف .

الاتجاه البلاغي .

ينظر أعلام هذا الاتجاه إلى المثل باعتباره حالة خاصة من حالات التمثيل،أي التشبيه أو الاستعارة، أخذ

وجه الشبه فيها من أشياء متعددة ومختلفة،أي باعتباره جملة استعارية(42) .
فالمثل عند القزويني (ت 739هـ) وشراح التلخيص هو التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا قال: "ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلا، ولذلك لا تغير الأمثال"(43) .

(10/6)

ولعل أول من أشار إلى السمة البلاغية في المثل هو أبو عبيد القاسم بن سلام (ت 224هـ)فقد وصف الأمثال في مقدمة كتابه بقوله" "هذا كتاب الأمثال، وهي حكمة العرب في الجاهلية والإسلام، وبها كانت تعارض كلامها، فتبلغ بها ما حاولت من حاجاتها في المنطق، بكناية غير تصريح، فيجتمع لها بذلك ثلاث خصال، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى وحسن التشبيه" (44). فيشير إلى أن المثل حكمة ناتجة عن التجربة، ويرى أن التعبير بالمثل كناية بطريقة غير مباشرة، مشيرا إلى دلالته (الإيحائية)، ويقرب بذلك بين مصطلح المثل والمماثلة. والتعبير غير المباشر في المثل يصاغ غالبا في أسلوب التمثيل، وعد من سمات المثل ، إيجاز اللفظ، وكثافة المعنى وإصابته، ثم يشير إلى حسن التشبيه في المثل، وإلى الجانب التصويري الذي تظهر فيه أبرز عناصر المثل الجمالية . ومع أن أبا عبيد عد حسن التشبيه من سمات الأمثال التصويرية على ما يظهر من قصده، فقد ضم كتابه كثيرا من الأمثال غير التصويرية .
ووافقه على هذه السمات البلاغية في المثل معاصره إبراهيم النظام (ت 231 هـ) ، والذي عد المثل نهاية البلاغة، فقال ." يجتمع في المثل أربعة لا تجتمع في غيره من الكلام ، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى، وحسن التشبيه ، وجودة الكناية، فهو نهاية البلاغة"(45) . وقد نقل عنه ابن رشيق (ت 456 هـ) هذا الرأي في العمدة في معرض حديثه عن تأصيل معنى لفظ المثل ،حيث يلتفت إلى جوانب جماليات المثل الأدبية والبلاغية، فيحصرها في ثلاث سمات، بعد أن يبرز الجانب التربوي الوعظي في وظيفته، فيقول.
"إنما سمي مثلا لأنه ماثل لخاطر الإنسان أبدا، يتأسى به، ويعظ، ويأمر ، ويزجر... وقال. بعضهم: في المثل ثلاث خلال، إيجاز اللفظ، وإصابة المعنى،وحسن التشبيه"(46) .

(11/6)

وذهب الفراء (ت 204هـ) وأبو عبيدة (ت209هـ)إلى أن المثل يراد به المثل بمعناه العام، أو يراد به التشبيه وما يتصل به من تمثيل (47)، كما استعمل الجاحظ (ت 255هـ) "المثل" بمعنى الاستعارة ، فقال

في معرض حديثه عن قول الشاعر." هم ساعد الدهر الذي يتقى به "."قوله هم ساعد الدهر" إنما هو مثل ، وهذا الذي تسميه الرواة البديع" و"ساعد الدهر" في البيت استعارة أو تشبيه بليغ (48) .

ويؤكد ابن فارس (ت395هـ) ما في المثل من السمات المجازية القائمة على التشبيه والمماثلة والتورية، فيقول : " المثل، المثل...، والمثل المضروب مأخوذ من هذا ، لأنه يذكر مورّى به عن مثله في المعنى" (49).

وألمح الميداني (ت516هـ) إلى ما يتسم به المثل من التمثيل والتشبيه، بكلام مقتضب مزج فيه بين الملامح اللغوية والملامح البلاغية للمثل، فقال: " فالمثل ما يمثل به الشيء، أي يشبه... فصار المثل اسما مصرحا لهذا الذي يضرب، ثم يرد إلى أصله الذي كان له من الصفة"(50).

وظل المثل عند البلاغيين مرتبطا بالتشبيه، وما يتصل به من استعارة أو تمثيل، فقال الرازي (ت606هـ): "المثل تشبيه سائر"، وقال في موضع آخر: " المثل قول يشبه به حال الثاني بالأول"(51). وقال الطوسي (ت460هـ) في حمل المثل على الاستعارة أو التشبيه البليغ، أو التمثيل، بقوله: " والتشبيه في الأمثال لما يحتاج إليه من البيان، هو على وجهين: أحدهما ما تظهر فيه أداة التشبيه، والآخر مالا تظهر فيه" (52).

وقد اعتنى هؤلاء العلماء بالمثل بوصفه تعبيرا للإيضاح والمشابهة– ولو من بعض الوجوه– بين الخفي والجلي، والمعنوي والمحسوس، ويبرز الراغب الأصفهاني (ت502هـ) سمة المشابهة بين مورد المثل ومضربه، فيقول : " المثل عبارة عن قول في شيء يشبه قولا في آخر، بينهما مشابهة، ليبين أحدهما الآخر ويصوره. نحو قولهم: الصيف ضيعت اللبن " فإن هذا القول يشبه قولك: " أهملت وقت الإمكان أمرك" (53).

ووصف الزمخشري (ت 538هـ) الأمثال بالفصاحة، والبلاغة، والمنطق ، والإيجاز المعبر، والتلويح المصرح، والكناية المفصحة، ونعتها بجوامع الكلم، ونوادر الحكم، مشيرا إلى أنها يتكلم بها كما هي، فقال يذكر الأمثال " هي قصارى فصاحة العرب العرباء، وجوامع كلمها، ونوادر حكمها، وبيضة منطقها، وزبدة حوارها، وبلاغتها التي أعربت بها عن القرائح السليمة،... حيث أوجزت اللفظ فأشبعت المعنى، وقصرت العبارة فأطالت المغزى، ولوحت فأغرقت في التصريح، وكنت فأغنت عن الإفصاح، بله الاستظهار بمكانها، والتمتع بجانبها عن الانتظام في سلك التذاكر" ثم يقول في ثبات نقل الأمثال على الحكاية وتفسير معنى التمثيل والمضرب" والأمثال يتكلم بها كما هي، فليس لك أن تطرح شيئا من علامات

التأنيث... ولا أن تبدل اسم المخاطب...والتمثل تطلب المماثلة، والضرب البيان".

ثم يشير إلى علاقة المماثلة والمشابهة بين المورد والمضرب، فيقول: " سميت هذه الجملة من القول المقتضبة من وصلها أو المرسلة بذاتها، المتسمة بالقول، المشتهرة بالتداول، مثلا؛ لأن المحاضر بها يجعل موردها مثلا ونظيرا لمضربها" وهو بذلك يجمل أهم سمات المثل الأدبية والبيانية بإيجاز اللفظ، وكثافة المعنى، وندرة القول، وعزته وغرابته، وسيرورة المثل وشيوعه، وتداوله على الحكاية، ولوحظ علاقة المشابهة والماثلة بين مورده ومضربه (54).

فقد ذهب الراغب الأصفهاني (ت502هـ) إلى أن " لضرب العرب الأمثال، واستحضار العلماء النظائر، شأن ليس بالخفي في إبراز خفيات الدقائق، ورفع الأستار عن الحقائق، تريك المتخيل في صورة المتحقق، والمتوهم في معرض المتيقن، والعائب كأنه مشاهد، وفي ضرب الأمثال تبكيت للخصم الشديد الخصومة، وقمع لسورة الجامح الأبي، فإنه يؤثر في القلوب ما يؤثر وصف الشيء في نفسه "(55)وبسبب ذلك يعلل كثرة ورود الأمثال في القرآن وفي كلام الأنبياء والحكماء.

ويؤكد الرازي (ت606هـ) أثر الأمثال التصويري والإيضاحي في القلوب والعقول والحواس، فيقول: " إن المقصود من ضرب الأمثال أنها تؤثر في القلوب ما لا يؤثره وصف الشيء في نفسه، وذلك لأن الغرض من المثل تشبيه الخفي بالجلي، والغائب بالشاهد، فيتأكد الوقوف على ماهيته، ويصير الحس مطابقا للعقل، وذلك في نهاية الإيضاح" (56).

ويركز البيضاوي (ت685هـ) على الإيضاح الحسي للمثل عن المعنى الممثل به، بحيث يسهل تخيله أو تصديقه، فيقول: " فإن التمثيل إنما يصار إليه لكشف المعنى الممثل له، ورفع الحجاب عنه، وإبرازه في صورة المشاهد المحسوس، ليساعد فيه الوهم العقل، ويصالحه عليه، فإن المعنى الصرف إنما يدركه العقل مع منازعة من الوهم، لأن من طبعه الميل إلى الحس وحب المحاكاة" (57).

وأكد ابن قيم الجوزية (ت751هـ) أن الأمثال تقوم على تشبيه الشيء بالشيء في حكمه، وتقريب المعقول من المحسوس،أو أحد المحسوسين من الآخر، واعتبار أحدهما بالآخر، وأن وظيفة المثل البلاغية تقوم على إزالة اللبس وإشاعة الوضوح والإفهام (85).

وقد ذهب أبو حيان الأندلسي (ت754هـ) إلى أبعد من ذلك في جعله المثل نوعا من التشبيهات المعقدة بعيدة المغزى، تهدف إلى إيضاح المجهول بالمعلوم، والخفي بالجلي، فيكشف بذلك عن غرابة المعاني

وغموضها، فيزيدها جلاء ووضوحا. إن المثل " ذكر وصف محسوس، وغير محسوس، يستدل به على وصف مشابه له من بعض الوجوه، فيه نوع من الخفاء، ليصير في الذهن مساويا للأول في الظهور من وجه دون وجه" (59).

ويعتبره أبو البقاء الكفوي (ت 1095هـ) في كلياته نوعا من أنواع المجاز المرسل لتعريف الحقائق بألفاظ لم توضع لها في الأصل، فاستعملت للتعبير عنها في موارد الحاجة، فيقول"والمثل...اسم لنوع من الكلام، وهو ما تراضاه العامة والخاصة، لتعريف الشيء بغير ما وضع له من اللفظ، يستعمل في السراء والضراء" (60).

(14/6)

وقد مزج البلاغيون بين المثل والتمثيل، فقد مال عبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) إلى توحيد مفهوم كلمتي المثل والتمثيل، لأنهما يدلان على معنى واحد، فيقول : " إن كل ما لا يصلح أن يسمى تمثيلا فلفظ المثل لا يستعمل فيه" (61). فهو يعتبر المثل والتمثيل شيئا واحدا منتزعا من مجموعة تشبيهات عالقة بمواضع متعددة، وبضم بعضها إلى بعض يحدث تشبيه مركب، من خلال امتزاج عدة صور في إحداث صورة واحدة، فيكون سبيل الشيئين يمزجان، فيكونان حقيقة تمثيلية موحدة، لا تدرك بانفصالهما، لأنها تحصل من توافر عدة جمل وعبارات، فيقول " إن المثل الحقيقي والتشبيه الذي هو الأولي بأن يسمى تمثيلا، لبعده عن التشبيه الظاهر الصريح، ما تجده لا يحصل لك إلا من جملة من الكلام، أو جملتين، أو أكثر" (62).

وكأن الجرجاني يجعل المثل يختلط بالتمثيل بصورة يصعب التفريق بينهما. وممن ذهبوا إلى هذا الرأي في تطابق مصطلحي التمثيل والمثل أبو البقاء الكفوي، حيث يقول : " ويسمى الكلام الدائر في الناس للتمثيل مثلا ؛ لقصدهم إقامة ذلك مقام غيره" (63).

ويفرق الجرجاني (ت471هـ) بين التشبيه والتمثيل الذي هو المثل، من حيث إن التمثيل تشبيه في الأصل، غير أن تشبيه شيء بشيء آخر يكون عنده على ضربين" أحدهما أن يكون من جهة أمر بين لا يحتاج فيه إلى تأول، والآخر أن يكون المثل متصلا، بضرب من التأول" (64) فما حصل بلا تأول أو تخيل فهو التشبيه عنده ومعنى ذلك أن الشبه موجود في المشبه به في وضوح وإبانة دون ضم شيء آخر إليه، وكان الشبه نتيجة لامتزاج صورة بصورة واحدة أو بصورة متعددة، ولتداخل معنى بمعنى، أو بمعان متعددة، يكون في ضمهما وجمعهما حصول الشبه المراد مركبا في المشبه والمشبه به، ولا يحصل ذلك إلا بضرب من

التأول والتخيل، فالكلام تمثيل، وهو لديه المثل، وهنا يتجلى معنى قوله: " فكل تمثيل تشبيه، وليس كل تشبيه تمثيلا" (65).

(15/6)

وقد جارى العلوي (ت749هـ) الجرجاني (ت471هـ) في مزج مفهوم المثل بالتمثيل، والتفريق بين التمثيل والتشبيه، فقال:"وإنما تقع التفرقة من جهة أن الوجه الجامع إن كان متفرعا من عدة أمور فهو التمثيل، وإن كان مأخوذا من أمر واحد فهو الاستعارة"(66) غير أن التشبيه عند الجرجاني (ت471هـ) يقابل الاستعارة عند العلوي (ت749هـ).

وأيد القزويني (ت739هـ) والتفتازاني (ت793هـ) وغيرهما من شراح التلخيص الجرجاني (471هـ) فيما رآه، فالمثل عندهم هو التمثيل على سبيل الاستعارة، وقد يسمى التمثيل مطلقا، قال القزويني (ت739هـ) " ومتى فشا استعماله كذلك سمي مثلا، ولذلك لا تغير الأمثال" (67).

أما الحسن اليوسي (ت 1102هـ) فيرى أن " المثل هو قول يرد أولا لسبب خاص، ثم يتعداه إلى أشباهه، فيستعمل فيها شائعا على وجه تشبيهها بالمورد الأول، غير أن الاستعمال على وجهين: أحدهما أن يكون على وجه التشبيه الصريح... كقولهم كمجير أم عامر... والثاني أن لا يكون على وجه التشبيه الصريح كقولهم:الصيف ضيعت اللبن... ونحو ذلك، وهو أكثر من الأول" (68).

ويذهب إلى هذا الرأي من المحدثين رودلف زلهايم، الذي يعتمد على التفتازاني (ت793هـ) في تحديد معنى المثل عند البلاغيين، فيقول: " أما البلاغيون... فإن المثل عندهم حالة خاصة من حالات التمثيل، وهو تشبيه أو استعارة، أخذ وجه الشبه فيها من أشياء مختلفة، أي أنه بعبارة أخرى جملة استعارة، فإذا شاع مثل هذا التمثيل على الألسنة، سمي مثلا"(69).

ويرى منير القاضي، أن المثل استعارة تمثيلية مبنية على التشبيه المركب، أي تشبيه الصورة المنتزعة من حالة المشبه بالصورة المنتزعة من الحالة التي كان عليها المشبه به. فيقول: " المثل في مصطلح الأدب: هو القول السائر الممثل بمضربه ، أي المشبه حالة مضربه، بحالة مورده. أي الحالة التي كان قد ورد فيها القول، فهو استعارة تمثيلية، مبنية على التشبيه المركب" (70).

(16/6)

وأما ابن رشيق (ت456هـ) فيكتفي بجعل المثل كالتمثيل والاستعارة شكلا من أشكال التشبيه، تفترق عن التشبيه بالأداة والأسلوب، فيقول: " والتمثيل والاستعارة من التشبيه، إلا أنهما بغير أداته، وعلى غير أسلوبه والمثل المضروب... راجع إلى ما ذكرته... وتسمية المثل دالة على ما قلته، لأن المثل والمثل الشبيه والنظير" (71).

ومن جهة أخرى فقد ألمح كل من أبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، والنظام (ت231هـ) في تعريفهما للمثل أن المثل نوع من الكناية غير الصريحة، كان العرب يعارضون بها كلامهم (72).

وهذا يقرب بين مفهوم المثل والمماثلة، وهي ضرب من الاستعارة، أطلق عليه قدامة ابن جعفر (ت337هـ) المماثلة، وعرفها بقوله: " وذلك أن يقصد الإشارة إلى معنى، فيضع ألفاظا تدل عليه، وذلك المعنى بألفاظه، مثال للمعنى الذي قصد الإشارة إليه"(73). وهي ضرب من المجاز يقع بين الكناية والاستعارة التمثيلية أو التشبيه التمثيلي، ولا صلة بين المفهومين من ناحية الدلالة الاصطلاحية أو البلاغية.

ويجتمع أصحاب الاتجاهين على السمات التالية في مفهوم المثل:

1- إيجاز العبارة، وتكثيف المعنى، إضافة إلى الندرة والغرابة.

2- المورد وممثل إصابة الدلالة في تصوير جانب من خبرات الحياة الواقعية أو المتخيلة المتكررة الحدوث.

3- المضرب، ويتجلى من خلال وجود علاقة المشابهة القائمة على الاستعارة أو الكناية أو التشبيه بين حالة المورد وحالة المضرب، من خلال إسقاط تجربة سابقة على تجربة لاحقة.

4- السيرورة والتداول بين الناس باعتبار المثل فناً شعبياً وجماعياً تتناقله الألسن عبر الأزمان والأمكنة.

5- الثبات في صياغته وعدم تغيير لفظه الموضوع له، ونقله على الحكاية كما أرسل عند المورد.

6-علاقة المشابهة أو التمثيل بين المورد والمضرب.

ولا أظن أن أحدا من الباحثين المحدثين والمعاصرين العرب قد أتى بشيء جديد على ما أسلفناه في مفهوم المثل (74).

أدبية الأمثال والعناية بها في النثر العربي القديم:

أشار العديد من علماء الأمثال القدماء، والباحثين المحدثين إلى أن الأمثال نوع أدبي قائم بذاته سواء ما جاء منها منثورا أو منظوما، له عناصره المميزة، وسماته المحددة التي أسلفناها في تعريفاته.

والمثل في الأصل نمط شفاهي من أنماط الأدب، وهو تراث شعبي لا يعرف قائله على وجه التحديد، رغم أن كتب الأمثال العربية قد عزت أعدادا منها إلى أشخاص ذوي مكانة دينية أو اجتماعية أو سياسية أو فكرية، فإذا ما استثنينا أمثال القرآن، وأمثال الحديث النبوي الشريف، والأمثال الشعرية، وبعض الحكم، وربما بعض أمثال الكتاب المقدس، فما عدا ذلك من الأمثال فقد نشأت عن لا وعي شعبي وبطريق الصدفة غالبا، ثم طارت بها الألسن عبر الأجيال، حتى دونت في كتب الأمثال والأدب، ولا شك أنها بقيت تتداول مشافهة خارج إطار التوثيق الكتابي، عرضة للتحوير والتبديل في شكلها، وإن ظلت إلى حد ما محافظة على ما عبرت عنه من هموم الإنسان وتجاربه بصوت جمعي شعبي. ولا أظن أننا نحتاج إلى معرفة قائلها الأول لنتداولها ونستشهد بها، ويبدو أن بعض من نسبت لهم هذه الأمثال كانوا ممن يحفظونها، أو يحسنون الاستشهاد بها في كلامهم، وليسوا هم الذين أرسلوها أصلا. فالمثل بطبيعته لا يتطلب علماً، ولا خيالا واسعا، ولا تفكيرا عميقا، وإنما مصادفة التقاء تعبير موجز بليغ، بتجربة حية، في شأن من شؤون الحياة المتكررة، أو إحدى خبراتها (75).

وقد خلط طه حسين في تحامله على النثر الجاهلي بين المستوى الشفاهي للمثل، ومستواه الكتابي، فقال: " والأمثال بطبيعتها أدب شعبي مضطرب متطور، يصح أن يؤخذ مقياسا لدرس اللغة، ومقياسا لدرس الجملة القصيرة، كيف تتكون، ومقياسا لنوع خاص للعبث بالألفاظ والمعاني" (76). فقد انطلق طه حسين في حكمه هذا من خلال ربطه نشوء النثر الفني بانتشار الكتابة والتدوين من ناحية، ومن ناحية أخرى حكم على النثر الفني بمقدار اقترابه من الصناعة القائمة على الزخرفة المعتمدة لذاتها فدمج بين مفهوم الفنية الأدبية والتصنع المتكلف، وكأنه يحصر الإبداع الفني في الفرد المبدع، ويستبعد إمكان الإبداع الجماعي العفوي الذي تقوم عليه الأمثال في الغالب.

ويشير ابن المقفع (ت143هـ) إلى قيمة المثل الأدبية وجمالياته التعبيرية والبلاغية عامة، فيقول: " إذا جعل الكلام مثلا، كان أوضح للمنطق، وآنق للسمع، وأوسع لشعوب الحديث" (77).

وقد أيده أبو الحسين بن وهب الكاتب في ذلك، مؤكدا ما للمثل من سمات بيانية، جعلت منه مادة محببة لدى الناس عامة، ولدى الحكماء والعلماء خاصة، فتوسل الناس باستخدامهم الأمثال في تعبيرهم ليبينوا لبعضهم تصرف الأحوال بالنظائر والأشباه فقال: " فأما الحكماء والأدباء فلا يزالون يضربون الأمثال، ويبينون للناس تصرف الأحوال، بالنظائر والأشباه والأشكال؛ ويرون هذا النوع من القول أنجح مطلبا،

وأقرب مذهبا... فلذلك جعلت القدماء أكثر آدابها وما دونته من علومها بالأمثال والقصص عن الأمم ونطقت ببعضه على ألسن الوحش والطير"(78).

ويشير ابن عبد ربه (ت327هـ) إلى تمايز الأمثال بين الأنواع الأدبية الأخرى، فيصفها بأنها " وشي الكلام، وجوهر اللفظ، وحلي المعاني، تخيرتها العرب، وقدمتها العجم، ونطق بها في كل زمان، وعلى كل لسان، فهي أبقى من الشعر، وأشرف من الخطابة، لم يسر شيء مسيرها، ولا عم عمومها، حتى قيل أَسْيَرَ من مثل" (79).

وقد وسع ابن عبد ربه (ت327هـ) من مدلول كلمة المثل حتى شملت عنده معظم أنواع جوامع الكلم، والنوادر، والأقوال السائرة.

أما حمزة الأصفهاني (ت351هـ) فيلمح إلى تداخل هذا الفن الأدبي مع الأجناس الأدبية الأخرى، وتغلغله فيها، بحيث أصبح مما يمدح به مبدعو هذه الفنون تضمينهم له فيها، فيرى أن الأمثال فن قولي يتسم بالفصاحة والبلاغة، يجري " على ألسنة الفصحاء، ويختلط بخطاب البلغاء، ويدخل في نوادر الأدباء، وبدائع الشعراء"(80).

وربما كان أبو هلال العسكري (ت395هـ) خير من بيّن أهمية الأمثال، ومواطن الحاجة إليها، وقيمتها الفنية والموضوعية، وإبراز أهم سماتها، وتقييم أثرها في نفوس الناس، فيقول: " إني ما رأيت حاجة الشريف إلى شيء من أدب اللسان بعد سلامته من اللحن، كحاجته إلى الشاهد، والمثل، والشذرة، والكلمة السائرة، فإن ذلك يزيد المنطق تفخيما، ويكسبه قبولا، ويجعل له قدرا في النفوس، وحلاوة في الصدور، ويدعو القلوب إلى وعيه، ويبعثها على حفظه، ويأخذها باستعداده لأوقات المذاكرة، والاستظهار به أوان المجادلة في ميادين المجادلة، والمصاولة في حلبات المقاولة، وإنما هو في الكلام كالتفصيل في العقد، والتنوير في الروض، والتسهيم في البرد، فينبغي أن يستكثر من أنواعه، لأن الإقلال منها كاسمه إقلال، والتقصير في التماسه قصور، وما كان منه مثلا سائرا فمعرفته ألزم" (81).

أما ابن رشيق (ت456هـ) فيجعل الأمثال صنفا من أصناف الشعر فيقول: " جميع أصناف الشعر أربعة: المدح، والهجاء والحكمة، واللهو، ثم يتفرع عن كل صنف من ذلك فنون... يكون من الحكمة الأمثال، والتزهيد، والواعظ..."(82).

أما الثعالبي (ت429هـ) فيطالعنا بأمر جديد كل الجدة في ميدان الأمثال، فقد نقله من الشعبية العفوية والنتاج الجماعي، إلى علم إبداعي فردي، يقصد إليه الفرد عن سابق تصور ونية، وهذا أمر غير مألوف في نشأة الأمثال، فيقول في كتابه التمثيل والمحاضرة" قد جمعنا من إنشائنا في كتابنا هذا ألفاظا وجيزة أجريناها مجرى الأمثال، وفصولا قصيرة دللناها على مواقع الأعمال، وقصدنا فيما ألفناه من ذلك وجه الاختصار،وكنه الاقتصار،ليقلّ لفظه، ويسهل حفظه"(83).

أما الزمخشري (ت538هـ) فبعد أن وصف الأمثال بالفصاحة، والبلاغة، والمنطق والإيجاز المعبر، والتلويح المصرح، والكناية المفصحة، يقوم بتصنيفها في جوامع الكلم، ونوادر الحكم.(84)

ولأهمية هذه الأمثال، فقد عني العلماء المسلمون بجمعها، وتدوينها، وتفسيرها، ونسبتها إلى قائل ما ، وإيراد القصص والأخبار التي تعين على فهمها، منذ فترة مبكرة، حيث شكلت هذه العناية بالأمثال بداية حركة جمع اللغة وتدوينها، فرويت الأمثال ضمن أيام العرب، وأشعارها، وأخبار فرسانها، وأجوادها، وعقدت لها مجالس العلم والدرس، وتنولت بالشرح، والتفسير، لبعد العهد ما بين مضربها وموردها، وشكلت مادة تأديبية خصبة، كما تبوأت مكانا مرموقا في أدب المسامرة منذ بداية العصر الأموي، فجمعت بين الوعظ والتهذيب، والمتعة، كما جمعت بين الخيال الشعبي، والأخبار الحقيقية، مما شكلت مادة أدبية محببة للنفوس (85).

ويروى أن أول من عني بجمع الأمثال والقصص المتعلقة بها عبيد بن شرية الجرهمي (ت حوالي 67هـ)، وقد وضع فيها كتابا لمعاوية بن أبي سفيان (ت60هـ)، وقد ذكر عبيد في قصص الأمثال كثيرا عن المتأخرين من جماع الأمثال (86)، وعاصره مؤلف آخر هو صحار بن عياش (أو عباس) العبدي (ت حوالي 50هـ)، عاش زمن معاوية(87) ، وعلاقة بن كريم (أو كرسم) الكلابي (ت حوالي 65هـ) كتب ليزيد بن معاوية (ت64هـ)(88)، ويبدو أن هؤلاء الثلاثة كانوا مصدر معظم القصص والأساطير التي ألحقت بالأمثال فيما بعد (89). وتظهر صورة شاملة لكتب هؤلاء المؤلفين في كتاب الأمثال للمفضل الضبي (ت170هـ)، حيث تظهر فيه روح الراوية الأديب الذي يهتم بالقصص والأحاديث والنوادر والخرافات والأساطير المسلية، التي تنتهي بعبارة مأثورة، أو قول سائر، على لسان أحد أبطالها، فتصبح هذه العبارة بعد ذلك مثلا، وتصدر بعبارات كاشفة، مثل: " فأرسلها مثلا"، أو "فذهب مثلا"، أو "فذهب قوله مثلا"، أو " فصار مثلا" وما شابه

ذلك(90).

وجاءت بعد هؤلاء طبقة ممن اتسع لهم باع التأليف في الأمثال، وهم أبو عمرو بن العلاء (ت154هـ)، والمفضل بن محمد الضبي (ت170هـ)، وأبو فيد مؤرج بن عمرو السدوسي (ت193هـ) وأبو عبيدة معمر بن المثنى (ت210هـ)، والأصمعي عبد الملك بن قريب (ت213هـ)، وأبو زيد الأنصاري(ت210هـ).

(22/6)

وقد انتقلت معظم قصص الأمثال التي جمعها المفضل الضبي (ت180هـ) إلى مؤلفات من تلاه من الكوفيين والبصريين، وأضيفت إليها قصص أخرى من رواية أو صنع الوليد بن الحسين الكلبي، المعروف بالشرقي بن القطامي (ت158هـ) مؤدب المهدي (ت 169هـ)، وكذلك من رواية هشام بن السائب الكلبي (ت 204هـ)، وعوانة بن الحكم (ت 147هـ)، وظلت قصصهم تروى في كتاب الأمثال حتى عصر الميداني (91). ولم يأت أحد بجديد يذكر في قصص الأمثال بعد ذلك، سوى المفضل بن سلمة (ت295هـ)في القرن الثالث، في كتابه "الفاخر"، وقد اعتمد على من سبقه في الأمثال وقصصها، ككتاب المفضل الضبي (ت170هـ)، و روايات ابن الكلبي (ت204هـ)، وكتاب الأمثال لأبي عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، والذي يعد كتابه توسيعا لطبيعة المثل، وتجديدا في تقسيم الأمثال بحسب الموضوعات، وغالبا ما تكمن قيمة الحكايات الملحقة بالأمثال في تفسير بعض الأمثال الغامضة، وإضافة بعض الإيضاحات اللغوية فحسب، ولا تفيد القارئ أو السامع كثيرا في أصل الأسماء أو طبيعة الأحداث التي توردها أو تعالجها هذه الأمثال في كثير من الأحيان.

واعتبر معظم دارسي الأمثال العربية هذه الأخبار موضوعة، ومما يدل على ذلك، تعدد الحكايات التي توضح المثل الواحد، واختلافها مثل الحكايات الملحقة بالمثل(وافق شن طبقة)(92)، أو انبثاق عدد وفير من الأمثال والأقوال السائرة من حكاية واحدة، تنوف على العشرين مثلا في حكاية المثل(خطب يسير في خطب كبير) (93).

(23/6)

وهذا يحملنا على القول إن هؤلاء الرواة عنوا بسرد الأخبار؛ لتوفير أكبر قدر من عناصر التشويق، والمتعة، والتأثير في سامعيهم، أكثر من عنايتهم بتدقيق الأعلام،والتثبت من صحة الأخبار، على أن معظم كتب

الأمثال التي تلت ذلك رتبت مادتها من الأمثال على حروف المعجم، مقسمة على ثمانية وعشرين بابا. وفي العادة فإن المثل يسبق قصته زمنيا وفنيا، ولكن في كثير من الحالات تسبق القصة من الناحية الفنية المثل، لأن الأمثال في هذه الحالة تحتوي على مغزى القصة، وتشرح موقفا معينا فيها، ولا يفهم إلا في سياق القصة كما نلحظ في أمثال المفضل الضبي (ت170هـ)(95).وجرت العادة أن يرتب المؤلفون أمثالهم حسب الموضوعات،كما فعل أبو عبيد القاسم بن سلام (ت224هـ)، وحمزة الأصفهاني (351هـ)، والثعالبي(429هـ)، أو يرتبونها حسب حروف المعجم على ثمانية وعشرين بابا، كما فعل أبو هلال العسكري (ت395هـ)، والزمخشري (ت537هـ)، والميداني (ت518هـ) ويعتبر مجمع الأمثال للميداني أكبر مصدر في الأمثال وحكاياتها، حيث تضمن أكثر الأمثال العربية وقصصها في المصادر التي سبقته، كما قام الميداني(ت516هـ) بجمع قدر وفير من الأمثال المولدة، وألحقها بأبواب هذا السفر القيم،حيث اشتمل على خمسة آلاف وثمانين مثلا قديما، إضافة إلى ألف مثل من أمثال المولدين (1).

الهوامش:

1) انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 7–13، وشوقي ضيف: الفن ومذاهبه في النثر 16، وعفيف عبد الرحمن: الأمثال العربية القديمة 12–13، ومحمد أبو علي : الأمثال العربية7 .

2- See,Hulme. Proverb Lore P.6, Sellheim: Mathal in E12, Vol. VI, pp.815-821.

3–وانظر عفيف عبد الرحمن:الأمثال العربيةالقديمة 13و Sellheim: Mathal: in E12, Vol.VI,pp.821-824.

---

(1) بقية البحث في العدد القادم

4– انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 42، وعبد المجيد عابدين: الأمثال في النثر العربي القديم 174–192، وجاكلين بياتي: المثل جنساً أدبياً 280–298.

5– انظر عبد المجيد عابدين: الأمثال في النثر العربي القديم 4–6، وزلهايم: الأمثال العربية القديمة 21، ومحمد الصغير: الصورة الفنية 41، و Sellheim: Mathal, in E12,Vol. VI, P.815 ff,

.O. Eissfeldt: Der Maschal. S. 33,40 ff

6- انظر الراغب الأصفاهني: المفردات 462، وابن منظور : اللسان (مثل) 610/11.

7- انظر ابن منظور: اللسان (مثل) 610/11-615، والزركشي: البرهان 490/1، وابن أبي الإصبع: بديع القرآن 58.

8- انظر ابن منظور: اللسان (مثل) 611/11-612، والأزهري، التهذيب (مثل) 96/15 * محمد 15.

9- انظر ابن منظور: اللسان (مثل) 612/11، والفيروز آبادي: القاموس (مثل) 49/4، والأزهري: التهذيب (مثل) 95/15، وأبو البقاء الكفوي: الكليات 269/4.

10- انظر ابن منظور: اللسان (مثل) 613/11،611، والجوهري: الصحاح (مثل) 1816/5.

11- انظر الأصمعي: الأضداد31، والمبرد: المقتضب 225/3، والميداني: مجمع الأمثال 6/1، وابن رشيق: العمدة 280/1، و

.Fleischer: Kleine Schriften, Vol. I,S. 59 -12

وانظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 22، وأمين الخولي: الأمثال في القرآن(مخطوط)، ومحمد الصغير: الصورة الفنية 50، وسالم الهدروسي: المثل ومفهومه عند اللغويين (بحث مقبول للنشر في مجلة اللسان العربي).

13- الميداني:مجمع ال/ثال 6/1، والنويري : نهاية الأرب 2/3.

14- الجوهري: الصحاح(مثل) 1816/5، وانظر عبد المجيد عابدين: الأمثال في النثر العربي القديم 1-7، ومحمد الصغير: الصورة الفنية 50-51.

15- انظر سالم الهدروسي: المثل ومفهومه عند اللغويين (مقبول للنشر في مجلة اللسان العربي)، ومحمد الصغير: الصورة الفنية 50-51، ومحمد الفياض: الأمثال في القرآن 48-51.

16- الميداني: مجمع 5/1.

17- الميداني: مجمع الأمثال 5/1-6، والمثل في الميداني: مجمع الأمثال 311/2، والبكري: فصل المقال 113، والزمخشري: المستقصى 107/1-108.

18- الرازي : نهاية الإيجار 81، وانظر أحمد مطلوب: معجم النقد 48/2.

19- الزمخشري: الكشاف 195/1.

20- الرازي : مفاتيح الغيب م1/ج2/362.

21- HULME: Proverb Lore p.6.

22- الثعالبي: التمثيل والمحاضرة 3-4.

23- ابن رشيق : العمدة 1/.285،284

24- الفارابي : ديوان الأدب 1/.74

25- السيوطي : المزهر 1/486.

26- أبو هلال العسكري: الجمهرة 1/7.

27- الطوسي : التبيان 7/341.

28- الرازي: نهاية الإيجاز 81.

29- السيوطي : المزهر 1/486.

30- انظر البيضاوي : أنوار التنزيل 1/3.

31- انظر أبو السعود: إرشاد العقل السليم 1/50.

32- انظر عبد المجيد عابدين: الأمثال في النثر العربي القديم 8.

33- ابن رشيق: العمدة 1/280-281، وانظر أحمد مطلوب: معجم النقد 2/249.

34- ابن قيم الجوزية : الفوائد 66.

35-أبو البقاء الكفوي: الكليات 4/343، وانظر الفارابي: ديوان الأدب 1/74.

36- الحسن اليوسي: زهر الأكم 1/56.

37- ابن قيم الجوزية : أعلام الموقعين 1/291.

38- القلقشندي:صبح الأعشى 1/295-296.

39- ابن حجة الحموي: خزانة الأدب 102.

40- التهاوني : كشاف اصطلاحات الفنون 4/1340.

41- انظر السيوطي: المزهر 1/486، وعبد المجيد عابدين: المثل في النثر العربي القديم 16.

42- زلهايم: الأمثال العربية القديمة 26.

43- القزويني: الإيضاح 307، وللمؤلف نفسه: التلخيص: 324، وشروح التلخيص 4/147، وانظر أحمد مطلوب: معجم النقد 2/248.

44- أبو عبيد بن سلام : كتاب الأمثال 34.

45- الميداني: مجمع الأمثال 1/6.

46- ابن رشيق: العمدة 1/280.

47- انظر الفراء: معاني القرآن 69/3 وأبو عبيدة:مجاز القرآن 359/1.

48- الجاحظ : البيان والتبيين 55/4.

49- ابن فارس: مقاييس اللغة 296/5.

50- الميداني : مجمع الأمثال 6/1.

51- الرازي: نهاية الإيجاز81، وللمؤلف نفسه: مفاتيح الغيب م6 /ج237/17.

52- الطوسي: التبيان 293/6.

53- الراغب الأصفهاني: المفردات 462، والمثل في الميداني: مجمع الأمثال 68/2.

54- الزمخشري : المستقصى 1/ب-ج،هـ.

55- السيوطي : الاتقان 39/4.

56- الرازي: مفاتيح الغيب م1/ ج312/1.

57- البيضاوي: أنوار التنزيل 39/1.

58- انظر ابن قيم الجوزية: أمثال القرآن 173.

59- أبو حيان الأندلسي: البحر المحيط 74/1.

60- أبو البقاء الكفوي: الكليات 268/4.

61- عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة 87.

62- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة 96.

63- أبو البقاء الكفوي: الكليات 269/4.

64- عبد القاهر الجرجاني: أسرار البلاغة، 80-81.

65- عبد القاهر الجرجاني : أسرار البلاغة .84

66- العلوي : الطراز 344/3-.345

67- القزويني: الإيضاح 307، والتفتازاني: المطول على التلخيص .380

68- الحسن اليوسي: زهر الأكم 1/.21

69- زلهايم: الأمثال العربية القديمة 26، وانظر التفتازاني : المطول على التلخيص .380

70- منير القاضي: الأمثال في القرآن .3

71- ابن رشيق: العمدة 280/1.

72- انظرالميداني:مجمع الأمثال 6/1، وزلهايم الأمثال العربية القديمة 23.

73- الباقلاني: إعجاز القرآن 119.

74- انظر على سبيل المثال زلهايم: الأمثال العربية القديمة 27، وعفيف عبد الرحمن: الأمثال العربية القديمة 41، وممدوح حقي: المثال المقارن 19، ومحمد أبو صوفة: الأمثال العربية 17، وحنا فاخوري: الحكم والأمثال 8-9، و

Sellheim, Mathal, in E12, Vol.VI.815.

75- زلهايم: الأمثال العربية القديمة21-35.

76- طه حسين: في الأدب الجاهلي 331.

77- ابن المقفع: الأدب الصغير 326.

78- ابن وهب الكاتب: البرهان 145-146.

79- ابن عبد ربه: العقد63/3.

80- حمزة الأصفهاني: الدرة الفاخرة 55.

81- أبو هلال العسكري: جمهرة الأمثال8/1،4

* التفصيل: أن يجعل بين كل لؤلؤتين في العقد خرزة.

82- ابن رشيق : العمدة 101/1.

83- الثعالبي: التمثيل والمحاضرة 3-4.

84- الزمخشري: المستقصى 1/ب-ج.

85- انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 71-114، وعبد المجيد قطامش: الأمثال العربية القديمة 39-122.

86- انظر النديم: الفهرست 102، وياقوت معجم الأدباء 78/12، وأبو عبيد البكري: فصل المقال 64،75،93،177.

87- انظر ابن النديم : الفهرست 102، أبو عبيد البكري: فصل المقال 308.

88- انظر ابن النديم : الفهرست 102، وياقوت: معجم الأدباء 190/12.

89- انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 52، وأبو عبيد البكري، فصل المثال 7.

90- انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 73،72،55،54، وقطامش: الأمثال العربية 48-52.

91- انظر زلهايم: الأمثال العربية القديمة 53-54، قطامش: الأمثال العربية 72-77، وابن النديم: الفهرست 108،103،102،75، والسيوطي: بغية الوعاة 2/.296

92- الميداني: مجمع الأمثال 2/.359

93- الميداني: مجمع الأمثال 1/.233

94- زلهايم: الأمثال العربية القديمة 77،71،70.

95- انظر الثعالبي: التمثيل والمحاضرة، والزمخشري: المستقصى 1/ب-ج.

الكلمات الأكدية في اللغة العربية

والكلمات المستعارة من السومرية

الأستاذ / فاضل طلال القريشي (1)

الأكديون هم من الأقوام التي هاجرت من جزيرة العرب ما قبل الإسلام، والتي استوطنت في أواسط وجنوب العراق منذ مطلع الألف الثالث ق. م على أقل تقدير، وعاشوا مع السومرين جنبا إلى جنب، وكانت هذه الأقوام تتكلم اللغة الأكدية التي هي من عائلة اللغات الجزرية (1) " اللغة العربية الأم لهذه اللغات ".

وفي حدود (2350) ق. م أسست دولتها التي عرفت بالإمبراطورية الأكدية وعاصمتها " أكد " التي لا يعرف موقعها الأصلي في الوقت الحاضر. ولذلك وجدت في اللغة العربية كلمات مستعارة من اللغة السومرية أصلها أكدي وذات جذور عميقة في تربة هذا الوطن، وهما أقدم لغتين في بلاد ما بين النهرين.

والهدف من هذا البحث هو إعطاء فكرة عن طبيعة تطور هذا النوع من الكلمات المستعارة في اللغة العربية. ولهذا السبب فإن جميع الكلمات تم ترتيبها في مجموعات مختلفة وفقا لمعانيها. ولتحقيق الفائدة بشكل أعم، فقد ذكر (ERKKI SALONEN) في كتابه (2) بأن الحرف (ج) يساوي في الكلمات الأكدية الحرف (ي) في لفظ الكلمات العربية. ومن المعروف أن سكان المناطق الجنوبية من العراق والخليج يلفظون الكلمات بهذا الشكل. كما هو الحال أيضا في ديار المغرب (3) تلفظ كلمة المسجد بالمسْيِد.. وغير ذلك من الكلمات.

أسماء المهن والأنشطة الأخرى:

أ) من بين الكلمات التي ترجع أصولها إلى بلاد ما بين النهرين في الأزمنة القديمة، هنالك بعض الكلمات السومرية الأصل التي ترمز إلى الحِرَف والمهن وخاصة اليدوية وكذلك الأنشطة والوظائف الأخرى:

– أكّار " حارث، فلاح" (akkàr (plowman في الاكدية أكارو (من السومرية اينكَار) (حارث، فلاح، مزارع) محققة في اللغة الأكدية من العصر الأكدي القديم.

فخّار (أواني فخارية، خزف)

Fahhar (earthen ware pottery)

---

(1) وزارة التربية – بغداد

– فخّاري (خزّاف) Fahhari (potter)

في الأكدية يخارو – ربما كانت تلفظ (بخّارو) في العهود الأكدية الأولى بـ (خ) مضاعفة (من السومرية بهار أو يهار وتكتب بهار (خزاف) محققة في اللغة الأكدية من العصر الأكدية القديم.

– إسكاف (إسكافي) صانع الأحدية)

Iskàf (shoemaker)

في الأكدية (اسكايو) (من السومرية أسكَاب) (صانع الجلد) محققة في اللغة الأكدية من العصر الأكدي القديم.

– ملاّح (بحّار،نوتي)mallah (soilor, seaman)

في الأكدية ملاحو – ربما كانت تلفظ (ملاّحو) بـ (ل) مضاعفة في العهود الأكدية الأولى (من السومرية – ملاح– تكتب ما – لا ح) (بحار، نوتي) محققة في الأكدية من العصر الأكدي القديم.

نجّار naggàr (carpenter)

في الأكدية (انكَارّو، نكَارّو) (من السومرية نكَار) (نجّار) محققة في اللغة الأكدية من العصر الأشوري القديم (4) والعصر البابلي القديم (5).

تاجر tàgir (merchant, trades man)

في الأكدية (تامكارو (تاجر) محققة في اللغة الأكدية من العصر الأكدي القديم. وقد ورد في كتاب

(Akkadishes Hand. Worterbuch) لمؤلفه W.Von Soden »" أن هذه الكلمة نقلت من اللغة الأكدية إلى السومرية في صيغة(دامكَار)تكتب(dam-gar) ومع ذلك، فهنالك رأي آخر في هذا الموضوع هو أن (damgar) يمكن أن تكون كلمة أساسية نقلت من السومرية إلى الأكدية.

– ترجمان (مترجم، ناقل الكلام)

turguman (translator , interpreter

الأكدية تركَومانو، تار كَومانو (الترجمان، الدليل السياحي، مترجم ، ناقل الكلام) محققة في الأكدية من الفترة الأشورية والبابلية القديمة.

ب– هناك أيضاً تعابير لم تستعمل للمهن والصنعات بل لفعاليات أخرى:

– مسكين (فقير ، تعيس، سائل)

moskin (poor, miserable, peggar)

الأكدية موشكينو (مبتذل، شخص غير مؤهل للقيام بخدمة ، فقير،محروم)محققة في الأكدية من افترة الأكدية القديمة –موشكينو –ظهرت ككلمة مستعارة أيضاً من السورية وكانت تهدئتها (موش كاك ين).

– تِلمْ (خادم) **tilm (servant)**

الأكدية تاليمو(أخ) محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة.

– تلميذ (طالب متدرب)

tilmid (pupil, student, apprentice)

الأكدية تالميدو (متدرب) محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.

التعابير الادارية.. الخ:

– كُرْ، مقياس الأحجام (مقياس جاف يساوي (60 قفيز (6) أو (6) حمل حمار)

kurr, measure of capacity

الأكدية كرّو (من السومرية كَره) مقياس حجوم محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة.

– مكاسّه (جلب الضرائب)

makasa (to collect taxes).

الأكدية مكاسّو (يجمع حصة من الأرض المؤجرة، يجمع الضرائب) محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.

– مكسْ أو مِكسْ ، نوع من الضريبة (رسم، كمرك) **maks or miks**
الأكدية مكسّو (حصة من إنتاج الأرض تذهب لصاحب الأرض أو المالك أو تدفع إلى القصر بكونه مالك للأرض)، كمارك، رسوم. محقة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.
– منا، مقياس وزن (رطلان = 2 رطل) **manà**
الأكدية مَنّو. مناؤم ظهرت ككلمة مستعارة أيضاً في السومرية.
– مصر (حَدْ، حدود) في معجم (**lane**) العربي – الإنكليزي (ص **2719**) حد أو حدود بين شيئين ، بين أرضين (**misr (limit, boundary**، محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.
– شكار (ة) (كلمة تعود إلى لهجة) قطعة من أرض محروثة) (**a) skàr**. الأكدية إشكاره (من السومرية اشكَار. وتكتب **es-gar**(اش كَار) (عمل منجز) محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة. تظهر الكلمة الأكدية إشكارو، التي أصلها سومري، في الأرامية من اشكارا (حقل) ويعدها في اللهجات العربية على شكل (شكار) في اللهجة العراقية . و(شكارا) في السورية.

– تَخْم أو تُخْمَ (حدود) الجمع تُخوم **tahm pr thum**. الأكدية تاخومو، توخومو (حدود، منطقة حدود) محققة في الأكدية من الفترة الآشورية والبابلية الوسطى (7).
التعابير المرتبطة بالأماكن العامة.. الخ:
هناك بعض الكلمات الأكدية في العربية تفيد شيئا مرتبطا بالأماكن العامة، المرور..:
– جِسْر (**gisr (bridge** – الأكدية جِسرو (جسر) محققة من الفترة البابلية القديمة...
– كَلَك (الطّوف) (من القرب المنفوخة) **kalak (raft or inflated skins**). الأكدية كلكو (يحتمل أنها كلمة مستعارة من السومرية (كالا) وتكتب (كا – لا) – (طوْف كلك) محققة في الأكدية في الفترة الأشورية الجديدة (8) بمعنى (حاوية، صندوق، قارب) من الفترة البابلية الوسطى على أقرب ما يمكن. وتستعمل كلمة كلك في العراق بصورة خاصة.
– مُسنّاة (حاجز مائي، سد) **musannat (jetty, dam**) الأكدية مُشينتو (سد، حاجز) (لتنظيم جريان الماء) محققة في الأكدية من الفترة البابلية الجديدة (9).
– سُلّم (درج) **sullam (ladder, sataircase**
– سُلّمة (درجة واحدة من درجات السلم) **sullama (step, stair**). الأكدية سميلتو (سلم، درج)

محققة من الفترة البابلية القديمة.

– سوق (شارع سوق) suq (bazaar street)

الأكدية سوقو (شارع مدينة) محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.

التعابير الخاصة بالبناء.. الخ

تتصل بعض الكلمات ذات الأصل الأكدي والسومرى بالتعابير الخاصة بالبناء.. بضمنها التأثيث الداخلي وصناعة مواد البناء.

– آجر (الطابوق المشوي) agurr (baked brick)

الأكدية آجرّو (الطابوق المشوي بالفرن) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– باب (باب، بوابة) bàb (door,gate)

الاكدية بابو (بوابة، باب) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– بوري، بُرُ، بوريّا، باري، باريّا (حصيرة من ورق نبات).

Buri, buriyya, bàri, bàriyya (rusha matting

الأكدية بر، بورو (حصيرة القصب) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة، يمكن أن تكون الكلمة الاكدية (بورو) كلمة مستعارة من الكلمة السومرية (مورو) أو قد تكون غير معروفة الأصل (10) ربما عبر السومرية إلى الاكدية.

– هيكل (معبد، مبنى كبير، مذبح)

haikal (temple, larhe building- altar)

الأكدية. ايكالو (من السومرية، ايكال، وأصلا

شيء يشبه هيكل (قصر ملكي) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

– ايكَار (ة) انكَار قمة، سطح

iggar (a) , ingàr (top, roof)

انظر معجم (11) (lane) ورد فيه (السطح المستوي) أو (السطح للمنزل) وانظر كذلك المعجم العربي الفرنسي الإنجليزي (12). ورد (سطح). الاكدية ايكَارو (من السومرية ايكار او آكار) (جدار البناء أو السور) محققة في الأكدية من الفترة الأشورية والبابلية القديمة.

– كِير (منفاخ) kir (bellows)

الأكدية كيرو (من السومرية كَير– (فرن للجبس

أو القار) محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.

– أوسكوفه (المدخل، العتبة، ا لطارمة)

uskuffa (threshold, doortep , lintel)

الأكدية اسكوباتو، أسكوبو مسقف حجر، المدخل، درجة أمام الباب) محققة في الاكدية من الفترة الأشورية والبابلية القديمة.

التجهيزات المنزلية، الأثاث.. الخ:

هناك مجموعة من الكلمات في اللغة العربية أكدية أو سومرية هي:

– فاطور(صينية، منضد ة) **fàtur , atray, table**

راجع معجم لين– العربي– الإنكليزي (ص. **2339** (صينية كبيرة دائرية من النحاس أو معادن أخرى تستخدم كمنضدة طعام، منضدة يؤكل عليها الطعام)

الأكدية باشورو (من السومرية بانشور) (منضدة) محققة في الأكدية من الفترة الاشورية والبابلية القديمة.

كرسي (مقعد، عرش)

kursi (chair,seat, throne)

الأكدية (كرسو) مقعد، عرش) محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة والكلمة السومرية المقابلة هي (كو – زا) أصلا ترتبط بالكلمة الأكدية (كوسو) ومن المحتمل أنها كلمة التساؤل ما إذا كان من المناسب اعتبراها كلمة جزرية الأصل دخلت السومرية.

– مَشط (مشط) **must (comb)**

الأكدية مُشطو (مشط) محققة في الأكديو عن الفنرة الآشورية والبابلية القديمة.

– نازيّه (**13**) (وعاء) **naziya , avessel**

الأكدية نام / نزيتو، نازيتو (وعاء كبير للسوائل أو الهريس) محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة.

الأدوات .. الخ

هناك تعابير مختلفة في اللغة العربية تشير إلى مثلا الأدوات أو الأواني، ومن بينها كلمات سومرية الأصل أيضاً.

– مَرّ (مجرفة من الحديد، مسحاة)

marr (iron shovel , spade

الأكدية مرّو (من السومرية (مر) مسحاة مجرفو) محققة في الأكدية من الفترة البابلية القديمة.

منجل **mingal (scyrthe, sickle**)

الأكدية نكَالو ، نكالّو (منجل) محققة من الأكدية من الفترة الأشورية والبابلية القديمتين– الكلمة الأكدية نكّالّو ، نكالّو. ربما تكون من أصل أجنبي غير معروف. ومن حيث أصل المفردات قد تكون مرتبطة بالكلمة العربية منجل.

– نير **nir (yoke**)

الأكدية نيرو (نير) محققة في الأكدية من الفترة الأكدية القديمة. ربما تكون الكلمة قد جاءت من الكلمة الأرامية (نيرا) إلى العربية. مع أن الاستعارة المباشرة من الاكدية مكنة أيضاً.

– رفش (14) (مجرفة، مسحاة)

rafs (shovel spade)

الاكدية (ريشو) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة– وكما هو الحال في كلمة (نير) جاءت الكلمة رفش أيضاً إلى العربية عن طريق الآرامية (رباشا).

– سَكّ (مسمار ، دبوس، وتد)

sakk (nail, pin, peg)

الاكدية سكانّو (مسمار، دبوس) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– سكّان (دفّة) **sukkàn (rudder**)

الاكدية سكانّو (من السومرية زَكَان وتكتب (زي –كَان) (الدفه) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– أنبوب **unbùb (tube, pipe, conduit**)

الاكدية ، امبوبو، أنبوبو، ايبوبو (ناي) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

المواد:

توجد بعض الكلمات المستعارة من أصل جاء من بلاد ما بين النهرين إلى العربية يشير إلى مواد معينة.

– فرزل (15) **firzil**

الاكدية بارزلّو (حديد (الكلمة المستعارة في الاكدية من أصل غير معروف) محققة في الاكدية من الفترة الاشورية والبابلية القديمتين .

– جَص ، جِص gass , giss (gypsum)

الاكدية كصو (جبس) طلاء ابيض white wash))، محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– كَتّان ، كِتان kattàn, kittàn (flax , linen)

الاكدية كتو (من السومرية كَادا) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

نفط (نفتا ، بترول) naft (naphta, petroleum)

الأكدية نيطو (نقتا) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة – نيطو وهي كلمة أجنبية في الاكدية ومن أصل غير معروف.

الحيوانات والأزهار:

هناك في العربية كلمات مختلفة جاءت أصلاً من بلاد ما بين النهرين القديمة وتشير إلى مملكتي الحيوات والنبات.

– جرجير (16) (بقلة مائية)

girgir (water cress)

الاكدية اكَنكَيرو ، إِكَمكَيرو، كَبكَيرو، كَنكَيرو، كَنكَرو، كَرِكيرو.

(الجيجير) محققة في الاكدية من الفترة البابلية الوسطى.

– كركي (غرنوق) kurki (crune)

الاكدية كركو (من السومرية كُركَي وتكتب (كُر–كَي) (وزة) محققة في الاكدية من الفترة الآشورية والبابلية القديمتين.

– نون (17) (سمكة كبيرة ، حوت)

nùn (large fish, wahale)

الاكدية نونو (سمكة) محققة في الاكدية من الفترة الآشورية والبابلية القديمتين.

قاقُلَه (18) (هيل) qàqulla (cardamon)

الاكدية قاقولو. محققة في الاكدية من الفترة البابلية الوسطى.

– سرو (صنوبر دائم الخضرة)

sarw (evergreen cypresse) (cupressue semperviens)

الاكدية شُرمَينو، شرمينو، شُرمانو، شُرئينو (سرو (صنوبر) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

– سمسم simsim (seasame)

الاكدية شماش شامو، شامشامو (سمسم) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة. الكلمة الاكدية (شماش شامو) هي مزيج من شامنو – زيت – (oil) (samnu) وأصل المفردة ، يساوي الكلمة العربية (سمن) دهن الطبخ، وشامونبات ، عقار (وأصل المفردة له علاقة بالكلمة العربية سَمّ) أي (سُمْ) وبتعبير آخر شمآن شمي (زيت النبات) تترجم حرفيا على كونها زيت النبات.

– تل (نخلة أو نخلات صغيرة)

tal (young palm tree (s)

الاكدية تلو (نخلة صغيرة) محقة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة، وقد تكون جاءت كلمة (تلو) إلى العربية من الآرامية (تاله).

منوعات:

توج في العربية كلمات من الأصل القديم لبلاد ما بين النهرين والتي لا يمكن إدراجها تحت فئة معينة.

إزب (19) (قصير بدين، قصير وسمين، قصير قوي ممتلئ الجسم، رجل قصير)

izb (dampy , pudgy, stocky, small man)

الاكدية إزبو (وليد مشوه لإنسان أو حيوان) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– كَباب (لحم مقلي أو مشوي)

kabàb (fried broiled meat)

الاكدية كبابو (يحرق ، يُفَحِم ، يشوي) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– كُبه (نوع من الكرات من اللحم)

ubba, kind of meat balls

انظر (كباب).

– صلاة (يصلي) sallà (to pray)

الأكدية صلّو (يصلي) محققة في الاكدية من الفترة الآشورية والبابلية الحديثة وقد جاءت كلمة صلو إلى العربية من الآرامية (صلّى).

سبت (سبات) sabt (sabbathe, Saturday)

الاكدية شباتّو ، شباتو (اليوم الخامس عشر من الشهر ، البدر) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

أسماء الأشهر:

إن أكثر الأشهر في اللغة العربية لها أصولها في بلاد ما بين النهرين:

– كانون (كانون الأول ، كانون الثاني)

kànùn (december/ jenuary الاكدية كينونو (كانونو) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

–شُباط subàt (february)

الاكدية شَباطو ، محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

– آذار àdàr (mars)

الاكادية أدارو. محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– نيسان nisàn (april)

الاكدية نيسانو (من السومرية نيساكَ) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– أيار (ماي) ayyàr (may) الاكدية أجّارو، محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– تَموز tammùz (july)

الاكدية دؤوزو (من السومرية دومو – زي) محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

– آب àb (august)

الاكدية (أبو) محققة من الفترة الاكدية القديمة .

– أيلول ailùl (september)

الاكدية ايلولو (اولولو) محققة في الاكدية من الفترة الاكدية القديمة.

– تشرين (تشرين الأول، تشرين الثاني)

tisrin (october / november)

الاكدية تشريتو، محققة في الاكدية من الفترة البابلية القديمة.

ا لهوا هش:

1) الأستاذ طه باقر– أطلق على هذه الأقوام اسم الأقوام الجزرية أوالأقوام العربية القديمة.

2) ERKKI SALONEN , LOAN WORDS OF SUMERION AND

.AKKADIAN ORIGIN IN ARABIC , HILSINKI 1979

3) المغراوى وفكره التربوي/ تقديم وتحقيق الدكتور عبد الهادي التازى (1403هـ – 1986م) انظر ص. 86 هامش (4).

4) الحقبة بين (2000) إلى (1531) ق. م وهي حقبة مقابلة لحقبة العصر البابلي القديم، باسم العصر الآشوري القديم. وقد قامت في مدينة آشور (انظر العراق في التاريخ/ بغداد 1983م– الفصل الخامس ص 124).

5) الحقبة الواقعة بين نهاية سلالة أور الثالثة في حدود (2006) ق. م وبين نهاية سلالة بابل الأولى في حدود (1595) ق. م (انظر العراق في التاريخ/ بغداد 1983 – الفصل الثالث ص .83).

---

6) القفيز (qafiz)– مكيال– (انظر الرازى/ مختار الصحاح/ الكويت 1403 هـ 1983م – ص. 546).

7) أطلق الباحثون على لهجة بابل خلال فترة حكم السلالة الكشية (القرن السادس عشر وحتى القرن الثاني عشر ق. م) اسم اللهجة البابلية الوسيطة* Middle Babylonian (انظر د. عامر سليمان– حضارة العراق الجزء الأول/ الفصل الثامن/ التراث اللغوي بغداد 1985/ ص .297).

8) (911–612) ق. م فيه بداية عصر جديد دام حتى نهاية كيان الآشوريين السياسي عام 612 ق. م (انظر العراق في التاريخ/ بغداد 1983/ الفصل الخامس/ ص.134).

9) تتمثل اللهجة البابلية الجديدة بالنصوص الأكدية التي ترقى بتاريخها إلى الفترة بين(1000) ق. م حتى سقوط الدولة الآشورية في حد ود (600) ق. م (انظر د. عامر سليمان/ حضارة العراق/ الجزء الأول/ الفصل الثامن/ التراث اللغوي/ بغداد 1985/ ص 297).

10) انظر المعجم الآشوري ص. 340 ب

11) انظر معجم) Lane arabic – English lexicon ,p. 24

12) انظر المعجم العربي–الفرنسي الإنكليزي R Blacher – M. chouemi – C. Denizeau , Dictionnaire arabe – Français – anglais I – p. 4 a (toiture/ roof).

13) النازية/ القصعة القريبة القعر– (انظر المنجد في اللغة والإعلام ص. 803).

14) الرفش: ما يجرف به التراب ونحوه (انظر نفس المصدر ص .270)

15) الفِرزل: القيد المقراض يقطع به الحداد الحديد (انظر المنجد في اللغة والإعلام ص .573).
16) جرجير: بقلة من فصيلة الصليبيات لها أوراق صغيرة بيضاء وأوراق مركبة شديدة الخضرة تنبت بريا في المناطق المعتدلة من أوروبا وآسيا بالقرب من الينابيع والمستنقعات تستعمل للسلطة فتعطيها طعما لذيذا (انظر المنجد في اللغة والإعلام ص. 84).
17) النون: الحوت، والجمع أنوان ونينان. وذو (النون) لقب يونس بن متى عليه الصلاة والسلام (انظر مختار الصحاح/ الرازى/ الكويت 1403هـ – 1983م/ ص. 686).

---

18) القاقُله: أو الهال نبات هندي من فصيلة القاقليات له رائحة عطرية وله طعم حريف (حاد) حبوبه مقوية وطيبة الرائحة تستعمل في الهند كتابل وتضاف إلى القهوة في بعض بلدان الشرق (انظر المنجد في اللغة والإعلام ص .647).
19) الازب:القصير اللئيم(انظر المنجد في اللغة والاعلام/ ص 9).

المصادر:

ا) الأستاذ طه باقر/ مقدمة في تاريخ الحضارات القديمة/ الجزء الأول/ الوجيز في تاريخ حضارة وادي الرافدين– الطبعة الأولى/ بغداد/ 1973.
2) المغراوى وفكره التربوي (898هـ – 1493 م) تقديم وتحقيق الدكتور عبد الهادي التازى– نشر مكتب التربية العربي لدول الخليج/ط .1407/1هـ – 1986م.
3) العراق في التاريخ/ بغداد/ 1983.
4) محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي/ مختار الصحاح/ الكويت/ 1403هـ– 1983 م.
5) د. عامر سليمان/ حضارة العراق/ الجزء الأول/ الفصل الثامن / التراث اللغوي بغداد/ بغداد1985م.
6) المنجد في اللغة والأعلام/ بيروت 1986م.
7) ERKKI SALONEN , LOAN WORDS OF SUMERIAN AND AKKADIAN ORIGIN ARABIC , HILSINKI 1979.

لاَ اتِّزَانَ إِلاَّ بِالْأَوْزان

... ... الأستاذ / إدريس بن الحسن العلمي (1)

مثل لغة الضاد مع أبنائها كمثل أعظم بطل عالمي في السباق، عمد قومه إلى يديه فأوثقوهما من خلف، ثم أنحوا عليه باللائمة لأنه لم يكن مبرزا في المباراة؛ ثمَّ قيّدوا يديه مع رجليه وأنّبوه على عدم ولوجه حلبة السباق.

لقد كثر منذ مطلع هذا القرن الذي أشرف على الانصرام – النحيب والتحسر والشكوى من تخلف لغة العروبة، و"قصورها" عن أداء ما استجدّ وما يستجدّ من مفاهيم ومصطلحات علمية، وتقنية، وفنية، وحضارية. وخاض الخائضون في تعليل "القصور" و "الضعف"، وذهبوا في تعليلاتهم كل مذهب، حتّى إنّ بعضهم لم يتردد في اتّهام بنية اللغة العربية نفسها، وندبوا حظّها لكونها "تنقصها" القابلية "للزوائد"(**Les affixes**)"بما فيها"الصدور"(**Les préfixes**) و "الأواسط"(**Les infixes**) و"الكواسع" (**Les suffixes**) جازمين بأن مشكلة لغة الضاد الكبرى هي "افتقارها" لهذه الزوائد مع عدم قابليتها لها "لسوء حظها" وأنّ على أبنائها أن ينكبّوا على معالجة هذا "النقص" إن كانوا يريدون للغتهم مجاراة غيرها من لغات الدول المتقدمة التي ما كانت لتتطور وتساير التقدم العلمي والحضاري لولا اتخاذها تلك "الزوائد".

---

(1) الدار البيضاء (خبير سابق بمكتب تنسيق التعريب)

لكنّ أولئك "الناصحين" جهلوا، أو تجاهلوا، أو على أحسن تقدير، غفلوا عن أنّ الله قد أنعم على لغة القرآن بما لم ينعم به على أي لغة، فحباها ميزة أعظم وأكمل وأشمل وأجمل وأوفى بالتعبير عن الغرض وعن القصد من ميزة "الصدور" و "الأواسط" و "الكواسع" ميزة تتصل ببنية اللغة نفسها: ألا وهي الأوزان اللفظية، الدالّ كل وزن منها على غرض أو أغراض معيّنة. فللدلالة على كل من الآلة ومكان الفعل، ومسبب الفعل، والمرض، والمرة من الفعل، والهيئة، والحرفة، والمحترف، والمبالغة، والفاعلية، والمفعولية، والكثرة، والقلة، والقابلية، والمطاوعة، والاشتراك في الفعل، وأسماء الألوان، وأسماء العاهات والمعايب الخلقية، والنفايات إلخ...فللدلالة على كل غرض من هذه الأغراض وغيرها وزن خاص أو عدد محدود من أوزان معيّنة.

وقد أوصل اللغويون عدد هذه الأوزان إلى ألف ومائتين وعشرة أوزان (**1210**).

وهذه الأوزان هي أشبه ما يكون بقوالب المصانع التي تصب فيها مادة الإنتاج فتصوغ لك منتجات على أشكالها وأحجامها. فقوالب الأوزان تصبّ فيها المادة اللفظية فتعطيك ما أنت راغب فيه من ألفاظ سائغة، جزلة، دقيقة المعنى. وأنت لا تحتاج معها إلى مصنع ولا إلى آلة و لا إلى مجمع لغوي، يكفي أن تكون لديك مادة تتكون من ثلاثة حروف لتحصل على اللفظ الذي ترغب فيه. وهي ميسورة الاستعمال، وفي متناول كل عربي. فكم من لفظ صاغه رجل الشارع العربي بسليقته على صيغة وزن من هذه الأوزان فشاع وذاع وتناولته أقلام الكتّاب وألسنة المذيعين من أمثال "ثلاجة" و "غسّالة" و حصّادة" إلخ...

فالمشكلة الكبرى التي تعترض بنت عدنان هي إعراض كثير من الممارسين عمل التعريب عن توظيف كل الأوزان التي تدعو الحاجة إلى توظيفها. وذلك يتجلى بوضوح في الكثير ممّا عربوه أو ترجموه من مصطلحات في مختلف المجالات.

ففي كل وزن من تلك الأوزان تكمن قوة للدفع باللغة. فعندما نتخلّى عن استعمال هذه الأوزان للأغراض المجعولة لها فإننا نعطّل قوتها ثم نقيم مأتما للبكاء على "ضعفها" و "قصورها" و "تخلفها".

إننا لا ننكر الجهود المبذولة في هذا السبيل من لدن بعض الهيئات من أمثال مكتب تنسيق التعريب في الوطن العربي بالرباط ومجمع اللغة العربية بالقاهرة، والمجمع العلمي العربي بدمشق، والمجمع العلمي العراقي ببغداد، كما لا ننكر جهود بعض رواد تعريب المصطلحات العلمية من أمثال الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي(**16**)، والأمير مصطفى الشهابي والدكتور محمود الجليلي (**9**)، بيد أن تلك المنجزات وغيرها مما لم نشر إليه – مع نفاستها – ليست سوى بصيص في حالك من ظلمة لن تنقشع إلا بإحداث منهجية اشتقاقية تأليفية دراسية، لنا إلمام بها في ختام هذا البحث.

ونحن في هذه العجالة إنما نريد الإشارة إلى بعض الثغرات التي تحصل في عمل التعريب من جرّاء إعراضنا عن توظيف "الأوزان" تلك الطاقة الخلاّقة في لغة الضاد. فنسوق بعض الأمثلة التي تشخّص تهافت عمل التعريب الذي يتجاهل وجودها.

فمن هذه الأوزان التي تشتدّ الحاجة إليها في تعريب المصطلحات العلمية والحضارية وزن "مَفْعَلَة" بفتح الميم والعين، على وزن "مَرْتَبَة" و "مدرسة".

"مَفْعَلَة"

أكثر ما يستعمل وزن "مَفْعَلَة" لثلاثة أغراض:

1 – لإِفَادَةِ معنى مُسبِّب الشيء، أو مُكَوِّن الشيء أو مُنْشِئ الشيء، أو مُوَلِّد الشيء، ونسمي في هذا البحث "مَفْعَلَة" الدالّة على هذا المعنى بِـ "مَفْعَلَة "السَّبَبِيّة".

2 – لإِفَادَةِ معنى المكان الذي يكثر فيه الشيء، ونسميها "مَفْعَلَة المكانية".

3 – لإفادة مجرّد المصدر الميمي، ونسمّيها "مَفْعَلَة المصدرية"، وهذه الأخيرة لاتهمنا في هذا البحث.

"مَفْعَلة السَّبَبية":

من أمثال العرب "الولَدُ مَبْخَلَةٌ مَجْبَنَةٌ" أي يُسَبِّبُ البخل، ويُسَبِّب الجبن لوالديه.

(3/8)

جاء في معجم "لسان العرب"(1) لِابنِ منظور في مادة "بخل":

"المَبْخَلَةُ: الشيء الذي يحملك على البخل. وفي حديث النبي صلى الله عليه وسلم: "الوَلَدُ مَجْبَنَةٌ، مَجْهَلَةٌ، مَبْخَلَةٌ "هو من البخل، ومَظَنّة لأن يحمل أبويه على البخل". هـ.

وأورد نفس المعجم في مادة "هرم" عند كلامه على لفظ "مَهْرَمَة" الحديث النبوي التالي: "ترك العشاء مَهْرَمَة" أي مَظَنَّةٌ للهرم. قال القتبي: "هذه الكلمة جارية على ألسِنة الناس قال: ولست أدري أرسول الله ابتدأها أم كانت تقال قبله" هـ.

وروى الترمذي وأحمد والحاكم عن أبي أمامة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"عليكم بقيام الليل فإنّه دأب الصالحين قبلكم، وهو قربة إلى ربكم ومَكْفَرَةٌ للسيئات، ومَنْهَاةٌ "للإثم" وفي رواية: "ومَطْرَدَة للدّاءِ عن الجسدّ(2).

وروى البخاري والشافعي والنسائي عن عائشة رضي الله عنها عن النبي صلى الله عليه وسلم قال:

"السواك مَطْهَرَةٌ لِلْفَم، مَرْضاة للربّ". وشرح مؤلف كتاب"التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول.

(2)" (الذي اقتبسنا منه هذا الحديث) كلمة "مَرْضاة" بقوله: "أي سبب في رضاه". وروي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال: "نَوْمَةُ الصبحة مَعْجَزَةٌ، مَنْفَخَةٌ، مَكْسَلَةٌ، مَوْرَمَةٌ، مَفْشَلَةٌ، مَنْسَأَةٌ للحاجة": أي أنّها تسبّب العجز والنفخ للجسد، وتسبّب الكسل، وتكوّن الورم، وتسبّب الفشل، وتسبّب نَسْءَ الحاجة، أي تأخيرها.

فوزن "مَفْعَلَة" بهذه الدلالة، له مجال واسع للاستعمال في تعريب المصطلحات العلمية وخصوصاً في اصطلاح الطب واصطلاح الكيمياء(أ).

(4/8)

بيد أنّنا لا نجد لوزن "مَفْعَلَة" أثراً في "المعجم الموحد" (الانكليزي–العربي– الفرنسي. الطبعة الثالثة)(3) الذي أصدره "اتّحاد الأطباء العرب" في سنة 1983، بل نجد في مظانّ "مَفْعلة" من المعجم فراغا اصطلاحيا شغلته شروح للمصطلحات الأعجمية. فقبالة المصطلح الأعجمي لا نجد مقابلا عربيا يصحّ أن يكون مصطلحا، بل نجد أحد الشروح التالية: "مكوّن كذا" أو مولّد كذا " أو منشئ كذا "أو "محدث كذا" فالجمهور العربي ينتظر من المشتغلين بالتعريب أن يمدّوه بمصطلحات، لا بشروح للمصطلحات. فشروح المصطلحات الأعجمية تتكفل بها المعاجم الأعجمية المختصة على نحو أفضل و أوسع وأكمل.

فعندما نبحث –مثلا– في "المعجم الطبي الموحد" (3) عن المصطلح "**Adipogène**" نجد قبالته بالعربية: "مكوّن الشحم". فلو أن مؤلفي المعجم أفسحوا المجال لوزن "مَفْعَلَة" لوضعوا قبالة المصطلح كلمة "مَشْحَمَة" بدلا من "مكوّن الشحم"، ولوضعوا قبالة المصطلح "**Ostéogène**" كلمة "مَعْظَمَة" بدلاً من مكوّن العظم، ولوضعوا قبالة "**Neurogène**" كلمة "مَعْصَبة" بدلاً من "مكوّن للعصب" ولوضعوا قبالة "**Ovigène**" كلمة "مَبْيَضة" بدلاً من "مكوّن البيضة" ولوضعوا قبالة " **Toxicogène** و **Toxogène**" كلمة "مَسَمَّة" بدلا من "مولد السم"، ولوضعوا قبالة "**Acidogène**" كلمة "مَحْمَضَة" بدلا من "مولّد الحمض" ولوضعوا قبالة "**Erythrogène**" كلمة "مَحْمَرَة" بدلا من "منشئ الحمر"، ولوضعوا قبالة "**Gastrogène**" كلمة "مَدْرَقَة" بدلا من "محدث الدراق"، ولوضعوا قبالة "**Asthmogène**" كلمة "مَرْبَوَة" بدلا من "مولد الربو"، ولوضعوا قبالة "**Nephrogène**" كلمة "مَكْلَوَة" أو "مَكْلاَة" بدلا من "مكوِّن الكلوة"، ولوضعوا قبالة "**Thermogène**" كلمة "مَحَرَّة" بدلا من "مولد الحرارة" ولوضعوا قبالة "**Androgène**" كلمة "مَذْكَرَة" بدلا من "أندروجين"، ولوضعوا قبالة "**Calorigène**" كلمة "مَحْرَرَة" بدلا من "مولد الحرور"، ولوضعوا قبالة "**Cétogène**" كلمة "مَكْتَنَة"، بدلا من "مولد الكيتونٍ". إن المعجم لم يمتنع عن وضع مصطلحات على وزن "مفعلة" فحسب، بل إنه أوصد دفتيه في وجه المصطلح "مَوْرَمَة" الذي هو على وزن "مفعلة"، والوارد في الحديث النبوي الذي أسلفناه، والذي يعني "مكون الورم". فالمعجم قابل المصطلح الأعجمي "**Oncogène**" بالعبارتين التاليتين: 1) مكون الورم 2) وَرَمِيُّ المنشأ.

فالمصطلح "مَوْرَمَة" لفظ متأصل في لغة الضاد منذ أن كانت للعرب لغة. ثم هو وارد في كلام أبلغ البلغاء وأفصح الفصحاء سيدنا محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس من وضع مجمع لغوي، ولا هيئة تعريبية حتى يكون لمؤلفي المعجم الخيار في قبوله أو رفضه، بل هو يفرض وجوده في الاصطلاح الطبي قبالة "**Oncogène**" في معناه "مكون الورم" بنفس القوة التي يفرض بها لفظ "الطب" وجوده قبالة لفظ "**La médecine**".

"افتعال" للالتهاب

نجد في "مجموعة قرارات مجمع اللغة العربية" بالقاهرة القرار التالي(**4**):

" لا مانع من أن تكون صيغة "الافتعال" مشتقة من العضو، قياسيا، بمعنى المطاوعة للإصابة بالالتهاب".

جل الأمراض الالتهابية في الاصطلاح الطبي الأعجمي تنتهي بالكاسعة "**ite**" في اللغة الفرنسية، و "**itis**" في الإنجليزية. أورد منها "المعجم الطبي الموحد" ثلاثمائة وتسعة (**309**)، وقابلها كلها بكلمة "التهاب" مضافة إلى اسم العضو المصاب. ولا نجد من بينها مرضا واحدا جاء اسمه العربي على صيغة "افتعال" مشتقة من اسم العضو المصاب طبقا لقرار "مجمع اللغة" الموقر. فما الذي يمنع مؤلفي المعجم أن يطبقوا قرار المجمع فيضعوا –مثلا– قبالة "**gastrite**" كلمة "اغْتِدَاد" بدلا من "التهاب الغدة"، وقبالة "**glossite**" كلمة "التِسان" بدلا من "التهاب اللسان"، وقبالة "**dermatite**" كلمة "اجْتِلاَد" بدلا من "التهاب الجلد" وقبالة "**blépharite**" كلمة "اجتِفَان" بدلا من "التهاب الجفن" إلخ..

فهذه العبارات التي أثبتها المعجم قبالة المصطلحات الأعجمية المتكونة من مفردات هي كما أسلفنا القول ليست بمصطلحات وإنما هي شروح للمصطلحات.

وهذا الأسلوب في التعريب لا يسمن ولا يغني من جوع. ثم هو يحكم على اللغة العربية بالتخلف في ميدان الاصطلاح العلمي. ولقد سبق لنا أن نشرنا في العدد السادس من مجلة "اللسان العربي" الصادر في سنة **1969** مجموعة مما قمنا بتعريبه على وزن "افتعال" من هذه الفئة من المصطلحات الدالة على الالتهاب والمنتهية بالكاسعة "**ite**" طبقا لقرار المجمع الموقر (ب).

وزن "تَفْعَال" قبالة الصدر "Hyper" (4)

من القرارات اللغوية التي اتخذها كذلك "مجمع اللغة العربية" بالقاهرة جزاه الله خيرا، القراران التاليان:

1) "تصح صياغة "التفعال" للمبالغة والتكثير مما ورد فيه فعل، طوعا لما أقره المجمع في دورته العاشرة، من صوغ مصدر من الفعل على وزن ((التفعال)) للدلالة على الكثرة والمبالغة، وكذلك تصح صياغته مما لم يرد فيه فعل طوعا لما أقره المجمع في دورته الأولى، من جواز الاشتقاق من أسماء الأعيان للضرورة في لغة العلوم".

2) في ترجمة المصطلحات الأجنبية المبدوءة بالصدر "Hyper" تستعمل كلمة "فرط" مقابلة له، والمبدوءة بالصدر "Hypo" تستعمل في مقابلة كلمة "هبط".

فجرى (المعجم الطبي الموحد) على منوال القرار الثاني للمجمع، وجرى الدكتور محمود الجليلي(5)، عضو المجمع العلمي العراقي على منوال القرار الأول، فجاءت مصطلحات (المعجم الطبي الموحد) بمثابة شروح لمصطلحات الدكتور الجليلي المنشورة في الجزء الثاني من العدد الرابع والثلاثين من"مجلة المجمع العلمي العراقي" كما سيلاحظ القارئ من المقارنة التالية (5):

مصطلح الدكتور الجليلي ... مصطلح المعجم الطبي الموحد ... المصطلح الأعجمي

1 – تَحْمَاض ... فرط الحموضة ... 1) Hyperacidité

2 – تَنْشَاط ... فرط النشاط ... 2) Hyperactivité

3 – تَأْلاَم ... فرط التألم ... 3) Hyperalgésieé-Hyperalgie

4 – تَقْرَان ... فرط التقرن ... 4) Hyperkératose

5 – تَحْراك ... فرط الحراك ... 5) Hypercinésie

---

6 – تَدْهان الدم ... فرط دهن الدم ... 6) Hyperlipémie

7 – تَصْباغ ... فرط التصبغ ... 7) Hyperpigmentation

8 – تَنْساج ... فرط التنسج، تزيد ... 8) Hyperplasie

9 – تَفْراز ... فرط الإفراز ... 9) Hypersécrétion

10 – تَحْساس ... فرط الإحساس ... 10) Hypersensitivité

11 – تَضْغاط ... فرط ضغط الدم ... 11) Hypertension

12 – تَهْواء ... فرط التهوية ... 12) Hyperventilation

ولم يضع المعجم الطبي الموحد المذكور على وزن "تَفْعَال" سوى لفظ "تَقْيَاء" الذي جعله قبالة المصطلح "Hyperémèse"، وهنا نتساءل ما الذي يمنع إذن مؤلفي المعجم أن يجروا في تعريبهم سائر المصطلحات المبدوءة بالصدر "Hyper " مجراهم في تعريب المصطلح فيجعلوها كلها أو جلها على صيغة "تَفْعال"؟! (ت)

فنحن نهيب بأساتذتنا الأفاضل، أعضاء "اتحاد الأطباء العرب" أن يراجعوا منهجهم هذا الذي يسجل على لغة العروبة عجزا صوريا هي سليمة منه، وقصورا وتقصيرا هي بريئة منهما، ويزكي تخلفا فرضه عليها أبناؤها بمثل هذا السلوك المتحفظ من توظيف الأوزان لصياغة المصطلحات.

"فُعال" للداء(6) و فَعُول" للدواء(6)

جاء في كتاب "فقه اللغة وسر العربية" للعلاّمة اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (رحمه الله) ضمن "الباب السادس عشر في صفة الأمراض والأدواء" فصل" في سياق ما جاء منها على "فُعَال" ما يلي:

"أكثر الأدواء والأوجاع في كلام العرب على "فُعَال": كالصُّدَاع، والسُّعال، والزُّكام، والبُحاح، والقُحاب، والخُنان، والدُّوار،والنُّحاز، والصُّدام، والهُلاس، "والسُّلال، والهُيام، والرُّداع، والكُباد، والخُمار، والزُّحار، والصُّفار، والسُّلاق" والكُزَاز، والفُوَاق، والخُنَاق"(ث).

"كما أن أكثر أسماء الأدوية على "فَعُول": كالوَجُور، واللَّدُود، والسَّعوط، واللَّعُوق، والسَّنُون، والبَرُود، والذَّرُور، والسَّفُوف، والغَسُول، والنَّطُول".

(9/8)

واعتبارا لكثرة مجيء الأدواء في كلام العرب على وزن "فُعَال" وعلى وزن "فَعَل" اتخذ مجمع اللغة العربية بالقاهرة القرار التالي:

"بما أن الضرورة العلمية في وضع المصطلحات تقتضي استعمال صيغة "فَعَل" "للداء يجاز اشتقاق "فُعَال" و"فَعَل" للداء سواء أورد له فعل أو لم يرد".

ونحن قياسا على لفظ "كُبَاد" المذكور أعلاه، والوارد في "المعجم الطبي الموحد" قبالة المصطلح الفرنسي "Hépatose" (الذي يعني انخفاض الكبد بسبب ارتخاء معاليقها) نقترح إقرار لفظ "مُنَاع" المشتق من "المناعة" على وزن "فُعَال" للداء المعروف الآن بـ "فقد المناعة" (سيدا SIDA).

ومن الإنصاف أن نقول إن جل أسماء الأدواء المذكورة أعلاه على وزن "فُعَال" موجودة في "المعجم الطبي

الموحد" وكذلك جملة وافرة من أسماء الأدواء على وزن "فُعَال" وعلى وزن "فَعَل".

وزن "أفْعَل" لمعايب خلق الإنسان(6)

جل معايب خلق الإنسان جاءت على "أَفْعَل" نسوق منها قليلا من كثير:

أَعوَر، أَعرَج، أَصْلَع، أَقْرَع، أَقْعَس، أَحْدَب، أَبْكَم، أَخْرَس، أَطْرَش، أَصَم، أَعوَج، أَلْثَغ إلخ..

وزن "أَفْعَل" للألوان كذلك(6)

"أَخْضَر، أحمر، أصفر، أبيض، أسود، أسمر، أزرق، أشهب، أدكن إلخ...

وزن "فُعَالَة" للنُّفايات(6)

على سبيل المثال نقتبس من "فقه اللغة" للثعالبي:

"بُرَاية العود، بُرَادة الحديد، قُرَامة الفرن، حُزَازة الوسخ، نُسَالة الوبر والريش، عُصافة السنبل، مُشَاطة الشعر، خُلاَلة الفم، قُرَاطة السراج، خُرَاطة، نُشَارة، نُحَاتة إلخ...

(10/8)

ولا نود أن نسترسل أكثر من هذا القدر في عرض مختلف الأوزان التي قلنا عنها إنها تفوق الألف، والذي نريده بالسرد الذي قمنا به هو التنبيه أو التذكير بعظمة خطورة الأوزان في اللغة العربية. وكيف لا وهي منها تتكون بنيتها، فالأوزان بالنسبة للغة الضاد بمثابة الهيكل العظمي لجسم الإنسان. فكلام العرب كله موزون أوزانا وظيفية تجعل لغتهم منظمة، ومقعَّدة، ومصنفة تصنيفا منطقيا جماليا دلاليا كأنهم قدروها تقديرا قبل أن يتكلموها، فكأنهم اجتمعوا في أكاديمية لغوية اجتماعات عديدة لم ينفضّوا منها حتى اتفقوا على قواعدها وتحديد صيغ أوزانها، وتخصيص كل منها للدلالة على فئة متجانسة من أشياء أو أعمال أو أحوال أو مفاهيم مادية ومعنوية... الشيء الذي لا تستطيع ولن تستطيع أن تفعل مثله ولا قريبا منه، أكاديميات الدول المتزعمة الحضارة في هذا العصر. لكنه صنع الله الذي أتقن كل شيء قد هيأها لتحتضن وحيه ورسالته العالمية الموجهة إلى جميع البشر في جميع العصور على مرّ الدهور، مما جعل المفكر الفرنسي الحانق على العرب والإسلام "إرنست رينان" يتعجب فيقول في كتابه (تاريخ اللغات السامية):

"من أغرب المدهشات أن تنبت تلك اللغة القوية، وتبلغ درجة الكمال، وسط الصحاري عند أمة من الرحَّل، تلك التي فاقت أخواتها بكثرة مفرداتها، ودقة معانيها، وحسن نظام مبانيها، ولم يعرف لها في كل أطوار حياتها طفولة ولاشيخوخة. ولا نكاد نعلم من شأنها إلا فتوحاتها، وانتصاراتها التي لا تبارى، ولا نعرف شبيها لهذه اللغة التي ظهرت للباحثين كاملة من غير تدرج، وبقيت حافظة لكيانها من كل شائبة، وهذه ظاهرة

عجيبة، لاسيما إذا اعتبرنا مدى مساهمة الفلسفة الإسلامية في تكوين علم الكلام، خلال القرون الوسطى، والدور الذي قام به في ذلك كل من ابن سينا، وابن رشد، وما كان لهما من تأثير على أشهر مفكري المسيحية"(7).

(11/8)

ويصف فيكتور بيرار اللغة العربية في القرن الرابع الهجري بأنها أغنى، وأبسط وأقوى، وأرق، وأمتن وأكثر اللهجات الإنسانية مرونة وروعة. فهي كنز يزخر بالمفاتن، ويفيض بسحر الخيال، وعجيب المجاز، رقيق الحاشية، مهذب الجوانب، رائع التصوير، وأعجب ما في الأمر أن البدو كانوا هم سدنة هذه الذخائر، وجهابذة النثر العربي جبلة وطبعا. ومنهم استمد كل الشعراء ثراءهم اللغوي وعبقريتهم في القريض".
ويقول (إغناطيوس كرانشوفسكي: "أول ما نلحظه من أول نظرة نلقيها على هذه اللغة –أي العربية– الغنى العظيم في الكلمات، والإتقان في الشكل، والليونة، والتركيب(9).
ويقول (بلاشير) اللغوي المعجمي "اللغة العربية خلاقة وبناءة" (9) فالكمال الذي بلغته لغة الضاد والذي يتحدث عنه (بلاشير) كل ذلك مرجعه إلى الأوزان، فالأوزان هي اللغة العربية واللغة العربية هي الأوزان.
ولا ينبغي أن يفهم مما تقدم أننا نحصر ملاحظتنا بشأن توظيف "الأوزان" في مجال الطب وحده، أو في ميدان العلوم على العموم، بل إننا لنحجم عن توظيف الأوزان حتى في تعريب المصطلحات الحضارية، والمتصلة منها بحياتنا اليومية.

(12/8)

فنحن –مثلا– عندما نعرب "**Cabine téléphonique**" بـ "غرفة الهاتف" كما هو في "المنهل"(10) القاموس الفرنسي العربي، تأليف الدكتور جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس، وكما هو في "المنجد" الفرنسي(11) العربي إصدار دار المشرق أو "مخدع الهاتف" كما هو في غيرهما، فإنما نعطّل وظيفة الوزن المخصص للمكان وهو "مَفْعِل" فيما كان عين فعله المضارع مكسورة، و"مَفْعَل" فيما عدا ذلك. ولو وظفنا هذا الوزن لأعطانا لفظ "مَهْتِفْ" على وزن "مَنْزِل" و"مَجْلِس" بمعنى "مكان للهاتف". والمكان هو المقصود بالعبارة الفرنسية لا شكل المكان. ثم إن ترجمة لفظ "**cabine**" بـ "الغرفة" ترجمة غير صحيحة لأن اللفظ الفرنسي لا يقتضي معنى العلوّ وأكثر ما تكون "**cabine**" أرضية بينما لفظ "الغرفة" يعني حسب "المعجم

الوسيط" تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة وحسب (لسان العرب) لابن منظور "العِلِّيّة" وزاد هذا الأخير من معانيها "السماء السابعة" في القرآن الكريم: "لكن الذين اتقوا ربهم لهم غرف من فوقها غرف مبنية تجري من تحتها الأنهار". (سورة الزمر الآية 20).

وعندما نعرب "**standard téléphonique**" بـ "مَقْسِم هاتفي" كما هو في "المنهل" (10) وفي "المنجد"(11) فإنما نعطّل الأوزان المخصصة للآلة وأكثرها استعمالا "مِفْعَل" و "مِفْعَال" و مِفْعَلَة" ولو استعملنا –مثلا– وزن "مِفْعَال" لأعطانا لفظ "مِهْتَاف" ولعرّبنا المصطلح "**Standardiste**" بـ "مِهْتَافي" بدلا من هذه العبارة الطويلة:

(13/8)

"عامل المقسم التلفوني" التي في "المنهل"(10) وبدلا من "عامل مقسم هاتفي" التي في "المنجد"(11) الفرنسي العربي. ولو كنا وظفنا "مَفْعَلَة" المكانية لأعطتنا "مَهْتَفَة" لنقابل بها "**téléboutique**" أي المكان الذي تكثر فيه "المَهَاتِف" جمع "مَهْتِف". فمن القرارات التي اتخذها مجمع اللغة العربية بالقاهرة القرار التالي: "تصاغ "مَفْعَلَة" قياسا من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي تكثر فيه هذه الأعيان سواء أكانت من الحيوان أم من النبات أم من الجماد"(4).

وعندما نعرف "**communication téléphonique**" بـ "مخابرة هاتفية" كما في "المنهل"(10) أو "مكالمة هاتفية" كما هو شائع في المغرب فإننا نغفل عن اتخاذ وزن "مُفَاعَلة" من مادة "هَتَفَ" وإلا لكنا عرّبنا العبارة الفرنسية بلفظ "مُهَاتَفَة"، ولجعلنا لفظ "مُهَاتِف" للمخاطب بالهاتف فنقول مثلا "مَنْ مُهَاتِفِي" أو مَنِ المُهاتِف؟ " لإفادة معنى العبارة الفرنسية المتداولة "**qui est à l'appareil**".

الأمثلة كثيرة على تقييدنا يدي لغتنا، وامتناعنا من إطلاقهما للعمل، وذلك بعدم اهتمامنا باستغلال كل إمكاناتها التي توفرها الأوزان عندما نهتدي إلى تعريب مصطلح أعجمي، فلا نشتق من مادة المصطلح العربي (الذي وضعناه قبالته) جميع ما يتصل به من اسم الآلة والحرفة والمكان إلخ... مما تدعو الحاجة إلى تعريبه.

ونكتفي هنا بإيراد مثال واحد على سبيل البيان:

(14/8)

لقد استخرج أحد الغوّاصين في بحر اللغة درة ثمينة طالما اشتدت حاجة لغة الضاد إليها لتقابل بها المصطلح الأعجمي "**Dactylographier**" الذي كان يترجم بـ "ضرب على الآلة الكاتبة". وذلك عندما عثر في (المخصص) لابن سيده ضمن فصل الكتابة على فعل "رَقَنَ" مع شرحه: "رَقَنَ: كتب كتابة واضحة" فتقدم به إلى المعهد المغربي "معهد الدراسات والأبحاث للتعريب" بالرباط الذي عمل على نشره في المغرب وفي تونس، ولكن لم يشتق منه حتى الآن سوى لفظ "راقنة" ليقابل " **Une dactylographe**" ولفظ "رِقَانَة" ليقابل **dactylographie** فلو أننا التفتنا إلى بقية الأوزان لأمدتنا باسم الآلة "مِرْقَنَة" ولأمدتنا بوزن "فَعْلَة" للمرة في صيغة "رَقْنة" ليقابل "**une frappe**" و لأمدتنا بالوزن المخصص للمكان "مَفْعَل" في صيغة "مَرْقَن" ليقابل عبارة "**Pool de dactylos**" ليعني المكان الذي يضم الراقنين والراقنات. وذكر ابن سيده في نفس الفصل "الرِّقان ما يُرْقَنُ به" فيمكن جعله قبالة "**Ruban pour machine à écrire**". ثم يمكننا أن نشتق منه على وزن "فَاعُول" أو "فَاعُولة" اللذين تستعملهما العرب للدلالة على الآلة الكبيرة فنصوغ منه لفظ "رَاقُون" لنقابل به "**Télex**". فمما جاء على هذا الوزن في كلام العرب "ناقوس" (ناقوس الكنائس الكبير)، و "ناعورة" ومن المولَّد على هذا الوزن "نَافُورَة".

كما يمكننا أن نصوغ منه فعل "رَاقَنَ" لنقابل به فعل "**Télexer**" ووزن المحترف "رَقَّان" ليقابل "**Télexiste**" وتبقى سائر الأوزان بالمرصاد لما يستجد ويحدث من مصطلحات أعجمية في هذا المضمار: مضمار الرقانة.

ومن عوامل طمس عبقرية اللغة الخلط بين بعض أوزانها الناجم عن توهّم الترادف فيما بينها، فنجعل الواحد مكان الآخر غافلين عن أننا عطّلنا وظيفة أحدهما أو كليهما وبذلك أحدثنا التباسا خطيرا أو فراغا اصطلاحيا فرضناه على اللغة فرضا جائرا.

"فَعَلَ" و "فَعَّلَ"

(15/8)

فقلَّما يعني "فَعَّل" المضعف العين ما يعنيه "فَعَلَ" المخفف العين سواء بسواء. فمن أقوال الصرفيين: "الزيادة في المبنى زيادة في المعنى". فَفَعَّل المضعف يعني المبالغة في "فَعَل" المخفف. فـ "كَسَّرَ" يعني بالغ في الكسر ومصدره "التكسير" و "قَطَّعَ" يعني بالغ في القطع، ومصدره "التَّقطيع" بخلاف "كَسَرَ" و "قَطَعَ" المخففين فهما لا يعنيان سوى مجرد الكسر والقطع بدون مبالغة ولا تكثير. وبشأنهما اتخذ "مجمع

اللغة العربية" بالقاهرة القرار التالي: "فَعَّلَ المضعف مقيس للتكثير والمبالغة"(4) ولكن هذا لم يمنع الكثيرين من استعمال أحدهما مكان الآخر فـ "كَسَّرَ" المضعف يقابله في الفرنسية فعل "**briser**" و "كَسَرَ" المخفف يقابله فعل "**casser**" و"قَطَعَ" المخفف يقابله "**couper**" و"قَطَّعَ" المضعف يقابله "**Découper**" فعندما نستعملهما مترادفين قبالة "**couper**" مثلا كما هو جار به العمل. فماذا يحدث؟ الذي يحدث هو أننا نفقد مقابل "**découper**" فنضطر إلى استعمال عبارة كاملة لمقابلته مثل "قطع قطعا صغيرة" ثم نتحسر على "فقر" اللغة العربية التي "لا تملك" مقابلا للفظ "**découper**" مكونا من لفظ واحد كما في الفرنسية.

ويتحسر مثل هذا التحسر من يشعر كذلك بـ "الفقر" الموهوم من يرادف أو يخلط بين "صَنَع" (**Fabriquer**) و "صَنَّع" (**industrialiser**) أو بين مصدريهما "صُنْع" (**Fabrication**) و "تَصْنِيع" (**Industrialisation**) والأمثلة كثيرة.

ولا تنحصر عوامل طمس عبقرية اللغة في تجاهلنا الأوزان والإعراض عن توظيفها أو الخلط فيما بينها، بل عوامل الطمس متعددة ومتنوعة، وأكثر من أن تحصى فتذكر، ونكتفي منها بما يحضرنا عفواً ساعة تحرير هذا البحث.

تعجيم الأسلوب التعبيري

(16/8)

إن شدة حرص المترجمين على التشبث الأعمى بألفاظ العبارات الأعجمية أكثر من تشبثهم بمعانيها كاد أن يحدث خللا خطيرا في فصاحة اللسان العربي بما أدخل على عمل الترجمة من تعابير أعجمية المبنى خلاسية المعنى عربية الألفاظ فكثرت العجمة والرطانة وسرت العدوى إلى المحررين بلغة الضاد حتى أولئك الذين لا يعرفون لغة غيرها. والأمثلة على ذلك أكثر من أن تحصر. نكتفي منها بما يلي:

أ) تزييف كاف التشبيه

نحن نعجِّم كاف التشبيه التي لا تعني في اللغة العربية سوى التشبيه عندما نستعملها لغير التشبيه، في مثل هذه العبارة: "عُيّن كوزير في الحكومة" أو "اشتغل كمراسل للصحيفة" وذلك لإفادة معنى العبارة الفرنسية: "**Il a été désigné comme ministre dans le gouvernement**"

أو لإفادة معنى العبارة التالية:

"**Il travaillait comme correspondant du journal**" نقول: "اشتغل كمراسل

للصحيفة".

فعندما نترجم هاتين العبارتين الفرنسيتين ومثيلاتهما على هذا النحو فإننا نأتي بترجمة خاطئة، لا تؤدي معنى العبارات المراد ترجمتها، وترجمة العبارتين الفرنسيتين المذكورتين هي على الأصح: "عُيِّن وزيرا في الحكومة" و "اشتغل مراسلا للصحيفة".

لأن عبارة "عُيِّن كوزير" لا تعني في الفصحى أنه عين في منصب وزير بل في منصب شبيه بمنصب وزير. كما أن عبارة "اشتغل كمراسل" لا تعني أنه كان يقوم بعمل مراسل بل بعمل شبيه بعمل مراسل. وترجمة هاتين العبارتين العربيتين إلى الفرنسية هي كما يلي:

"Il a été désigné pour un poste semblable à celui de ministre" و"Il exerçait un travail semblable à celui de correspondant du journal "

(17/8)

فالخطأ آت من حرص المترجم على إيجاد لفظ عربي مقابل للفظ الفرنسي "**comme**" الذي، زيادة على معنى التشبيه، له معان كثيرة جدا في اللغة الفرنسية مذكورة بتفصيل في معاجم (لاروس)(**12**) و(بول روبير)(**13**) ومن جملة معانيها إفادة الحال مثلما في العبارتين المذكورتين. والترجمة الصحيحة تقتضي منا أن نترجمها في هاتين العبارتين بما يفيد الحال في العربية وهو جعل لفظي "وزير" و "مراسل" منصوبين على الحال. فلئن كان للفظ "**comme**" في الفرنسية معان كثيرة فكاف التشبيه في العربية لا تفيد إلا معنى واحدا وهو التشبيه. وفي استعمالها لإفادة الحال تعسف لا تقبله لغة العروبة ولن تستسيغه بتاتا.

تحريف الدلالة

لم يعد في أيامنا على ألسنتنا وجود للفظ "وجود" ولاللفظ "موجود" فلقد حل محلهما اللفظان "تواجد" و"متواجد" اللذان انتزعا انتزاعا من دلالتهما الروحانية الربانية المشرقة التي شرحها مؤلف "عوارف المعارف" بقوله: "الوجد ما يرد على الباطن من الله يكسبه فرحا أو حزنا، ويغيره عن هيئته، ويتطلع إلى الله تعالى. وهو فَرْحة يجدها المغلوب عليه بصفات نفسه ينظر منها إلى الله تعالى. والتواجد استجلاب الوجد بالذكر والتفكر"(**14**).

ولقد حرنا في تعليل ذلك الاستعمال التعسفي للفظي "تواجد" و "متواجد" إذ لا نجد حاجة تدعو إليه. فهما لم يستعملا لأداء معنى مفهوم جديد محدث لم يكن له وجود من قبل فالمعنى الذي أصبحا يستعملان له قديم موجود منذ أن كان الوجود.

فما الذي تكسبه اللغة العربية من تحريف دلالة اللفظين سوى أنها تخسر معناهما الروحاني الرباني الذي لا يؤديه غيرهما، وتفقد معه لفظي "وجود" و "موجود" والأمثلة على تحريف دلالة الألفاظ كثيرة نكتفي منها الآن بهذا القدر.

تكسير الأوزان

لم نعد نكتفي في أيامنا هذه بإيثاق يدي البطل العالمي في السباق ولا بتقييد يديه مع رجليه بل دخلنا مرحلة القضاء عليه بتكسير يديه ورجليه وبتر أوصاله.

(18/8)

لقد بلغ السكين العظم في جسم بنت عدنان لما شرعنا نصوغ الجمع من مادة غير مادة مفرده، ونصوغ مصدر الفعل على وزن غريب عنه، محطمين بذلك القواعد الصرفية والاشتقاقية التي عليها تقوم بنية لغة الضاد إذ تدخل في تشكيل هيكلها.

أ) "مُدَرَاء"

شاع في المشرق منذ عقود من السنين (ونحن في المغرب على الأثر) استعمال لفظ "مُدَرَاء" جمعا لكلمة "مُدِير" بدلا من "مُدِيرِين"، فلفظ "مدير" هو اسم الفاعل من "أدار يدير إدارة" ومادته هي "دَوَرَ" و"أدار" هو فعل مزيد رباعي مهموز، وهو على وزن "أَفْعَلَ" واسم فاعله "مدير" على وزن "مُفْعِل" وهي الصيغة الوحيدة لاسم الفاعل من الفعل المزيد الرباعي المهموز، ولا يجمع إلا جمعا مذكرا سالما يأتي في حالة الرفع على صيغة "مُفْعِلون" ويأتي في غير حالة الرفع على صيغة "مُفْعِلين".

ولفظ "مُدَراء" جمع تكسير، مفرده "مَادِرٌ" اسم الفاعل من فعل "مَدَرَ" بفتح الدال ومن فعل "مَدِرَ" مكسور الدال وكلا الفعلين مجرد ثلاثي. فلفظ "مُدَرَاء" جمع لـ "مَادِر" مثل "عُقَلاء" جمع "عاقل" و"علماء" جمع "عالم" و"جهلاء" جمع "جاهل" إلخ...

– فعل "مَدَرَ" بفتح الدال معناه كما شرحه "المعجم الوسيط" الذي أخرجه "مجمع اللغة العربية" بالقاهرة(15) وكما هو في (لسان العرب) لابن منظور(1) وفي غيره من أمهات المعاجم: "مَدَرَ الحَوضَ يَمْدُرُهُ (بضم الدال) مَدْراً سدّ خلال حجارته بالمَدَرِ" (أي الطين اللّزِج المتماسك) فإذا اعتبرنا لفظ "مُدَرَاء" جمعا لاسم الفاعل من "مَدَرَ (المفتوح الدال" يكون معنى "مُدَرَاء": "المطيّنون للحوض" وهو معنى بعيد عن المدير وعن الإدارة.

(19/8)

– وفعل "مَدِرَ" بكسر الدال شرحه "المعجم الوسيط" المذكور كما يلي: "مَدِرَ يَمْدَرُ (على وزن "لعب يلعب) ضَخُمَ بطنُه وانتفخ جنباه. ومَدِرَ الصِّبِيُّ وغيره تَغَوَّطَ في ثيابه. ومَدِرَ: غَلَبَهُ الغَائطُ فَعَجَزَ عن حَبْسِهِ "ومَدِرِ الضَّبُعُ: اغبَرَّ جَنْباهُ من المدَر فهو أَمْدَرُ وهي مَدْرَاء"(15).

وهذه كلها معان بعيدة كل البعد عن معنى "المدير" وعن مفهوم الإدارة.

فالجهل بتصريف الأوزان هو الذي أوقع في هذا الخطإ الفاحش من طلع على الناس لأول مرة بلفظ "مُدَرَاء" جمعا لـ "مدير" منساقا مع "وزراء" جمع "وزير" و "أمراء" جمع "أمير" ظنا منه أن وزن "مدير" هو وزن "وزير" و "أمير" غير مفرق بين "مُفعِل" و"فَعِيل".

ب) تجربة وتكلفة

لقد شاع في أيامنا هذه استعمال لفظ "تَجْرُبة" بضم الراء مصدرا لفعل "جَرَّبَ" بدلا من "تَجْرِبة" بكسر الراء، كما شاع استعمال لفظ "تَكْلُفَة" بضم اللام مصدرا لفعل "كَلَّفَ" بدلا من كسرها، وكما شاع لفظ "تَجَارُب" بضم الراء (بدلا من كسرها) جمعا لـ "تَجْرِبة".

(20/8)

وهذه كلها أخطاء شنيعة ناجمة عن إهمال دراسة وتدريس قواعد الصرف والنحو وخصوصا الاشتقاق والأوزان في المدارس الابتدائية والثانوية. فإذا تمادى الحال على هذا النحو فستكون عاقبته وخيمة على لغة العروبة وجناية على لغة القرآن يتحمل كل العرب مسؤوليتها، وعلى رأسهم وزارات التعليم في جميع الأقطار العربية بلا استثناء. أجلْ، لست أنكر وجود حصص في علم الصرف وعلم النحو ضمن البرامج الدراسية في كل هذه البلاد ولكن ذلك شيء هزيل جدا بالنسبة لما ينبغي أن تكون عليه تلك المناهج. فنحن نهيب بوزراء التعليم العرب أن يعيدوا النظر في مناهج تدريس هذه المواد، وأن يولوها العناية الكاملة التي تستحقها بجعلها من المواد الأساسية التي لا يمكن للطالب الراسب فيها النجاح في مختلف امتحانات السلكين الابتدائي والثانوي ولا يسمح له بالالتحاق بالجامعة إلا إذا كان متقنا لها الإتقان اللازم.

ومن أجل ذلك نرى أنه يتحتم وضع وإقرار وتطبيق منهجية تقوم على اعتبار الاشتقاق مادة دراسية مستقلة، تؤلف لها كتب تعليمية على ضوء متطلبات الاصطلاح العلمي والتقني والحضاري مع مراعاة حاجات التعريب ومقتضياته.

فلا ينبغي الاقتصار –مثلا– على تعليم الطالب كيفية اشتقاق بعض الأوزان بل يجب التوسع في دراسة

استقصائية لأغراض كل وزن والمجالات المتاحة لاستعماله بإيراد أمثلة من تراثنا اللغوي، وأمثلة من المستحدث الموضوع، وأمثلة مما تم تعريبه مع ما يقابله في اللغة الأعجمية المقررة، ثم التعريف بقرارات مجمع اللغة العربية بخصوص الأوزان التي عني ببحثها مع الإلمام بسائر قراراته العلمية(4).

وإلى جانب هذا التعليم الممنهج للسلكين الابتدائي والثانوي ينبغي أن تقرر للسلك الجامعي محاضرات منتظمة لتعريف الطلبة بما استجد بشأن تعريب المصطلحات بصفة عامة وبما يتصل منها بالأوزان على الخصوص وبأهم الكتب المؤلفة حديثا في هذا الموضوع.

(21/8)

وهي كذلك مسؤولية وسائل الإعلام، فيجب على رجالها أن يتجندوا لمحاربة كل تشويه للغة، واستخفاف بقواعدها، وأن يعلموا به قراءهم ومستمعيهم، ويندوا به تنديدا كفيلا بأن يكون زاجرا للجانين على اللغة.

وإننا –ونحن أمة القرآن– لجديرون بأن نعمل باقتراح أحد أعضاء مجلس النواب في إحدى الولايات الامريكية الذي تقدم بطلب فرض عقوبات على كل من يجني على اللغة بالتعسف في استعمال قواعدها ومفرداتها قائلا: "لقد وضعنا قوانين جزائية لمختلف الجنايات ولكننا لم نفكر في وضع قانون واحد لمعاقبة الجانين على اللغة".

نرجو الله ألا تذهب كلمتنا هذه صيحة في واد. وأن تجد استجابة من ذوي العزائم الفعالة والهمم الخلاقة والإرادات الحسنة وأن تكون فيها ذكرى "لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد".

هوامش

أ – "مفعلة" السببية:

أثبت الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي في كتابه مصطلحات علمية ما يقرب من خمسين مصطلحا كيميائيا مما وضعه على هذا الوزن مع مقابلاتها في اللغة الفرنسية وشروحها.

وقد وضعنا –نحن– ثلاثين مصطلحا على هذا الوزن لتعريب مصطلحات طبية تنتهي بالكاسعة "**gène**".

ب – "افتعال" و "افتعلال" و "وافْعِلاّل"

إضافة إلى ما كنا نشرناه في العدد السادس من مجلة "اللسان العربي" مما وضعناه على صيغة "افتعال" لتعريب المصطلحات الطبية الدالة على الالتهاب والمنتهية بالكاسعة "**ite**" قمنا بوضع المقابل لما يزيد على مائة وعشرين من هذه المصطلحات الطبية الالتهابية بمساعدة ولدنا الدكتور أمل أصلحه الله وقد نشرت ضمن مقاله "الاصطلاح الطبي من التراث إلى المعاصرة" المنشور في العدد الثالث والأربعين من

مجلة "اللسان العربي". وقد اضطررنا في تعريب بعض تلك المصطلحات الأعجمية المركبة إلى تجاوز "افتعال" التي أقرها مجمع اللغة العربية بالقاهرة وإضافة صيغتي "افْتِعْلاَل" و "افْعِلال" من عنديتنا فيما لا يتأتَّى تعريبه بصيغة "افتعال".

(ت) – "تفعال":

وضعنا تسعة عشر مصطلحا طبيا على هذا الوزن لتعريب ما يقابله في الفرنسية أثبتناه في كتابنا "مدخل لتعريب الطب" الذي ما زال مخطوطا في طور الإعداد.

(ث) – سرد الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي في كتابه "مصطلحات علمية" نحو تسعين مفردة على هذا الوزن مع شروحها تدل كلها على داء أو مرض أو طارئ غير طبيعي استخرجها من "القاموس المحيط". ثم أردفها بقائمة تشتمل على 28 مصطلحا على هذا الوزن وضعها هو لتعريب ما يقابلها بالفرنسية، وعززها بشروحها.

(ج) – "فُعالة":

ذكر الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي في كتابه "مصطلحات علمية تسعين مفردة مما جاء على هذا الوزن من كلام العرب فيه دلالة على بقية شيء أو رديئه أو الرديء من كل شيء" مع شروحها، وأتبعها بستة وثلاثين مفردة على هذا الوزن وضعها لتعريب مصطلحات فرنسية أثبتها قبالتها.

مصادر ومراجع

1) لسان العرب – للعلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري– طبعة دار صادر بيروت.

2) التاج الجامع للأصول في أحاديث الرسول (صلى الله عليه وسلم) تأليف الشيخ منصور علي ناصف من علماء الأزهر الشريف– الجزء الأول ص326 الطبعة الثالثة– إصدار دار إحياء الكتب العربية.

3) المعجم الطبي الموحد –(الانكليزي – العربي – الفرنسي)– الطبعة الثالثة أصدره "اتحاد الأطباء العرب" في سنة 1983.

4) مجمع اللغة العربية في ثلاثين عاما (1932–1962)– كتاب صدر عن مجمع اللغة العربية بالقاهرة ضمنه مجموعة قراراته العلمية التي اتخذها في تلك الحقبة. وقد نشر كله في مجلة (اللسان العربي).

5) مجلة المجمع العلمي العراقي – الجزء الثاني من العدد الرابع والثلاثين.

6) فقه اللغة وسر العربية –تأليف الإمام اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي– مطبعة الاستقامة بالقاهرة.

---

7) اللغة العربية وتحديات العصر – بحث للأستاذ عبد العزيز بنعبدالله المدير السابق لمكتب تنسيق التعريب، الصادر في مجلة اللسان العربي لسنة 1986.

8) بحث للأستاذ عبد العزيز بنعبدالله بعنوان "تقديم" صادر في العدد الثالث من مجلة اللسان العربي في سنة 1965.

9) المعجم اللغوي الحضاري –للدكتور محمود الجليلي– فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي الجزء الأول من المجلد الرابع والثلاثين.

10) المنهل –قاموس فرنسي عربي– تأليف الدكتور جبور عبد النور والدكتور سهيل إدريس (الطبعة التاسعة الصادرة عن دار العلم للملايين بيروت دار الآداب سنة 1986.

11) المنجد الفرنسي العربي – الطبعة الأولى الصادرة عن دار المشرق بيروت

12) Larousse Encyclopédique en couleurs + Le Petit Larousse (Tome 5) édité par France Loisirs-Paris.

13) Le Petit Robert 1 - Dictionnaire de la langue française alphabétique et analogique – Par Paul Bobert - Paris

14) الدرة الخريدة في شرح الياقوتة الفريدة – تأليف العلامة العارف بالله سيدي محمد بن عبد الواحد النظيفي رحمه الله –الجزء الرابع الصفحة 129 الطبعة الثانية سنة 1346هـ. – مطبعة السعادة– تجار محافظة مصر.

15) المعجم الوسيط – تأليف مجمع اللغة العربية بالقاهرة الذي قام بإخراجه الأساتذة إبراهيم مصطفى وأحمد حسن الزيات وحامد عبد القادر ومحمد علي النجار (الطبعة الثانية)– دار الدعوة– إستانبول– تركية.

16) مصطلحات علمية– تأليف الدكتور محمد صلاح الدين الكواكبي عضو المجمع العلمي العربي بدمشق.

الخلط بين المستويات في المطابقة

وأثر ذلك في الدرس النحوي

الدكتور/ فوزي الشايب (1)

الجملة نسيج لغوي مستقل، وهي كبرى الوحدات اللغوية، وعنصر الكلام الأساسي، فبالجمل نتبادل الأحاديث فيما بيننا، وبالجمل نكتسب لغتنا.وبالجمل نتكلم،وبها نفكر أيضا (1) والروح التي تقوم بها الجملة هي الإسناد، والإسناد في حقيقة أمره: نسبة تفيد، قال السكاكي (2): " والإسناد هو تركيب كلمتين أو ما جرى مجراهما على وجه يفيد السامع ".

وطرفا الإسناد كما هو معروف: مسند إليه ومسند. والإسناد: هو العلاقة النحوية الرابطة بينهما، والإسناد بطرفيه يمثل البنية النحوية للجملة التي تتكون من وظيفتين نحويتين هما: المبتدأ والخبر في الجملة الاسمية، والفعل والفاعل في الجملة الفعلية، وهاتان الوظيفتان النحويتان تقوم بهما وحدات صرفية، أي كلمات. وهذه الكلمات والارتباطات الصرفية القائمة بينها تمثل البنية الصرفية، وعليه فالجملة إذا كيان لغوي مزدوج البنية، ولذا فإنه من الضروري أن نميز في التحليل اللغوي بين البنية النحوية للجملة وبين بنيتها الصرفية، فلو أخذنا على سبيل المثال جملة مثل: " محمدٌ رجلٌ أمينٌ " وحللناها لوجدنا أنها تتكون من جزأين هما: المسند إليه، أي المبتدأ (محمد)، والمسند أي الخبر (رجل أمين) وهذان الجزآن ما هما إلا وظيفتان نحويتان تؤديهما البنية الصرفية التي تجسدها الوحدات الصرفية: [محمد] و [رجل] و[أمين]، أي أن هاتين الوظيفتين النحويتين تؤديهما، وتقوم بهما ثلاث وحدات صرفية، وبهذا يتضح لنا أن البنية النحوية للجملة تختلف عن بنيتها الصرفية ليس في النوع فقط، بل في الارتباطات القائمة بين أجزاء كل واحدة منهما، وفي الكم أيضا، فالبنية النحوية في الجملة السابقة كما بينا تتكون من وحدتين أو جزأين، في حين تتكون البنية الصرفية لنفس الجملة من ثلاث وحدات.

---

(1) قسم اللغة العربية – جامعة اليرموك – الأردن

وترتبط الوحدات الصرفية فيما بينها بعلاقات صرفية تفرضها خصائص مركبات أقسام الكلام، ولا علاقة لها من قريب أو بعيد بمركبات أجزاء الجملة: مسند إليه/ مسند.

وأبرز هذه العلاقات أو الارتباطات الصرفية القائمة بين وحدات البنية الصرفية للجملة هي: المطابقة (في العدد والجنس والإعراب). والمطابقة في حقيقة أمرها ما هي إلا مماثلة الكلمة التابعة نحويا للكلمة المسيطرة نحويا (3)، من ناحية صرفية. وعليه، فإن الوحدة الصرفية [رجل] في جملتنا: (محمد رجل أمين) وهي الوحدة التابعة نحويا، جاءت مفردة، ومذكرة، ومرفوعة على سبيل المماثلة الصرفية للوحدة المسيطرة نحويا وهي [محمد]، كما أن الوحدة الصرفية [أمين] وهي الوحدة التابعة نحويا، جاءت كذلك مفردة، مذكرة مرفوعة من أجل تحقيق المماثلة الصرفية للكلمة المسيطرة نحويا [رجل] ويمكن تمثيل ذلك بالرسم الآتي:

1) ... ... 2) ... 3)

[محمد] ... [رجل ... أمين]

... أ ... ... ب

(وتشير الأرقام [1، 2، 3] إلى الوحدات الصرفية التي تتكون منها الجملة أما الحرفان (أ، ب) فيشيران إلى الوحدات النحوية التي تتكون منها الجملة).

ومما ينبغي تأكيده هنا أنه لا علاقة للمطابقة، أي المماثلة الصرفية بالوظائف النحوية: مبتدأ/ خبر، أو مسند إليه ومسند. وبهذا يتبين لنا أنْ الارتباطات الصرفية بين الكلمات والارتباطات النحوية بين أجزاء الجملة نوعان مختلفان من الارتباطات، ومن ثم فإن الكلام على وجوب مطابقة الخبر للمبتدأ غير صحيح وغير مقبول من حيث المبدأ (4).

وقد درجت القواعد التقليدية على الخلط، وعدم التمييز بين البنية النحوية لله جملة، وبين بنيتها الصرفية، ونجم عن ذلك أنها أخذت تنظر إلى الارتباطات الصرفية على أنها ارتباطات نحوية، أي نظرت إليهما على أنهما شيء واحد، ومن هنا كانت القاعدة النحوية التقليدية بوجوب مطابقة المبتدأ للخبر. قال ابن كمال باشا (5): " وحكم الخبر أن يطابق المبتدأ إفرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتأنيثا..." وقد أدى هذا الخلط بين العلاقات النحوية والعلاقات الصرفية إلى نتائج وأحكام وتعليلات غير مقنعة وغير مقبولة.

ولعل أبرز نتائج هذا الخلط هو إثبات نوع غريب من المبتدأ. هو ما اصطلح على تسميته ب: الوصفي

الرافع لمكتفى به نحو:

أناجحٌ الطالبان؟

حيث ذهب النحاة إلى إعراب الرصف "ناجح" "مبتدأ"، و "الطالبان " فاعلا سد مسد الخبر، ولم يعربوا الوصف المتقدم خبرا، والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا بسبب عدم المطابقة في العدد بين هذين الركنين، قال ابن الناظم (6): " فإن قلت: فلم لم يجعل الوصف في مثل هذا المثال خبرا مقدما وما بعده مبتدأ؟ قلت: لعدم المطابقة ". وعليه، فالمطابقة، وهي علاقة صرفية اتخذت دليلا على عدم الخبرية، وهي وظيفة نحوية، وهذا يعني تحكيم البنية الصرفية للجملة في بنيتها النحوية، وتوقف الوظيفة النحوية على العلاقات الصرفية وهذا خلط واضح بين مستويين مختلفين.

وفي الحقيقة إن إعراب الوصف: في مثل جملتنا السابقة مبتدأ، وما بعده فاعلا سد مسد الخبر يجعلنا أمام جملة عجيبة، وتركيب غريب، فالوصف بوصفه مبتدأ ينبغي أن يكون اسما، وأن يكون مسندًا إليه. والمرفوع بعده أي الفاعل، مسند إليه هو الآخر. وعليه، فنحن أمام جملة تتكون من رأسين إن جاز هذا التعبير، لا جذع لها ولا أطراف. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى جاء المبتدأ نكرة، والذي سد مسد الخبر معرفة. ومن ناحية ثالثة، فالوصف بحكم إعرابه مبتدأ ينبغي أن يكون مخبرا عنه، أي مسنداً إليه، ولكن الوصف في الحقيقة هو محط الفائدة، ومحط الفائدة هو الخبر، فالوصف على هذا مبتدأ وخبر في نفس الوقت ؛ مبتدأ في اللفظ والإعراب، وخبر في المعنى فلا هو مبتدأ خالص، ولا هو خبر خالص. ثم إن الوصف عمل في المرفوع بعده عمل الفعل في الفاعل، فهو فعل في العمل. واسم في الوظيفة. وحتى يكون هذا الإعراب منسجما مع القواعد النحوية اضطر النحويون إلى اعتبار الوصف ذا طبيعة مزدوجة: فهو اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى والعمل. قال ابن يعيش (7): " واعلم أن قولهم: أقائم الزيدان؟ إنما أفاد نظراً إلى المعنى، إذ المعنى: أيقوم الزيدان؟ فتم الكلام؛ لأنه فعل وفاعل وقائم هنا اسم من جهة اللفظ، وفعل من جهة المعنى فلما كان الكلام تاما من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ فقالوا: " أقائم" مبتدأ، و" الزيدان " مرتفع به، وقد سدّ مسدّ الخبر".

وإعراب المرفوع بعد الوصف " فاعلا " جعل المبتدأ لا خبر له، ومن هنا كان المبتدأ عندهم على نوعين: مبتدأ له خبر، ومبتدأ لا يحتاج إلى خبر. وهو الوصف الرافع لمكتفى به. وإنما لم يكن له خبر؛ لأنه في حد ذاته الخبر. والخبر إنما يخبر به لا عنه فهو مبتدأ مخبر به كالإخبار بالفعل (8). مبتدأ مسند إلى ما بعده، إسناد الفعل إلى الفاعل (9). وقد وضح ابن مالك سبب استغناء هذا الوصف عن الخبر فقال (10): " إن سبب استغنائه عن الخبر شدة شبهه بالفعل: لأن قولك: أضارب الزيدان؟ بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ فكما لا يفتقر:" أيضرب الزيدان"، إلى مزيد في تمام الجملة، كذلك لا يفتقر ما هو بمنزلته، لأن المطلوب من الخبر إنما هو تمام الفائدة، وذلك حاصل بالوصف المذكور ومرفوعه".

ولأن الوصف ليس فعلا خالصا، وإنما هو فعل في المعنى فقد اشترط جمهور النحاة البصريين اعتماده على ما يعزز فيه جانب الفعلية، وذلك بالاعتماد على نفي أو استفهام "لأن الصفة لا تصير مع فاعلها جملة كالفعل إلا مع دخول معنى يناسب الفعل عليها كمعنى النفي أو الاستفهام..."(11)،وهذا الشرط استحساني عند سيبويه وليس واجبا،فيجوز عنده إعمال الوصف دون اعتماد،ولكنه جائز عنده على قبح،وذلك لتضمنه معنى الفعل.قال ابن مالك (12): "ومن زعم أن سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يلِ استفهاما أو نفيا فقد قوّله ما لم يقل ". وأما الأخفش والكوفيون فلا يشترطون في إعمال الوصف الاعتماد، فهو جائز دون اعتماد عندهم في السعة والاختيار، حجتهم في ذلك السماع، وذلك قوله:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا

مقالة لهبي إذا الطير مرّت

و قو له:

فخير نحن عند الناس منكم

إذا الداعي المثوب قال يا لا (13)

وقد تأول المشترطون البيت الأول على أن الوصف خبر مقدم والمرفوع بعده مبتدأ مؤخر، واغتفر فيه عدم المطابقة لأن صيغة " فعيل " تفيد على حد قولهم معنى الجمع (14). ومن ثم فلا تلزم فيه المطابقة (15).

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هو: إذا كان الوصفي إنما عمل فرفع ما بعده على الفاعلية بسبب مشابهته الفعل وتنزيله منزلته، فكيف نفسر رفعه للضمير المنفصل في قوله (16):

خليليّ ما وافٍ بعهدي أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقاطع

وفي قوله: (17)

أمنجز أنتم وعدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب

كيف يجوز للوصف وهو فرع على الفعل في العمل (18) أن يرفع الضمير المنفصل على الفاعلية مع أنه لا يجوز ذلك في الفعل؟ إذا كنا لا نجيز: ما وفي أنتما، ولا: أ أنجز أنتم؟ فكيف نجيز ذلك في الفرع؟ والفروع على حد قولهم منحطة أبدا عن درجات الأصول (19). ونظرا إلى أنه لا يجوز في الضمير الانفصال إذا تأتى الاتصال فإن الكوفيين والزمخشري وابن الحاجب (20) اشترطوا في المرفوعِ الساد مسد الخبر أن يكون اسما ظاهرًا لا ضميرًا، معللين ذلك بقولهم (21) " لأن الوصف إذا رفع الساد مسد الخبر جرى مجرى الفعل والفعل لا ينفصل منه الضمير". ولكن غيرهم احتج لجواز ذلك بهذين الشاهدين. ويبدو أن ابن هشام قد أدرك قوة حجتهم إلا أنه لم يجد بدا من إعراب الضمير فاعلاً سد مسد الخبر نظرًا إلى أنه لا يخبر عن المثنى بالمفرد (22)، وإذا كان هذا لا يجوز في المثنى، فهو من الجواز بالنسبة للجمع من وجهة نظرهم أبعد. فعدم المطابقة وهي علاقة صرفية جعلتهم يتجاوزون عن عمل الوصف عملا لا يجوز في أصله وهو الفعل.

ومما تجدر الإشارة إليه أنهم في الوقت الذي نصوا فيه على أن الوصف إنما عمل فرفع فاعلاً من باب شبهه بالفعل، وتنزيله منزلته، فإنهم لم ينزلوه منزلته من حيث المطابقة، إذ المعروف أن الفعل إذا تقدم على الفاعل كان موحدا على كل حال (اللهم إلا في لغة " أكلوني البراغيث ") هكذا:

نجح زيدٌ .

نجح الزيدان.

نجح الزيدون.

فإذا كان هذا هو حال الفعل مع فاعله، فَلمَ يستنكر ذلك في فرعه؟ لم حمل عليه في العمل وَلم يحمل عليه في عدم المطابقة الصرفية؟ لقد حرصوا على أن يوضحوا بأن: أقائم الزيدان؟ وأقائم الزيدون؟ هما بمنزلة: أيضرب الزيدان؟ وأيضرب الزيدون؟ (23). فإذا كان ذلك كذلك لم استنكر عدم المطابقة الصرفية في الفرع، ولم تستنكر في الأصل؟

ونقول بعد هذا كله إن إلقاء نظرة عامة على جملة مثل قولنا: أقائم الزيدان؟ يجعلها تبدو لنا جملة فعلية، لا اسمية فالوصف المتقدم على الرغم من إعرابه مبتدأ عندهم فهو مسند لا مسند إليه تماما كالفعل في مثل: يقوم الزيدان. ثم إن الوصف عمل في المرفوع بعده عمل الفعل في فاعله، ثم إن الوصف جاء موحدا كما يكون الفعل مع فاعله، تماما،واعتبار مثل هذه التراكيب جملا فعلية هو ما ذهب إليه الدكتور مهدي المخزومي تأثرًا منه على ما يبدو بتسمية الكوفيين لصيغة " فاعل " بالفعل الدائم. ولذا فإنه حمل على البصريين بشدة لإعرابهم الوصف في هذه الأمثلة مبتدأ، فقال (24): " أما قولنا: أقائم الرجلان؟ أو قائم الرجلان، فرفعه لا يعني شيئا ولا دلالة له على معنى إعرابي يقتضي الرفع، ولهذا كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريون، وأنه مبتدأ سد فاعله مسد خبره؛ لأنه لا يكون مبتدأ بحال لأنه إذا كان مبتدأ كان مسندا إليه ولا يصبح القول بأنه مسند إليه، لأنه مسند أبدًا، والمسند إليه هو ما بعده المرفوع ".

لقد انطلق الدكتور المخزومي في حكمه على مثل هذا النوع من الجمل بأنها جمل فعلية من مسلمة هي أن صيغة "فاعل " صيغة فعلية لفظًا ومعنى، ولذا كانت الأفعال عنده من حيث الدلالة الزمنية تقسم إلى ثلاثة أقسام هي: الفعل الماضي، والفعل المضارع والفعل الدائم، أي " فعل " و" يَفْعِل " و" فاعل " (25).
وطالما أن صيغة " فاعل " صيغة فعلية لفظا ومعنى فإن وقوعها في سياق النفي أو الاستفهام لا يغير حقيقتها ولا يزيدها شيئا (26). ولهذا فإنه حمل على البصريين بسبب إهمالهم لصيغة" فاعل " وعدم إدراجها ضمن أبنية الأفعال (27).
وأما نحن فنخالف الدكتور المخزومي الرأي، فصيغة "فاعل " ليست صيغة فعلَية محضة، ومن ثم فإن الجمل مثل: أقائمٌ الزيدان؟ جمل اسمية لا فعلية، ذلك أن عدّ صيغة "فاعل)) فعلا مع لحاق التنوين لها أمر يصعب جدا تقبله وحتى الكوفيون

أنفسهم الذين سموا هذه الصيغة بالفعل الدائم لم يقولوا عنها أنها فعل حقيقة لفظا ومعنى، وإنما ذهبوا إلى أنها اسم لفظا وفعل معنى وعملا، وهم في هذا الذي ذهبوا إليه لا يختلفون عن غيرهم (28). ولنتأمل كلام

ثعلب بهذا الخصوص، قال ثعلب (29): "كلمت ذات يوم محمد بن يزيد البصري، فقال: كان الفراء يناقض يقول: " قائم " فعل. وهو اسم لدخول التنوين عليه. فإن كان فعلا لم يكن اسما، وإن كان اسما فلا ينبغي تسميته فعلا. فقلت: الفراء يقول: " قائم " فعل دائم لفظه لفظ الأسماء لدخول دلائل الأسماء، عليه، ومعناه الفعل لأنه ينصب فيقال: قام قياما، وضاربٌ زيدا. فالجهة التي هو فيها اسم ليس هو فيها فعلاً، والجهة التي هو فيها فعل ليس هو فيها اسما". هذا هو كلام الكوفيين أنفسهم بشأن ما سموه " الفعل الدائم " فليس هو فعلا محضا، ولو كان عندهم كذلك ما ترددوا في إدراج نحو: أقائم الزيدان؟ ضمن الجمل الفعلية، ولكن الكوفيين على حسب ما ذكر النحويون لا يختلفون عن غيرهم في هذه المسألة، فالوصف عندهم مبتدأ، والمرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر، ولا يختلفون عن البصريين إلا في نواحي شكلية لا تمس الإعراب، وهو أنهم لا يشترطون في الوصف الاعتماد على نفي أو استفهام، وأنهم يعدون الوصف و مرفوعه مترافعين. قال ابن مالك (30): " والكوفيون كالأخفش في عدم اشتراط الاستفهام والنفي في الابتداء بالوصف إلا أنهم يجعلونه مرفوعا بما بعده، وما بعده مرفوعا به على قاعدتهم ".

وعليه، فإذا لم يكن ثمة فرق بين البصريين والكوفيين بشأن إعراب الوصف مبتدأ في هذه الحالة فإنه لا معنى لقول الدكتور المخزومي في النص الذي أوردناه سابقا وهو: "كان من السخف القول بأنه مرفوع على الابتداء كما زعم البصريون". وكذلك قوله (31): (ومع شعور البصريين بفعلية " قائم" في قولنا: (أقائم المحمدان) لا يزالون يعربونه مبتدأ. وهو إعراب غريب حقا...". لا معنى لهذه الأقوال؛ لأنها تفيد ضمنا أن الكوفيين لا يعربون الوصف في مثل هذه التراكيب مبتدأ، مع أن الكوفيين لا يختلفون عن البصريين في هذه المسألة.

ويرى الدكتور المخزومي أن دخول التنوين على الوصف في مثل: أقائم المحمدان؟ ليس دليلا على إسميته، ومن ثم فلا يخرج صيغة" فاعل" أي الفعل الدائم عن حد الفعلية؛ لأن هذا التنوين من وجهة نظره ليس ذاك الذي هو من خصائص الأسماء، وإنما هو عنده تنوين خاص بالفعل الدائم يخصصه بالزمان المستقبل (32). وقد اعتمد في ذلك على نص للفراء وهو بصدد تفسيره قوله تعالى (كل نفس ذائقةُ الموت) (33).

يقول فيه (34): " لو نُوّنت في ذائقة " ونصبت " الموت "كان صوابا وأكثر ما تختار العرب التنوين والنصب في المستقبل، فإن كان معناه ماضيا لم يكادوا يقولون إلا بالإضافة ". إن نص الفراء هذا لا يفهم منه البته أن التنوين اللاحق لاسم الفاعل تنوين خاص بهذه الصيغة، يختلف عن التنوين في الأسماء. وكيف يقوله ذلك والتنوين هو كما ذكر ثعلب في النص الذي سقناه فيما مضى (35) هو علامة إسمية هذه الصيغة لفظا عند الفراء؟ ثم إن الفراء في نصه هذا لم يخرج على ما قرره النحاة عموما وهو أن اسم الفاعل إذا كان مجردا من " ال " فإنه لا يعمل النصب إلا إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، وذلك على حد قولهم حتى تتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى (36). قال سيبويه (37):" فإذا أخبر أن الفعل قد وقع وانقطع فهو بغير تنوين البته؟ لأنه إنما أجرى مجرى الفعل المضارع له، كما أشبهه الفعل المضارع في الإعراب، فكل واحد منهما داخل على صاحبه". وعليه، نقول إن الدكتور المخزومي قد حمّل نص القراء ما لم يحتمل،واستنتج منه أحكاما كما يود ويشتهي هو لا كما ينطق به لسان حال النص.

وعليه فليس التنوين اللاحق لاسم الفاعل نوعا خاصا بهذه الصيغة، وليست "قائم " في قولنا: أقائم المحمدان؟ لا توصف بتنكير ولا تعريف كما قال الدكتور المخزومي (38) كما أن التنوين الخاص بالأسماء، ليس هو تنوين التنكير فقط كما ذكر الدكتور الفاضل (39)، ذلك أن هدأ النوع من التنوين إن هو إلا واحد من أربعة أنواع اختص بها الاسم، وهو يكون في الأعلام المبنية فرقا بين معرفتها ونكرتها مثل:مررت بسيبويهِ، و" وسيبويهٍ " آخر، وفي أسماء الأفعال نحو إيهِ وإيه... وهو قياسي في العلم المختوم ب " ويه "، وسماعي في اسم الفعل، واسم الصوت (40) والنوع الثاني من التنوين هو تنوين التمكين الذي يدخل في الأسماء للفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف (41) وذلك نحو تنوين رجلٍ وفرسٍ وزيدٍ وعمروٍ . وهذا التنوين هو الذي نجده في اسم الفاعلَ في: " أقائمٌ المحمدان؟ ولكن ليس هناك ما يمنع أن يكون التنوين في " قائم"، ورجلٍ وفرسٍ مزدوج الوظيفة، أي أنه يكون علامة للتمكين والتنكير" فرب حرف يفيد فائدتين "وهذا هو ما ذهب إليه الرضي الاستراباذي (42).

وبالإضافة إلى نص الفراء السابق، اعتمد الدكتور المخزومي في حكمه على التنوين اللاحق باسم الفاعل بأنه نوع خاص به، مخصص له بالزمن المستقبل، على القصة التي جرت أحداثها في مجلس هارون الرشيد بين الكسائي وقاضي القضاة أبي يوسف التي سأل فيها الكسائي أبا يوسف قائلا (43). (ما تقول في رجل قال لرجل: أنا قاتلُ غلامِك؟ وقال له آخر: أنا قاتل غلامَك؟ أيهما كنت تأخذ به؟ قال: آخذهما جميعا. فقال له هارون: أخطأت. وكان له علم بالعربية. فاستحيا وقال: كيف ذلك؟ قال: الذي يؤخذ بقتل الغلام هو الذي قال: أنا قاتلُ غلامِك، بالإضافة: لأنه فعل ماض. وأما الذي قال: أنا قاتل غلامَك بالنصب فلا يؤخذ؛ لأنه مستقبل، لم يكن بعد، كما قال الله عز وجل (ولا تقولنّ لشيء إني فاعل ذلك غدًا إلا أن يشاء الله). فلولا أن التنوين مستقبل ما جاء فيه غدا. ولكن هذه القصة، كنص الفراء سابقا ليس فيها دليل على أن التنوين في اسم الفاعل يدل على المستقبل، أو أنه مخصص له بالزمن المستقبل. وإنْ صحت هذه القصة، وأن الكسائي قال ما قال كان الكسائي قد خالف مذهبه، إذ المعروف أنه يجيز إعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي مطلقًا (44). وتبعه في ذلك هشام وأبو جعفر (45). وقد استدل على ذلك بقوله تعالى (46): (وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد) وعليه، فعلى حسب مذهب الكسائي لا فرق بين قولنا: أنا قاتلُ غلامِك بالإضافة، وأنا قاتل غلامَك بالأعمال، وعليه فإن أبا يوسف لم يكن مخطئا على مذهب الكسائي حين قال: آخذهما جميعا وتخطئة الكسائي له بناء على ذلك ليس لها من تفسير سوى الإيقاع بأبي يوسف والنيل منه. ولذا فقد كان الدكتور مالك يوسف المطلبي محقا حنِ قال: إن هذه القصة فيها من أدب المجالس أكثر مما فيها من علم اللغة (47).

(13/9)

وفي الحقيقة ليس للتنوين أي دلالة على الزمن فالتنوين كما ذكرنا سابقا إن هو إلا تنوين التمكين، أو تنوين التمكين والتنكير معا. وليس في اسم الفاعل المنون أي دلالة على الزمن البتة؛ لأن اسم الفاعل موضوع للدلالة على ذات متصفة بالحدث أي بالمصدر(48)، وأن هذا الحدث قائم بهذه الذات، أي ثابت لها، لا يدل اسم الفاعل على أكثر من ذلك، قال في الكليات (49):" اسم الفاعل يستفاد منه مجرد الثبوت صريحا بأصل وضعه رقد يستفاد من غيره بقرينة، وكذا حكم اسم المفعول ". وأما الزمن فمستفاد منه بقرينة من الخارج، أي من السياق، وهو في الآية الكريمة السابقة مستفاد من الظرف "غدا". وقد عكس الكسائي الأمر حين جعل دلالة اسم الفاعل المنون على المستقبل هي المسوغ لمجيء الظرف " غدا " والصحيح هو أن وجود الظرف " غدا" هو الذي جعل اسم الفاعل يدل على المستقبل.

(14/9)

من كل ما تقدم يتبين لنا أن كل الأدلة التي اعتمد عليها الدكتور مهدي المخزومي لعد الوصف في مثل: أقائم الزيدان؟ فعلا، وأن التركيب كله جملة فعلية ليست من القوة بمكان، ولا تستطيع الصمود أمام الفحص والاختبار. فالوصف في مثل هذا التركيب اسم لاشك في إسميته، والتنوين خير شاهد على ذلك، ثم إن اعتماد الوصف على نفي أو استفهام عند من اشترط ذلك لا يذهب عنه وصف الاسمية ولا يوجد فيه هذا الاعتماد أي صفة زائدة. وعليه فهذه الجملة ونظائرها جمل إسمية، ولكن ليس كما قال القدماء أن الوصف فيها هو المبتدأ، وأن المرفوع بعده فاعل سد مسد الخبر، وإنما الوصف هو الخبر، والمرفوع بعده هو المبتدأ. وعد الوصف خبرا مقدما يجعلنا نتخلص من كثير من التأويلات التي يصعب جدا تقبلها وهضمها، وهي إثبات مبتدأ لا يحتاج إلى خبر، وإثبات جملة تتكون من رأسين ، من ركنين كلاهما مسند إليه وإن كان أحدهما وهو الوصف تكون له هذه الصفة لفظا لا معنى، ثم يخلصنا أخيرًا من اعتبار الوصف مبتدأ وخبراً، إسماَ وفعلاً في وقت واحد على أساس اللفظ والمعنى.

(15/9)

ولكن إعراب الجملة على هذا النحو يجعلنا نقف أمام إشكال آخر هو عدم المطابقة الصرفية بين الوحدتين الصرفيتين اللتين تقومان بوظيفتي المبتدأ والخبر. ولكن هذا الإشكال من السهل تفسيره وتسويغه وذلك بالتمييز بين اللغة المنطقية ولغة الاستعمال، أي بين النظام والأداء، بين النحوية والمقبولية. فالمطابقة شرط لابد منه في اللغة المنطقية، أي في النظام، ومقتضيات النحوية، غير أن الأمر قد لا يكون بالضرورة كذلك في لغة الاستعمال، إذ اللغة الإنسانية ليست بناء منطقيا جامدا ولذلك تكون لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال في نزاع مستمر مع اللغة المنطقية، وذلك لأنه بسبب خضوعها للتأثيرات الفردية تميل دائما إلى الابتعاد عن المثل الأعلى الذي تحتذيه اللغة المنطقية المشتركة (**50**). وعليه فهناك إذا قوتان متقابلتان: قوة طرد عن المركز تمثله لغة الاستعمال، ولغة جذب نحو المركز تمثله اللغة المنطقية، وهما متميزتان إحداهما من الأخرى لذلك فإننا لا نستطيع أن نطبق التفكير المنطقي على اللغة دائما وبشكل صارم. إن المثل المنطقي الأعلى للنحو هو أن يوجد لكل وظيفة عبارة واحدة فقط ولتحقيق هذا المثل يجب على اللغة أن تكون ثابتة ثبوت الجبر (**51**). ولكن الجمل ليست رموزا جبرية، فالانفعالية لا تنفك تغلف عبارة

الفكر المنطقية وتلونها. ولذلك ينبغي لنا أن لا نقصر اهتمامنا على الصورة التي تصاغ عليها الأفكار، وإنما ينبغي لنا أن نأخذ في الاعتبار العلاقات التي توجد بين هذه الأفكار وحساسية المتكلم (52).

إن المطابقة الصرفية بين الوحدات الصرفية مطلب تفرضه اللغة المنطقية وتوجبه. ولكنها ليست مطلبا في اللغة الانفعالية. ففي هذه اللغة يصير الواحد جمعا، والجمع واحدا، والمادي معنويا، والمعنوي ماديا، والمذكر مؤنثا والمؤنث مذكرا... ليس من قبيل العبث أو التلاعب باللغة، وإنما يجد الإنسان نفسه مسوقا تحت غمرة الانفعال ومقتضيات الاستعمال إلى اعتبار هذا الشكل أو ذاك هو الشكل الأنسب لتجسيد أفكاره والتعبير عن خلجات نفسه وانفعالاته. والتعبير عن أي فكرة لا يخلو مطلقا من لون عاطفي، ولا تكاد توجد جملة لا تخالطها عناصر انفعالية (53). وعليه ينبغي لنا أن نميز بين اللغة المنطقية الجامدة الثابتة، وبين لغة الاستعمال الحية التي تتسم بالمرانة والعفوية.

ولكن النحويين في دراستهم للتراكيب اللغوية لم يعيروا أثر الاستعمال والانفعال في العبارة اهتماما ملحوظا وإنما حصروا أنفسهم، وقيدوا نظرتهم باللغة المنطقية وركزوا عنايتهم وصرفوا جلّ اهتمامهم إلى مَنْطقة كل ما تأتي به لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال من استعمالات لا تقرها اللغة المنطقية (54). فكان هناك فيض من التأويلات والتقديرات التي لا حاجة إليها نظرا إلى كون المعنى مفهوما بدونها، بل إن هذه التأويلات قد تسيء إلى المعنى، بل قد تقضي عليه أحيانا، كل ذلك من أجل رد لغة الاستعمال واللغة الانفعالية إلى اللغة المنطقية. قال السيوطي (55). " وإنما يقدر النحوي ليعطي القواعد حقها، وإن كان المعنى مفهوما". وفي سبيل منطقة لغة الاستعمال كان حكمهم على الوصف أنه مبتدأ رافع المكتفىً به في الشواهد الشعرية الآتية:

أقاطنٌ قوم سلمى أم نووا ظعنا

إن يظعنوا فعجيب عيش من قطنا (56)

وقوله:

خليلي ما واف بعهدي أنتما

إذا لم تكونا لي على من أقاطع (57)

و قوله:

أمنجزٌ أنتم وعدا وثقت به

أم اقتفيتم جميعا نهج عرقوب (58)

و قوله:

أمر تجعٌ لي مثل أيام حنّة

وأيام ذي قار علي الرواجع (59)

وقوله:

أناوٍ رجالك قتل امرىء

من العز في حبك اعتاض ذلا (60)

ونقول: إن تقديم الوصف وتوحيده لم يكن عبثا، فتقدم الخبر ههنا عملية تركيز أو تبئير، وجعل الجماعة أو الاثنين واحدا فيه من التركيز والتكثيف للمعنى ما لا خفاء فيه، ففي البيت الثاني الذي جاء فيه الوصف خبرا عن المثنى، يريد الشاعر أن يقول: أنتما في عدم الوفاء كأنكما على قلب رجل واحد، أي أنتما في عدم الوفاء سواء ولو طابق الخبر المبتدأ ما أدى هذا المعنى؛ لأن التثنية تفيد أنهما وافيان، ولكن المعنى محتمل لأن يكونا متساويين في الوفاء. ومتفاوتين، وعليه فلو قال " ما وافيان بعدي أنتما " ما فهم منه مباشرة أنهما في عدم الوفاء بعهده على نفس المستوى كما يفهم ذلك من الإفراد.

وأما في الشواهد الأخرى التي جاء فيها الوصف خبرا عن الجمع فالأمر هو الأمر ذاته مع البيت السابق، فالشعراء يستفهمون عما إذا كان المعنيون على نفس المستوى، أي على قلب رجل واحد بالنسبة للحدث المستفهم عنه. ولو طابق الخبر المبتدأ في العدد ما أدى هذا المعنى بدقة. ولذا كان عدم المطابقة هو الأسلوب الأمثل لنقل هذه المعاني والأفكار، وذلك أن التكلم ليس تركيب جملة فحسب، وإنما هو اختيار لجملة نراها مطابقة للمقام بين نماذج من الجمل تزودنا بها الذاكرة (61).

وعليه نقول: إن الإخبار عن الجمل بالمفرد في قوله تعالى: (والملائكة بعد ذلك ظهير) (62) كان – والله أعلم– للإعلان أن الملائكة في نصرتهم للنبي صلى الله عليه وسلم كأنهم على قلب ملك واحد، لا تفاون بينهم في ذلك. وكذلك إفراد الجمع في قوله:

خبير بنو لهب فلاتك ملغيا

مقالة لهبي إذا الطير موت (63)

هو من هذا القبيل. ولكن النحويين سعيا منهم لمنطقة هذه لأساليب خرجوا عدم المطابقة على أساس أن صيغة " فعيل" مستثناة من لزوم المطابقة، نظرا إلى أنها تأتي بمعنى الجمع (64).

وفي سبيل منطقة لغة الاستعمال والأساليب الانفعالية يضطر النحاة أحيانا إلى تأويلات بعيدة ومتكلفة، ويظهر ذلك بوضوح في تخريجهم لـ " أخوكم " في قول العباس بن مرداس السلمي:

فقلنا أسلموا إنا أخوكم

فقد برئت من الإحن الصدور

فنظرا إلى أن اسم إن جمع، وأن الخبر ينبغي أن يكون مطابقا للاسم فقد قطع السهيلي بأن " أخوكم " ههنا جمع حذفت نونه للإضافة (65). وكذلك خرجها صاحب اللسان (66). ولكن ليس هناك من دليل قاطع على أن " أخوكم " ههنا جمع وليست مفردا، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن هذه الطريقة للجمع نادرة قليلة الشيوع إنما يحكم بها ويقطع بذلك إذا قام الدليل، وذلك كما في قول عقيل بن علفة المري (67).

وكان بنو فزارة شرّ قوم

وكنت لهم كشر بني الأخينا

أما "أخوكم" في بيت العباس بن مرداس فالحكم عليها بأنها جمع لا يصح إلا أن يقوم دليل قاطع على ذلك. وطالما أنه ليس ثمة دليل قاطع فلا معنى للحكم عليها بأنها جمع، وإن كانت خبرا عن جمع؛ لأن هذا التخالف في العدد بين الركنين مقصود. قصدا، إذ القصد إخبار المعنيين أنهم في أخوّتهم لهم على قلب رجل واحد. والجمع لا يؤدي هذا المعنى وإنما يحترمه ويجعله محتملا،ولهذا فقد جوز فيه ابن جني أن يكون مفردا (68)،في حين عده ابن فارس مفردا أريد به الجمع (69).

ومن قبيل منطقة لغة الاستعمال المشحونة بالانفعال تخريجهم لإفراد الخبر في بيت سلامة بن جندل:

ألا إن جيراني العشية رائح

دعتهم دواع من هوى ومنادح (70)

حيث خرج عدم التطابق بأن اسم "إنّ" جيران"

قد خرج مخرج الواحد؛ لأنه كلفظ " عمران " (71) وعليه فإذا قال سيبويه (72): " لا تقول: القوم ذاهب " قلنا هذا في اللغة المنطقية، أما في لغة الاستعمال، فهو جائز ولا غبار عليه، ودليل ذلك وروده في كلام

العرب، كما في البيت السابق وكما في قول أبي جندل الهذلي:

أولئك ناصري وهم أرومي

وبعض القوم ليس بذي أروم (73)

ومنه في النثر، الحديث: "وهم يد على من سواهم " وقول عمر رضي الله عنه "كلنا عبد " (74)، وقول عروة بن مسعود الثقفي لقريش:" قد عرفتم أنكم والد " (75). وحكى الأخفش(76): " ان بك مأخوذ أخواك ". و مثل ما حكاه الأخفش أي الإخبار عن المثنى بالمفرد الحديث الشريف: "أحيّ والداك؟ " (77) ومنه في الشعر قول الشنفري:

وأصبح عني بالغميصاء جالسا

فريقان: مسؤول وآخر يسأل

فقد عد الزمخشري " جالسا" خبرا (فريقان " (78) ولكن ابن بري تحت تأثير قاعدة المطابقة عدّه حالا، وجعل الخبر شبه الجملة (بالغميصاء " (79)، ولكن إعرابها " حالا" لا يبعد كثيرا عن كونها خبرا لأن الخبر هو نفس الخبر عنه، والحال هي نفس صاحبها في المعنى، وهي خبر ثان في المعنى (80)، فهي مسندة إسنادا ثانويا إلى صاحبها: " فريقان ". ومن ذلك أيضا قوله:

كأن وريديه رشاءٌ خلب (81)

وقول العرب: أسودان سالخ (82).

ويقابل عملية التركيز والتكثيف بتصيير الجمع أو المثنى واحدا، عملية التضخيم بتصيير الواحد جمعا. وهاتان العمليتان وإن كانتا على طرفي نقيض ظاهرا، تفضيان إلى نتيجة واحدة هي القوة في المعنى والمبالغة فيه. فمن تصيير الواحد جمعا إرادة للمبالغة وتعظيم الشأن قوله تعالى: (هذا بصائر) (83). أي القرآن بصائر جمع بصيرة. ومن هذا الباب قول أبي ذؤوب:

فالعين بعدهم كأن حداقها

سلمت بشوك فهي عور تدمع (84)

وقول القطامي:

كأن قيود رحلي حين ضُمّت

خوالب غرز أو معا جياعا (85)

حيث جعل "المعا" لفرط الجوع أمعاء جائعة.

ومن ذلك قراءة حمزة وطلحة، ويحيى بن وثّاب والأعمش " وأرسلنا الريح لوا قح " (86).

وقد أكثرت العرب من نعت المفرد بالجمع على

سبيل المبالغة أيضا، وذلك كقولهم: ثوب أخلاق، وبرمة أعشار، وحبل أرمام وأرض سباسب (87)... ومن ذلك تسميتهم للضبع حضاجر إرادة المبالغة (88).

ومن مظاهر مخالفة لغة الاستعمال اللغة المنطقية، التجريد أي جعل الأعيان بمنزلة المعاني مبالغة وتفخيما كقول الخنساء:

ترتع ما غفلت حتى إذا ادّكرت

فإنّما هي إقبال وإدبار(89)

وقول الآخر:

فأنت طلاق والطلاق عزيمة

ثلاث ومن يخرق أعق وأظلم (90)

ومن التجريد أيضا الوصف بالمصدر نحو: رجل عدل ورضى ودنف،

و عكس التجريد، التشخيص أي تنزيل المعاني منزلة الأعيان مبالغة وتفخيما أيضا كقولهم: شعر شاعر وموت مائت وشغل شاغل (91).

ومن التشخيص أيضا الإخبار بالزمان عن الجثة وذلك في قولهم: الليلةَ الهلال واليومَ خمر، والرطب شهري ربيع (92). واليهود غدا والنصارى بعد غد.. (93).

ومن مظاهر التفاوت بين اللغة المنطقية لغة الاستعمال تأنيث المذكر، كما في قول رويشد بن كثير الطائي:

يا أيها الراكب المزجي مطيته

سائل بني أسد ما هذه الصوت

وكقول أحدهم فيما حكاه الأصمعي: " فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها" (94).

وعكسه أي تذكير المؤنث كما في قول أوس بن حجر:

إذ الناس ناس والزمان بعزة

وإذ أم عمار صديق مساعف (93)

ومن مظاهر الاختلاف بين اللغة المنطقية ولغة الاستعمال أيضا المخالفة في الإعراب، كما في قول الفرزدق:

وعضّ زمانٍ يابن مروان لم يدع

من المال إلا مسحتاً أو مجلفُ

حيث عطف مرفوعا على منصوب. ومن هنا قال الرضي (96)، " واعلم أنه تجوز المخالفة في الإعراب إذا عرف المراد نحو: مررت بزيدٍ وعمروٌ ، أي وعمرو كذلك، ولقيت زيدًا وعمروٌ ، أي وعمروٌ كذلك ".

(21/9)

وفي الحقيقة، إن كل مظاهر الانحراف التركيبي عن اللغة المنطقية إن هي إلا وليد لغة الاستعمال ومظهر من مظاهر الانفعال الذي يغلفها. لذا يفسر عدم استقرار النحو وكثرة مظاهر الانحراف بعمل اللغة الانفعالية التي تعمل عملها في اللغة المنطقية فتفككها وتسطو عليها (97). والثابت الوحيد الذي تلتقي فيه هاتان اللغتان، وتجتمعان عليه هو العلاقات النحوية، فالثابت الوحيد إذن هو العلاقات النحوية وأما العلاقات الصرفية من مطابقة في العدد والجنس والإعراب فهي من المتغيرات التي يتحكم فيها ويقررها طبيعة المعنى المراد إيصاله. فعدم ثبات العلاقات الصرفية سلوك لغوي مقصود لأداء معان مقصودة أيضا قال ابن جني (98): "... فإن العرب– فيما أخذناه عنها وعرفناه من تصرف مذاهبها– عنايتها بمعانيها أقوى من عنايتها بألفاظها ". وقال ابن الصائغ (99). " اعلم أن المناسبة أمر مطلوب في اللغة العربية، يرتكب لها أمور من مخالفة الأصول ". وما دام الأمر كذلك يجب علينا أن نراعي في التحليل اللغوي مقتضيات اللغة الانفعالية، وأن نتجنب قدر المستطاع منطقة هذه الأساليب ؛ لأن مثل هذا العمل إن كان فيه صلاح للغة فإن فيه تضحية ووأداً للمعاني والأحاسيس التي نريد أن ننقلها من خلال اللغة التي لا تزيد على كونها وسيلة التفاهم وأداة التعبير. لذا نقول مع الدكتور عبد الرحمن أيوب (100). يجب أن لا تطبق القواعد النحوية على إطلاقها، وألا نحكّم الاعتبارات المنطقية في التحليل اللغوي، بل ينبغي أن نفهم أن اللغة لا تبنى على المنطق، وأن الصدفة التاريخية قد تخل بكثير من الواقع المنظم للغة ".

الهوامش

ا– اللغة ص 151

2– مفتاح العلوم ص 86

3– دراسات في النحو العام ص 121

4- المرجع السابق ص 130

5-أسرار النحو ص111

6- شرح الألفية لابن الناظم ص 107

7- شرح المفصل 1/ 96

8- الإيضاح في شرح المفضل 195/1

9- شرح التسهيل، 1/ 299.وشرح الألفية لابن الناظم ص 107.

10- المرجع السابق 272/1

11- شرح الكافية 226/1

12- شرح التسهيل 273/1

13- المرجع السابق في المكان نفسه

14- شرح الأشموني 200/1

15- همع الهوامع 2/ 7

16- شرح التسهيل 269/1

17- شرح الأشمرني 1/ 199

18- الكتاب 1/ 171. وانظر الهمع 5/ 315.

19- الاشباه والنظائر 2/ 276

20- شرح شذور الذهب ص 182

21- همع الهوامع 2/ 6

22- شرح شذور الذهب ص 182

23- شرح التسهيل 1/ 272

24- في النحو العربي، نقد وتوجيه ص 139

25- المرجع السابق ص 119

26- المرجع السابق ص 151

27- المرجع السابق ص 126

28- انظر مثلا قول سيبويه:"... وذلك قولك هذا ضارب زيدا غدا، فمعناه وعمله مثل: هذا يضرب زيدا غدا". الكتاب1/ 164 .

29- مجالس العلماء ص 265.

30- شرح التسهيل1/ 274.

31- في النحو العربي، نقد وتوجيه ص 118.

32- المرجع السابق ص139، 118.

33- سورة الأنبياء آية 35.

34- معاني القرآن/ الفراء2/ .202

35- انظر ص 7 من البحث.

36- شرح الكافية 3/ 416

37- الكتاب 1/ .171

38- في النحو العربي نقد وتوجيه ص .118

39- المرجع السابق في المكان نفسه.

40- التصريح على التوضيح 1/.32

41- شرح المفصل 1/.25

42- شرح الكافية 1/ .45

43- معجم الأدباء3 1/ .177

44- شرح الكافية 417/3

45- التصريح على التوضيح 2/ .66

46- سورة الكهف آية .18

47- الزمن واللغة ص .155

48- شرح الكافية 3/ .416

49- الكليات ص .1009

50 فندريس ص 405

51- السابق ص .202

32- السابق ص .183

33- السابق ص .184

54- المدخل إلى دراسة النحو العربي ص .63

55- الإتقان في علوم القرآن 177/3

56- شرح التسهيل 1/ .269

57- المرجع السابق في المكان نفسه.

58- شرح الأشموني 199/1

59- شرح التسهيل 1/ .268

60- همع الهرامع5/ .80

61- بنية اللغة الشعرية ص .107

62ً سورة التحريم آية 4.

63- شرح التسهيل 1/ 273.

64- معاني القرآن وإعرابه / الزجاج 193/5. وانظر الجامع لأحكام القرآن 192/18.

65- أمالي السهيلي ص 61.

66- لسان العرب 8/ 21.

67- المرجع السابق في المكان نفسه.

68- الخصائص 2/ 422.

69- الصاحبي صر، 348.

70- شرح المفضليات 434/1.

71- المرجع السابق في المكان نفسه

72- الكتاب 3/ 247.

73- شرح أشعار الهذليين 363/1.

74- شرح الأشموني 200/1.

75- الروض الانف 4/ 34.

76- همع الهوامع 162/2.

77- صحيح البخاري 4/ 71.

78- اعجب العجب في شرح لامية العرب ص 107.

79– لسان العرب 8/ 329.

80– شرح المفصل 62/2.

81– أوضح المسالك 268/1.

82– لسان العرب، 3/ 502.

83– سورة الأعراف آية 203.

84– شرح "شعار الهذليين 9/1.

85– الأشباه والنظائر198/4.

86– إعراب القرآن/ النحاس379/2.

87– لسان العرب11/ 376 وانظر المزهر 2/ 105.

88– المرجع السابق 278/5..

89– شرح المفصل 115/1.

90– مجالس العلماء ص259.

91– الكتاب 3/ 385

92– شرح الأشموني 213/1.

93– صحيح البخاري 2/2.

94– الخصائص 416/2.

95– خزانة الأدب 5/ 429.

96– شرح الكافية 2/ 335.

97– فندريمى ص 202.

98– الخصائص 150/1.

99– الإتقان في علوم القران296/3.

100– البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية (المجلة العربية للعلوم الإنسانية) العد د 7 ص 87.

المراجع:

ا– الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، القاهرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (د. ت) ج1 ص 271 وج 2 ص 66.

2– الأشموني، علي بن محمد. شرح الأشموني لألفية ابن مالك. القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى، (1947م)ج1 ص 199، 213،200.

3– أيوب، عبد الرحمن. البناء الصرفي للأسماء والأفعال في العربية. المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلد

2، العدد 7 (1982) ص87.
4- البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل. صحيح البخاري، بيروت، دار الجيل. (د. ت) ج2 ص 2.
3- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب. تحقيق عبد السلام هارون ط 2، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1979م) ج5 ص 429.

6- التبريزي أبو زكريا يحيى بن علي. شرح المفضليات، تحقيق علي محمد البجاوي، القاهرة، دار نهضة مصر للطبع والنشر (د. ت)ج1 ص 434.
7- ابن جني، أبو الفتح عثمان، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، ط 2 بيروت، دار الهدى للطباعة والنشر (د. ت) ج 1 ص 150، ج2 ص 416 .422.
8- ابن الحاجب، عثمان بن عشر، الايضاح في شرح المفصل تحقيق موسى بناي العليلي؛ بغداد، وزارة الأوقاف. (د. ت) ج 1 ص 195.
9- خراكوفسكي، فكتور. دراسات في النحو العام والنحو العربي، ترجمة جعفر دك الباب، دمشق، وزارة التعليم العالي (1982 م) ص 121. 130..
10- الرضي الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح الكافية، عمل يوسف حسن عمر. بنغازي، جامعة قار يونس (1978 م) ج 1 ص 45. 226 ج 2 ص 335، ج 3 ص 348 .416. 447.
11- الزجاج، أبو إسحق إبراهيم بن السري. معاني القرآن وإعرابه تحقيق عبد الجليل عبده شلبي،، ط 1، بيروت، عالم الكتب (1988) ج5 ص 193.
12- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، مجالس العلماء، تحقيق: عبد السلام هارون ط 2 القاهرة – مكتبة الخانجي، الرياض دار الرفاعي (د. ت) ص 259.265.
13- الزمخشري، محمود بن عمر. أعجب العجب في شرح لامية العرب ط1،القاهرة، دار الوراقة (1392هـ) ص 107.
14- السكاكي، أبو يعقوب يوسف، مفتاح العلوم، ضبط وشرح: نعيم زرزور، بيروت، دار الكتب العلمية (1983) ص 86.
15- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين تحقيق: عبد الستار أحمد فراج. القاهرة، مكتبة دار المعرفة (د. ت) خاص 29 . 363.

16- السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن:
أ- أمالي السهيلي، تحقيق: محمد إبراهيم البنا، ط1 القاهرة، مطبعة السعادة (1970م) ص61.
ب- الروض الأنف .4 م تقديم وتعليق طه عبد الرؤوف. بيروت دار المعرفة للطباعة والنشر: (1978) م 4 ص 34.
17- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، القاهرة، دار القلم (1966 م). ج 1 ص164، 171 ج3، ص 247.

18- السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن:
أ- الإتقان في علوم القرآن. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ط 3، القاهرة، دار التراث. (1985 م) ج3 ص 177، 296،
ب- الأشباه والنظائر في النحو، تحقيق: عبد العال سالم مكرم ط 1، بيروت، مؤسسة الرسالة، (1985 م) ج 2 ص 276 وج 4 ص 198.
ج- همع الهواهع في شرح جمع الجوامع. تحقيق عبد العال سالم مكرم، الكويت، دار البحوث العلمية (975 1 م). ج 2 ص 6 . 7 .62 ج5 ص 80.
19- عابدين، عبد المجيد، المد خل إلى دراسة النحو العربي، القاهرة (1951 م) ص 63.
20- أبو علي الفارسي، الحسن بن أ حمد، المسائل الحلبيات، تحقيق: حسن هنداوي، ط 1، دمشق، دار القلم، بيروت دار المنارة (1987 م) ص 197.
21- ابن فارس، أحمد بن فارس، الصاحبي، تحقيق: السيد أحمد صقر، القاهرة، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د. ت) ص 348.
22- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد. معاني القرآن. تحقيق محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي ط 2، بيروت، عالم الكتب (1980 م) ج2 ص 202.
23- فندريس،. جوزيف، اللغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي ومحمد القصاص، القاهرة، مكتبة الانجلو المصرية،(1950 م) ص 101، 202.
24- القرطبي، أبو عبد الله محمد الأنصاري، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: أحمد عبد الحليم البردوني القاهرة (1965م) ج 10 ص (15) ج18 ص 192.

25- الكفوي، أبو البقاء، أيوب بن موسى، الكليات. ط 1،مؤسسة الرسالة، بيروت،1992م).
26- ابن كمال باشا، شمر الدين أحمد بن سليمان، أسرار النحو، تحقيق أ حمد حسن حامد، عمان، دار الفكر(د. ت) ص111.
27- كوهن، جان. بنية اللغة الشعرية، ترجمة محمد الولي ومحمد العمري، ط 1، الدار البيضاء، دار توبقال للنشر (1986 م)، ص 107.
28- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق: عبد الرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط 1، القاهرة، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان (1990 م) ج 1، ص 268، 269، 272، 273،274، 299.

29- المخزومي، مهدي. في النحر العربي نقد وتوجيه، بيروت، دار الرائد (986 1 م) ص51، 118، 119، 126، 139.
30- المطلبي، مالك يوسف. الزمن واللغة، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب (1986 م)،ص 155.
31- ابن منظور/ محمد بن مكرم، لسان العرب، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (1973م) 502/3، 329/4، 211/8، 376/11.
32- ابن الناظم، بدر الد ين محمد، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الحميد السيد، بيروت، دار الجيل (د. ت)، ص 107.
33- النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد. إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد. ط 2 عالم الكتاب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، 1985 م.
34- ابن هشام، عبد الله بن يوسف:
أ- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط 5، القاهرة دار إحياء التراث (1966م) 268/1.
ب- شرح شذور الذهب. تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ط 10، القاهرةّ، المكتبة التجارية الكبرى، (1965م)، ص 182.
35- ياقوت الحموي، ياقوت بن عبد الله، معجم الأدباء ط 3، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (1980 م)، 177/13.

36- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي، شرح المفصل، بيروت- عالم الكتب، القاهرة- مكتبة المتنبي (د. ت)، 25/1، 96، 115، 62/2.